

ثلاث رسائل

الاولى فى احكام قراءة الفونوغراف . والثانية فى احكام
السوكورتاه . والثالثة ازاحة الوهم والاشتباه عن رسالتى
الفونوغراف والسوكورتاه

تأليف

الاستاذ العلامة الكبير صاحب الفضيلة الشيخ محمد
بجيت المطيعى مفتى الديار المصرية سابقاً

كل نسخة لم يكن عليها ختم رئيس جمعية الازهر العالمية
تعد مسروقة ويعاقب بائعها وحاملها قانوناً

ثمن النسخة ٣ قروش صاغ

يباع بالمكاتب الشهيرة بمصر ويطلب من رئيس جمعية الازهر العالمية
حقوق هذه الطبعة محفوظة لجمعية الازهر العلمية ولفضيلة المؤلف
الحق فى اعادة طبعها بعد تقاد هذه الطبعة

طبعت هذه الرسائل على نفقة جمعية الازهر العلمية

الطبعة الثانية ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى نور قلوب عباده بنور العرفان وله فى ذلك المنة .
وهذا هم هدايته الى طريق الحق والاتقان حتى كان خلقهم القرآن والسنة
والصلاة والسلام على واسطة عقد الهداية سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
حملة الرواية وأهل الدراية . وبعد فيقول أحوج العباد لعفو ربه محمد
المطيع الخفى بن بحيث بن حسين عاملهم الله وسائر مشايخه واخوانه
بلفظه الخفى . قد سألنى الكثير من الناس عن حكم الالفاظ القرآنية التى
تسمع من صندوق الفونوغراف الذى حدث فى هذا الزمان هل تعد
قرآنا وهل اذا كانت قرآنا يجوز استعمال الصندوق لقراءتها ويجوز سماعها
منه مع أن ذلك الصندوق كما يسمع منه ما ذكر يسمع منه غيره ما يسمع
سماعه كالمذاني وغيرها . وهل يجب أو يسن سجود التلاوة اذا سمعت
آية السجدة منه . فاجبت وبالله التوفيق والهداية لاقوم طريق وقلت .
إعلم أن معرفة الحكم فيما ذكر تتوقف على أمور (الاول) انك
تعلم بوجدانك علما ضروريا ان لك ملكة وقوة راسخة فى النفس بها
تتمكن من ترتيب كلام فى نفسك وتأليفه على وجه خاص قبل أن تتلفظ
به وهذا بديهي لا ينكره الا من يكابر وجدانه وليس هذا من قبيل
تعقل الكلمات المنطوية وتخيّلها كما فهمه البعض لان التعقل أو التخيّل انما
يكون للكلمات الالفاظية بعد التلفظ بها وسماعها والمفروض ان متولفه
وترتبه فى نفسك بتلك الكلمة على وجه خاص انما هو قبل التلفظ وليس
من قبيل الاصوات والحروف وشتان ما بين الحالين . ثم بعد أن ترتب
الكلمات النفسية فى نفسك تنطق وتلفظ بها ألفاظا مرتبة أيضا بذلك
الترتيب الذى رتبته فى نفسك بتلك الملكة . مثلا لا ينكر عاقل أن

للشاعر مثلاً قوة وملكة بها يتمكن من تأليف الشعر وترتيبه أولاً في نفسه بلا صوت ولا حروف قبل التللفظ به ثم يتلفظ به شعراً موزوناً مرتباً على وفق مراتبه في نفسه قبل التللفظ . (الثاني) ان الكلام يطلق على الملكة التي بها يتمكن من ترتيب الكلمات ويطلق على الكلمات النفسية وعلى الكلمات اللفظية وإطلاقه على ما ذكر بالاشتراك أو بالحقبة في واحد وإيجاز في الباقي خلاف لا يهمننا الخوض فيه لأن ما نحن بصدده لا يتوقف عليه بل على مجرد الاطلاق . (الثالث) ان الملكة المذكورة تنابر بالحقبة الكلمات النفسية واللفظية . وأما الكلمات النفسية واللفظية فيتحدان بالحقبة والطبيعة والماهية ويختلفان بالوجود . فالنفسية وجودها نفسى وعلى اللفظية وجودها لفظى وخارجى فالذات واحدة والوجود متعدد . (الرابع) ان الكلام اللفظى الذى رتبته المتكلم على وفق مراتبه في نفسه بملكته الخاصة به إنما ينسب لذلك المتكلم باعتبار ترتيبه في نفسه لأنه الخاص به لا باعتبار التللفظ به لأنه قد يشاركه فيه غيره وقد لا يتلفظ ذلك المتكلم بما رتبته في نفسه بل يكتبه وتكون النقوش التي نقشها دليلاً على مراتبه في نفسه كما تكون الكلمات اللفظية دليلاً لو تلفظ باعتبار وجودها اللفظى على ما فى نفسه وعلى ذلك كانت نسبة الكلام لمن تكلم به ولا ينسب لغيره ولو تلفظ به ألف مرة (الخامس) ان لاجق جل شأنه صفة أزلية تسمى صفة الكلام وهي صفة واحدة يقال فيها ما قيل في غيرها من صفات المعاني كالقدرة والعلم والارادة من الزيادة على الذات وعدم الزيادة وإن كان الحق الذى نعتقه عدم الخوض في ذلك لأن كنه الصفات ككنه الذات لا تحيط به العقول ولا ينبغي أن يبحث عنه ولا يفكر فيه بل إنما يبحث في الآثار . وبهذه الصفة رتب

الله سبحانه كائنات النفسية أزلا في علمه بغير صوت ولا حرف وهذه الصفة غير القدرة لأن القدرة إنما تتعلق بالحوادث فيما لا يزال وهذه الصفة تعلقت بترتيب كلام الله النفسى الأزلى الذى ليس بحرف ولا صوت . ثم لما بعث الله محمداً ﷺ أبرز بتدريته ألفاظ القرآن التى هى حروف وأصوات ورتبها بهذا الترتيب الخاص المعروف لنا الآن وانزلها آيات وسوراً على وفق الكلام النفسى الأزلى الذى ليس بحرف ولا صوت المرتب أزلا في علمه بصفته الازلية وبعث الله سبحانه جبريل عليه السلام ليبلغ تلك الالفاظ إلى محمد ﷺ فتكلم بها جبريل على وفق ما علمها من قبل الله عز وجل . وتكلم بها محمد ﷺ على وفق ما سمعها من جبريل عليه السلام وتكلمت بها أمته على وفق ما بلغها عنه عليه الصلاة والسلام ونقل اليها تواتراً .

قال السيوطى فى الاتقان قال الجوينى كلام الله المنزل قسمان . قسم قال لجبريل قل لاني الذى أنت مرسل اليه ان الله يقول افعل كذا وكذا وامر بكذا وكذا ففهم جبريل ما قاله ربه ثم نزل على ذلك النبي وقال له ما قاله ربه ولم تكن العبارة تلك العبارة كما يقول الملك لمن يثق به قل لفلان يقول لك اجتهد فى الخدمة واجمع جنودك للقتال . فان قال الرسول يقول الملك لا تنهائون فى خدمتى ولا تترك الجند تتفرق وحثهم على المقاتلة لا ينسب الى كذب ولا تقصير فى اداء الرسالة . وقسم آخر قال الله لجبريل اقرأ على النبي هذا الكتاب فزل جبريل بكلمة من الله من غير تغيير كما يكتب الملك كتاباً ويسامه الى امين ويقول اقرأه على فلان فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً انتهى . قلت القرآن هو القسم الثانى والقسم الاول هو السنة كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن ومن هنا جاز رواية

السنة بالمعنى لان جبريل أداه باللفظ ولم يبع له اتجاهه بالمعنى . والسر في ذلك أن المقصود منه التبعيد بلفظه والاعجاز به فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه . وأن تحت كل حرف منه معاني لا يحاط بها كثيرة فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه . والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل الهم على قسمين قسم يروونه بلفظه الموحى به وقسم يروونه بالمعنى ولو جعل كله ما يروى باللفظ لشق أو بالمعنى لم يؤمن بتبديل والتحرير فتأمل . وقد رأيت عن السلف ما يعضد كلام الجويني انتهى . وقال الألوسي ان الانسان له كلام بمعنى التكلم الذى هو مصدر وكلام بمعنى المتكلم به الذى هو الحاصل بالمصدر ولفظ الكلام موضوع لفة للثاني قليلا كان أو كثيرا حقيقة كان أو حكما . وقد يستعمل استعمال المصدر كما ذكره الرضى . وكل من المعنيين اما لفظى أو نفسى فالاول من اللفظى فعل الانسان بالاسان وما يساعده من الخارج والثاني منه كيفية فى الصوت المحسوس والاول من النفسى فعل قلب الانسان ونفسه الذى لم يبرز الى الجوارح والثاني كيفية فى النفس اذ لا صوت محسوسا عادة فيها وانما هو صوت معنوى مخيل . أما الكلام اللفظى بمعنييه فحل وفاق واما النفسى فعنايه الاول تكلم الانسان بكلمات ذهنية والفاظ مخيلة يرتبها فى الذهن على وجه اذا تلفظ بها بصوت محسوس كانت عين كلماته اللفظية ومعناه الثانى هو هذه الكلمات الذهنية والافات المخيلة المرتبة ترتيبا ذهنيا منطبقا عليه الترتيب الخارجى ثم قال فالمعنى الاول للاحق تعالى شأنه صفة أزلية منافية للآفة الباطنية التى هى بمنزلة الخرس فى التكلم الانسانى اللفظى ليس من جنس الحروف والافات أصلا وهى واحدة بالذات تعدد وتعلقاتها بحسب تعدد المتكلم به ثم قال والمعنى الثانى له

تعالى شأنه كلمات غيبية وهي الفاظ حكيمية مجردة عن المواد مطلقا نسبية كانت أو خيالية أو روحانية وتلك الكلمات أزلية مترتبة من غير تعاقب في الوضع النجى العلمى لافى الزمان اذ لازمان والتعاقب بين الاشياء من توابع كونها زمانية ويقر به من بعض الوجوه وقوع البصر على سطور الصفحة المشتملة على كلمات مرتبة في الوضع الكتابى دفعة فهي مع كونها مرتبة لاتعاقب في ظهورها لجميع معلومات الله الذى هو نور السموات والارض مكشوفة له اذ لا كما هي مكشوفة له فيما لايزال ثم تلك الكلمات النيبية المرتبة ترتباً وضعياً أزلياً يقدر بينها التعاقب فيما لايزال والقرآن كلام الله تعالى المنزل بهذا المعنى فهو كلمات غيبية مجردة عن المواد مترتبة في علمه اذ لا غير متعاقبة تحقيقاً بل تقديراً عند تلاوة اللسنة الكونية الزمانية ومعنى تنزيلها اظهار صورها في المواد الروحانية والخيالية والحسية من الالفاظ المسموعة والذهنية والمكتوبة ومن هنا قال السنيون القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق وهو مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء باللسن مسموع بالاذن غير حال في شيء منها وهو في جميع هذه المراتب قرآن حقيقة شرعية معلوم من الدين بالضرورة فقولهم غير حال اشارة الى مرتبته النفسية الازلية فانه من الشئون الذاتية ولم تنفارق الذات ولا تفارقها أبداً ولكن الله تعالى اظهر صورها في الخيال والحس فصارت كلمات مخيلة وملفوظة مسموعة ومكتوبة مرئية فظهر في تلك المظاهر من غير حاول اذ هو فرع الانفصال وليس فليس فالقرآن كلامه تعالى غير مخلوق وان تنزل في هذه المراتب الحادثة ولم يخرج عن كونه منسوباً اليه انتهى . فكانت جميع هذه الالفاظ بهذا الترتيب هي القرآن وهي كتاب الله وكلامه المنزل على محمد ﷺ ولا ينسب لغير الله جل شأنه لانه سبحانه

هو الذي رتبته بهذا الترتيب الخاص في علمه بصفته الازلية ثم أبرز كلماته اللفظية على وفق مراتبه ازلا بدون ان يكون لاحد في الخلق في شيء من ذلك . مدخل فلا يحل نسبة ذلك الكلام اليه وحده سبحانه دون غيره تلفظ الخلق به بعد ذلك كجبريل ومحمد عليهما الصلاة والسلام وغيرها وللفظ القرآن وكلام الله وكتابه يطلق كل واحد منهما على الكلمات النفسية التي رتبها الله في علمه ازلا وعلى الكلمات اللفظية التي أبرزها على وفق مراتبه في علمه وانزلها على محمد ﷺ منجمة على حسب الوقائع وحقيقة الكلمات النفسية واللفظية واحدة وانما يتعدد الوجود . فالقرآن باعتبار وجوده العلمي ازلي وكلام نفسي . وباعتبار وجوده الخارجي كلام لفظي والحقيقة واحدة واسم القرآن قد وضع بازائها . والقول بان تشخص العرض انما هو بتشخص محله مذهب فلسفي لا يقول به المتكلمون . ومع ذلك فاللاسفة مختلفون فيما بينهم في ذلك وان كان الحق ان الخلف لفظي وان التشخص انما هو جزء من الماهية الشخصية الاعتبارية لان التشخص أمر اعتباري والمركب منه ومن غيره أمر اعتباري وليس جزءا من الماهية الحقيقية الطبيعية والقرآن كما قلنا اسم لتلك الحقيقة وهي واحدة لا تعدد فيها أصلا فالقراءة والسموع والمفوظ والمكتوب واحد بالذات والتعدد انما هو في السمع والتلفظ والكتابة والقراءة . وقد أوضحنا ذلك باسبغ من هذا في رسالتنا حسن البيان . (السادس) إن كلام الله اللفظي هو كلماته اللفظية التي أبرزها مرتبة على وفق مراتبه ازلا بقطع النظر عن المحل الذي يقوم به ذلك الكلام اللفظي ويسمع منه فهو كلامه حينئذ قبل أن يتلفظ به أحد كجبريل عليه السلام وغيره وقبل أن يسمعه أحد ولو شاء الله تعالى لا يسمع نبيه تلك الالفاظ بلا واسطة وقد أسمع الله موسى كلامه

اللفظي فقال جماعة من أهل السنة إن ذلك كان بلا واسطة . وقال أهل
الاعتزال وعلماء ماوراء النهر من أهل السنة إن الكلام الذي سمعه موسى
هو صوت خلقه الله تعالى في الشجرة حتى سمعه منها وعلى هذا لا يمنع
من كون ما ذكر كلاما لفظيا صدوره من غير الانسان وغير معتمد على
مخارجه بل المدار في كونه لفظا على كونه أصواتا وحروفا على أى وجه
وجدت ولم يتوقف كونه كلام الله أيضا على صدوره من مخارج الانسان
(السابع) ان من المقرر المعلوم أن الهواء هو الذي يحمل الكلام
اللفظي وتكيف به ويصل به الى صامخ أذن السامع فيسمعه وإن الكلام
إنما يحدث بواسطة الهواء الذي يقرع حنجرة الانسان فيحدث الصوت
فيتكيف به الهواء فيمر حاملا له على مخارج الانسان فيقطع الصوت
حروفا تتركب منها الكلمات اللفظية وعلى ذلك اذا تكلم إنسان بكلمات
لفظية حملها الهواء وتكيف بها وهناك إبرة لصندوق الفونوغراف
يحركها ذلك الهواء الحامل لتلك الكلمات اللفظية فتتسم تلك الإبرة في
اسطوانة معدة لذلك قابلة له مخارج تماثل مخارج تلك الكلمات وقد وضع في ذلك
الصندوق إبرة أخرى وشيء يشبه حنجرة الانسان يحدث الصوت بقرع
الهواء فيه فاذا وضعت تلك الاسطوانة داخل صندوق الفونوغراف
وأدير ما يسمى بالرنبل دخل في ذلك الصندوق هواء يقرع الشيء الذي
يشبه الحنجرة فيه فيحدث الصوت فيحمله الهواء ويمر به بواسطة إبرة
أخرى على الاسطوانة التي ارتسم فيها مخارج تماثل مخارج كلمات المتكلم
فيتقطع ذلك الصوت حروفا وكلمات تماثل في النغمة كلمات ذلك المتكلم
أو تقرب منها فيها يختلف ذلك باختلاف اتقان صنع آلات الصندوق
وعدم الاتقان فاذا قرع الهواء اقطع سماع الكلام من ذلك الصندوق

وكما أدير ما يسمى بالزنبك وعاد الهواء عاد سماع تلك الكلمات بعينها من الصندوق وهكذا . فإذا تقرر ما ذكر فما يسمع من الصندوق ألفاظ وكلمات حقيقية وليست صدى كلمات المتكلم كالذي يسمع في الجبال وغيرها فان الصدى إنعكاس سماع المسموع فيسمع مرة ثانية كأنعكاس أشعة البصر التي بها تبصر الصورة في المرآة .

وحينئذ إذا كانت الألفاظ المسموعة ألفاظا قرآنية فهي قرآن حقيقة وكلام الله كالذي سمعه موسى بلا واسطة أو بواسطة الشجرة ولا شك أن اسطوانة ذلك الصندوق قابلة قبل أن يرسم فيها شيء لأن يرسم فيها مخرج أى كلام أريد رسم مخرجها فذلك الصندوق باعتبار مجموع اسطواناته يشبه الإنسان في استعدادة لأن يصدر منه ويسمع منه كل كلام إلا أن الفرق بينهما أن مخرج الإنسان مستعدة وقابلة لا يتوارد عليها بعد التكلم وقبله كل كلام لكونها مخرج لجميع حروف الهجاء التي يتركب منها الكلام ومخرج كل اسطوانة من اسطوانات الصندوق مستعدة وقابلة لأن يتوارد عليها خصوص الكلمات التي تكلم بها المتكلم ورسم فيها مخرجها فقط لأن كل اسطوانة ليس فيها مخرج كل حروف الهجاء بل إنما يرسم فيها مخرج حروف تلك الكلمات فقط .

والفرق أيضا أن الإنسان يتكلم باختياره وله قصد وشعور وصندوق الفونوغراف ليس كذلك بل الاختيار والتقصّد والشعور لمن يستعمله . ومتى علمت أن ما يسمع من الصندوق من ألفاظ القرآن قرآن حقيقة وهو كلام الله بلا شك وإن صدوره منه وسماعه كصدوره من الإنسان وسماعه فإذا صدرت الكلمات القرآنية من ذلك الصندوق مستوفية للأصوت وبدون أن يكون بها خلل وقصد من رسم مخرج تلك الكلمات في الاسطوانات

سماعها لاعتظة والتدبير فلا شك في الجواز وفي أن السماع عبادة . وأما إذا
 اختلت حروف تلك الكلمات ولم تصدر مستوفية أو قصد من رسم مخارجها
 أو سماعها اللهو واللعب أو كانت في محل لا يليق قراءة القرآن فيه ولا سماعه
 فلا شك في منع ذلك وعدم جوازه . وكون الصندوق قابلاً لأن ترسم في
 أسطواناته مخارج الالفاظ القبيحة كالفاظ الفناء والشتائم لا يمنع من رسم
 مخارج كلمات القرآن وسماعها منه لأن الانسان قابل أيضاً لأن يتكلم بأى
 كلام أراد ومخارجهم مستمدة لكل كلام حسن وقبيح فان نطق حسناً كان
 له الحسنى وزيادة وان نطق سيئاً فجزء سيئة سيئة مثلها بل ان اسطوانة
 الصندوق متى رسمت بها مخارج كلمات القرآن لا تنبل بعد رسمها
 ووجودها فيها كلمات سواها بخلاف مخارج الانسان فانها كما يتوارد عليها
 القرآن يتوارد عليها كل كلام غيره . ولا يجب ولا يسر على سماع آية
 السجدة من الصندوق سجود التلاوة لعدم القصد والشعور لا لأن
 المسموع ليس آية من القرآن الا ترى انه لو سمع الآية من شجرة لا يجب
 سجود التلاوة وان كان المسموع قرأنا وكذلك لو سمعها من المأموم
 عند الحنفية لا يجب السجود لأن المأموم محجور عليه في القراءة لعدم
 الوجوب لا حجر على القارئ لا لكون المسموع ليس قرأنا وبالجملة
 فوجوب سجود التلاوة عند سماع آية السجود أو شبهه ذلك يتوقف على
 شروط بعد كون المسموع قرأنا هذا ما رأيناه في ذلك والله الموفق



الرسالة الثمانية

(في أحكام السكوتات)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لاستنباط
 الأحكام من صحيح الأدلة . ولم يخص ذلك بزمان دون زمان بل جعل
 ذلك دائماً مستمراً باستمرار الأهل . وخص كل زمان برجال هم ديدان الأمة
 والمرجع في حل كل إشكال وكشف الغمة . والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد الشفيع والمرجع الأول في التفتين والتتبع . وعلى آله وأصحابه
 أنجم الهداية ومن تبعهم بإحسان وأثراف غاية .
 وبعد فيقول العبد الفقير اليه تعالى محمد بن نجيت بن حسين المطيع
 الخنفي قد ورد علينا خطاب من بعض العلماء المقيمين بولاية سلانيك
 العثمانية يتضمن السؤال عما يأتي ويطلب الاجابة عنه فاجبناه لقلبه وقلت
 وبالله التوفيق .
 ورد خطابكم تذكرون به أن المسلم يضع ماله تحت ضمانه أهل قومه بانية
 تسمى قومه بانية السكوتات أصحابها سامعون أو ذميون أو مستأمنون
 ويدفع لهم في نظير ذلك مبلغاً معيناً من الدراهم حتى إذا هلك له الذي
 وضعه تحت ضمانهم يضمنونه له بمبلغ مقرر بينهم من الدراهم . وتستفهمون
 عما إذا كان له شرعاً أن يضمنهم ماله المذكور إذا هلك بحرق أو نحوه
 أم لا يكون ذلك . وعما إذا كان يحل له ما أخذه من الدراهم إذا ضمنوا
 له ما هلك من ماله أم لا يحل ذلك . وعما إذا كان يشترط في حل ما يأخذه
 من الدراهم بدلا عن ماله الهالك أن يكون كل من العتد وأخذ الدراهم

الذكورة في غير دار الاسلام أم يكفي أن يكون العقد في غير دار
الاسلام فإذا ذلك المال الموضوع تحت الضمان كان لصاحبه أن يأخذ
الدراهم المقررة بدلا من ماله الهالك ويستلمها في دار الاسلام من وكيلهم
للمنى والمستأمن فيها . وعما إذا كان يحل لأحد الشركاء أن يعتقد ذلك
العقد بنير دار الاسلام وأن يأخذ بدل ماله الهالك أيضا في غير دار
الاسلام ثم يعود بما أخذ الى دار الاسلام أو يبعث به الى شريكه أو وكيله
بها أم لا يحل ذلك أيضا . وقالت إن ذلك ما عمت به البلوى في الديار التي
أنتم بها الآن . وانكم راجعتم لديكم من كتب المذهب فلم تنفوا على شيء
قطعتون به في حكم ذلك . وطلبتم منا الجواب عن الحكم بما يقتضيه
الوجه الشرعى وتفيدكم . أن المقرر شرعا كما لا يخفى على حضراتكم أن
ضمان الاموال إما أن يكون بطريق الكفالة . أو بطريق التمسد أو
الاتلاف . اما الضمان بطريق عتد الكفالة فليس يتحقق هنا قطعا لأن
شرطه أن يكون المكفول به ديننا صحيحا لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء
أو عينا مضمونة بنفسها بل يجب على المكفول عنه تسليمها بعينها
للمكفول له فان دلت ضمن له مثلها في المثليات وقيمتها في القيميات
وذلك كالمفصوب والمبيع يباع فاسدا وبطل الخلع وبطل الصلح عن دم محمد
كما صرح بذلك في جميع كتب المذهب المعتمدة كالبدائم وغيرها والاصل
في ذلك قوله تعالى (ولما جاء به حمل بعير وأنا به زعيم) أى كفيل وعلى
ذلك لابد من كفيل يجب عليه الضمان ومن مكفول له يجب تسليم المال
للمضمون اليه ومكفول عنه يجب تسليم المال عليه ومن مكفول به يجب
تسليمه للمكفول له وبدون ذلك لا يتحقق عتد الكفالة . ولا شبهة في
أنها لا تنطبق على العقد المذكور فان المال الذى جعله صاحبه تحت ضمان

أهل القومية لم يخرج عن يده ولا يجب عليه تسليمه لأحد غيره فلم يكن ديناً عليه إذاؤه ولا علينا مضمونة عليه بنفسها يجب عليه تسليم غيرها قائمة أو مثلاً أو قيمتها مالكة لأهل القومية لو ضمنوا يضمنون مالا للمالك وهو لم يزل تحت يده يتصرف فيه كيف يشاء فلا يكون شرعاً من ضمان الكدالة .

وأما الضمان بطريق التمدى أو الائتلاف فالأصل فيه قوله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) قال علماء الحنفية المراد بالمثل المثل صورة ومعنى في الأموال المثلية أو معنى فقط في الأموال القيمة فهذا الضمان إذاً يكون على التمدى كالناصب إذا هلك منصوبه أو على التملك كالشريك الموصر إذا اشتق نصيبه في عبد وشترك وتلف بالعق نصيب الشريك الآخر . وأهل القومية لم يمتد واحد منهم على ذلك المال ولم يتلفه ولم يتعرض له بأذى ضرر . بل إن المال هلك بالقضاء والتدور ولو فرض وجود تمتد أو تلف فالضمان عليه دون غيره فلا وجه حينئذ لضمان أهل القومية من هذه الطريق أيضاً . إذا علم من تقدم كان هذا العقد هو عبارة عن أن الإنسان يلتزم بدفع مقدار معين من الدراهم لأهل تلك القومية في نظائر التزامهم أن يدفعوا له في حياته أو لورثته بعد موته مقداراً معيناً من الدراهم إذا هلك ذلك الإنسان نفسه . وهو ما يسمونه سو كورتاه الأموال مع كون المال المذكور راقياً تحت يد مالكه وفي تصرفه ولم يدخل تحت يد أحد من أهل القومية بوجه من الوجوه فيكون هذا العقد عقد التزام لما لا يلزم شرعاً لعدم وجود سبب يقتضى وجوب الضمان شرعاً والضمان لا يجب على أحد إلا عند وجود سبب يقتضى وجوبه عليه شرعاً ولم يوجد هنا سبب يوجب الضمان على أهل القومية والعقد المذكور لا يصلح أن يكون سبباً شرعاً لوجوب الضمان

ولا يجوز أن يكون العقد المذكور عقد مضاربة كما فهمه بعض العصرين
لأن عقد المضاربة يلزم فيه أن يكون المال من جانب رب المال والعمل من جانب
المضارب والربح على ما شرط . والعقد المذكور ليس كذلك لأن أهل القوم بآنية
بأخذون المال على أن يكون لهم يعملون فيه لا أنفسهم فيكون عقداً فاسداً شرعاً .
وذلك لأنه معلق على خطر تارة بقع وتارة لا يقع فهو قمار معنى . وقد
صرح في شرح السير الكبير أن حكم الخرق للمستأمن في دار الاسلام
حكم أهل الذمة إلا أنه لا قصاص على مسلم أو ذمي يقتل المستأمن . وعلى
هذا لا يحل أخذ ماله بعقد فاسد كما لا يحل أخذ مال الذمي به . وقد
صرحوا في معتبرات المذهب بأن أخذ المسلم المستأمن ماله في غير دار الاسلام
يحل له أن يأخذ ماله برضائهم ولو برأ أو قمار لأن الحرم هو النذر
والخيانة . فما أخذه برضائهم وليس فيه غدر ولا خيانة يكون حلالاً على
أى وجه أخذه . وقد صرحوا أيضاً بأن دار الاسلام محل إجراء الأحكام
الشريعة دون غير دار الاسلام . وأنه لا يحل لمسلم في دار الاسلام أن
يعقد مع المستأمن الذي فيها وليس منها إلا ما يحل من العقود مع المسلمين
ولا يجوز لمسلم أن يأخذ من المستأمن الذي ليس من دار الاسلام شيئاً
فيها إلا يلزم ذلك المستأمن شرعاً وإن جرت باخذه العادة إلا بسبب صحيح
شرعاً كتهمة مثلاً . وإذا تقرر هذا يكون ما التزم الإنسان بدفعه لأهل
التهمة ميانية لا يلزمه دفعه إليهم شرعاً . فإذا دفعه إليهم كان له أن يرجع بما
دفعه فتأمل عليهم لأنه دفعه على ظن أنه يلزمه وهو لا يلزمه . ولا يترتب
على ذلك العقد والدفع وجوب الضمان عليهم إن هلك ماله الذي وضعه
تحت ضمانهم لأنهم قد التزموا لذلك الدافع أن يدفعوا إليه دراهم مقررة
إن هلك ماله ولا يلزمهم ذلك لأنه التزم معلق على هلاك المال . وتارة

يهلك المال وتارة لا يهلك . وعلى ذلك يقال إما أن تكون مباشرة العقد في دار الاسلام وأخذ بدل المال الهالك فيها أيضا في هذه الصورة لا يحل لمسلم اخذ ذلك البديل ولا يطيب له بل إن قبضه ملكه ملكا خبيثا . وإما أن تكون مباشرة العقد في غير دار الاسلام واخذ بدل المال الهالك في غيرها أيضا . في هذه الصورة يحل له مأخذه من البديل ويطيب له لانه إنما أخذه برضاهم في دارهم بدون عذر ولا خيانة . وإما أن تكون مباشرة العقد في غير دار الاسلام ولكن أخذ بدل المال الهالك في دار الاسلام في هذه الصورة لا يحل أخذ ذلك البديل للمعاملت أنه لا يحل لمسلم أن يأخذ في دار الاسلام من مال المستأمن فيها وليس منها إلا ما يلزم ذلك المستأمن شرعا . وهذا المال لم يلزمه شرعا . وإما أن تكون مباشرة العقد بدار الاسلام ولكن أخذ بدل المال الهالك كان بغيرها وفي هذه الصورة يحرم مباشرة العقد والاقدام عليه في دار الاسلام لان العقود الفاسدة منهي عن مباشرتها شرعا . وقد علمت أن دار الاسلام محل اجراء الاحكام الشرعية ولكن مع ذلك يحل أخذ بدل المال الهالك متى كان الاخذ بغير دار الاسلام وبرضاهم . فالحاصل أن المدار في حل أخذ بدل المال الهالك منهم على أن يكون أخذ ذلك البديل من مالهم وفي دارهم وبرضاهم ولا يضر في ذلك كون الاخذ مبنيا على سبب فاسد شرعا فاذا باثر أحد الشركاء العقد المذكور بغير دار الاسلام واخذ بغير دار الاسلام أيضا بدل المال الذي وضع تحت ضمانهم عند هلاكه حل له مأخذه ولا يضر بعد ذلك أن يعود به الى دار الاسلام أو يبعث به الى شريك آخر بها أو وكيل له بها . وإن دار الاسلام إذا استولى عليها غير المسلمين لانتصير غير دار اهل الاسلام إلا إذا اجتمع

شروط ثلاثة (الاول) اجراء احكام غير أهل دار الاسلام فيها (الثانى)
انصالحا بدار الحرب (الثالث) ان لا يبقى فيها مسلم او ذى آمن بالامان
الاول على نفسه . وان غير دار الاسلام نصير دار اسلام باجراء احكام
أهل الاسلام فيها كجمعة وعيد وان بقى فيها كافر صلى وان لم يتصل بدار
الاسلام . وان دار الاسلام إذا صارت غير دار اسلام وتحقت فيها
الشروط الثلاثة المذكورة ثم حصل لأهلها الايمان ونسب فيها قاض مسلم
ينفذ احكام المسلمين عادت دار اسلام كما كانت . وان كل مصر فيها وال
مسلم مولى ولو من جهة الكفار يجوز منه إقامة الجمع والاعیاد . واخذ
الخراج . وتقليد القضاء . وتزويج الأباى . (وإما) فى بلاد عليها ولاية
كفار فيجوز للمسلمين إقامة الجمع والاعیاد ويصير القاضى قاضيا بتراضى
المسلمين ويجب طلب وال مسلم . وان المسلم اذا بايع غير المسلمين فى غير
دار الاسلام الدرهم بدرهمين قدراً أو نسيئة أو بايع غير المسلمين فى غير
دار الاسلام بالخمر والخزير والميتة فلا بأس بذلك لانه يجوز للمسلم أن
يأخذ بغير دار الاسلام أموال غير المسلمين برضاهم فى قول أبى حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى ولو بسبب لا يتحل به أخذ مال المسلم . وقال أبو
يوسف لا يجوز أن يأخذ من أموال غير المسلمين ولو بغير دار الاسلام
إلا ما يجوز أخذه من المسلمين

ومما يدل على أنه لا يشترط للسلطان الذى يقبل القضية ويأذن بالجمعة
أن يكون مسلماً بل يجوز ذلك من السلطان الكافر ما أخرجه ابن ماجه
وغیره عن جابر بن عبد الله قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال (يا أيها الناس
توبوا إلى الله قبل أن تموتوا بادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تموتوا وصلوا
الذى بينكم وبين ربكم بكثر ذكركم لله وكثرة الصدقة فى السر والعلانية

ترزقوا وتنصروا وتؤجروا واعلموا ان الله قد افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا في شهرى هذا من عالى هذا إلى يوم القيامة فمن تركها في حياتى او بعد مماتى وله امام عادل او جائز استغفانا بها أو وجودا لها فلا جمع الله شمله ولا برك له في أمره الا ولا صلاة له ولا زكاة له ولا حج له ولا صوم له ولا بركة له حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه الا لا يؤمن امرأة رجلا ولا يؤمن اعرابى مهاجرا ولا يؤمن فاجر مؤمنا إلا أن يقهره سلطان يخاف سيفه أو سوطه (اهولدا قال في النهاية وغيرها ويجوز التقلد من السلطان الجائر كما يجوز من العادل وذكر في المنتقط والاسلام ليس بشرط فيه اى في السلطان الذى يقلد اه كلامها .

وروى ان الشريف نصر بن اسماعيل رحمه الله ارسله السلطان ركن الدين ابو طالب محمد بن ميكائيل السليجوقى المعروف بطغرل رسولا إلى الروم فاستأذن صاحب قسطنطينية في صلاة الجمعة بها وهى إذ ذاك ليس دار اسلام ماثلت فيها آية ولا رفعت فيها للاسلام راية فاذن فصى وخطب القائم بامر الله العباسى امير المؤمنين بحضرة من رسول الفاطميين على كره منهم فوقت المنازعة بين الدولتين انتهى من البرق الوميض والمراد بالامامة في قوله في الحديث المار ذكره الامامة الكبرى وهى الخلافة بدليل قوله ولا يؤمن فاجر مؤمنا إلا أن يقهره سلطان يخاف سيفه او سوطه فان الامامة الكبرى هى التى يجوز فيها ان يكون الامام غير مسلم بالقهر والغلبة واما الامامة فى الصلاة فلا يجوز ان يكون الامام فيها غير مسلم مطلقا كما لا يخفى على من تدبر هذا مارأناه فى ذلك والله الموفق للصواب والحمد لله فى النهاية كالبداية والصلاة والسلام على نبي الهداية .

— الرسالة الثانية —

إزاحة الوهم وإزالة الاشتباه عن رسالتى الفونوغراف والسكوكورتاه
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان
 هدانا الله . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وجميع
 من تبعه ووالاه . وبعد فيقول العبد النني بمولاه عن سواه محمد بن نجيت
 ابن حسين المطيعي الحنفي لما وفقني الله تعالى لجمع رسالتى الفونوغراف
 والسكوكورتاه وتداولتهما ابدي الفضلاء قد ورد علينا خطاب من احد
 الافاضل قال فيه بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على خير الانام
 اني أردد على لساني التحية لشيخى الشيخ محمد بن نجيت أجل تحية وارجوه
 أن يمتدني جالسا بين يديه جلسة المستفيد من المفيد فاني استنير ما هو
 حالك . وذكر ما أشكل عليه في رسالة الفونوغراف مما سيرد عليك مع
 الجواب عنه مفصلا . وقد رأينا أيضا بعض الناس قد اعترض على الرسالتين
 معا ونشر اعتراضه باحدى المجلات التي تطبع فوجدناه كلاما عليه صبغة
 الحقد والحسد نستعيد منه برب الفلق كما نستعيد برب الفلق من شر ما خلق
 ولا تجارى هذا المعترض على مثل هذا القول بل نستعير له بذي
 القوة والحول ونفوض أمرنا اليه فانه سبحانه وحده هو الذى يهب لمن
 يشاء من عباده من العلم والحلم ويعتصمها أو يسلبها ممن يشاء ويبتليه ببغض
 العلم والعلما فيختلق ما شاء ان يختلق عليهم وينسب كذبا ما شاء ان ينسب
 اليهم وان لم يكن منهم في شيء . فرأيت من الحكمة والصواب ان اجيب
 عما جاء بالخطاب وعما اعترض به ذلك السباب .
 وعبرت عن صاحب الخطاب اجابة لطلبه بالمستفيد عن صاحب الاعتراض

بالمعتز . وبدأت بالكلام على ما أشكل على المستفيد وثبتت بالرد على ما اعترض به المعتز المنيد وسميت هذه الرسالة (إزاحة الهم وإزالة الاشتباه عن رسالتى الفونوغراف والسوكورتاه) فقلت وبالله الهداية فى البداية والنهاية .

الكلام على ما أشكل على المستفيد

(السؤال الاول) هل لاسطوانة القرآن حكم المصحف . (الجواب عن ذلك) ان اسطوانة القرآن لم يكتب عليها صور كلمات بصورة محسوسة كما يكتب على الورق مثلا وانما رسم بها صور مخارج الكلمات فقط حتى صارت الآلة بواسطة حركاتها الاهتزازية تقطع الحروف والكلمات كما تقطعها حركات مخارج الانسان من الحلق واللسان والشفقتين فلا يكون لها حكم المصحف لان المراد بالمصحف فى كلام الفقهاء وغيرهم هو ما كتب فيه الكلمات القرآنية .

(السؤال الثانى) هل يديرها ثواب كاتب القرآن . (الجواب) ان مديرها لم يكتب شيئا حتى يكون له ثواب كاتب القرآن . (السؤال الثالث) هل حكم مديرها حكم القارئ . (الجواب) ليس له حكم القارئ لانه لم يتكلم بشئ من القرآن . (السؤال الرابع) اذا كان الهواء المحبوس احتمل لحن القارئ أو قصصه أو زيادته هل يعتمد الائم على القارئ المأخوذ منه كما أعيدت وهل يناب اذا كان آقن . (الجواب) اذا كانت الآلة لاتنطق بكلمات القرآن على الوجه الذى يلزم مراعاته فيها شرعا فالقارئ آثم ويتكرر عليه الائم كما أعيدت لانه هو السبب فى ذلك

الخلل الذى لحق بالكلمات القرآنية الشريفة . وكذلك يكون آتيا اذا لم
يكن منه ولا من الآلة خلل فى أدائها ولكن يعلم أو ينبى على فئنه
انها انما أخذت منه لاجل أن تستعمل على وجه لا يجوز شرعا كاستعمالها
على وجه اللهو واللعب أو فى مكان لا يليق شرعا أن يقرأ فيه القرآن .
وكذا . يناب إذا اتن القراءة وتحقق ان الآلة تنطق بالكلمات القرآنية
مقتنة كما ألقاها وانها لا تستعمل على وجه لا يجوز شرعا وقصد بقرائه
الاعانة على سماع القرآن للموعظة والتدبر ويتكرر الثواب كما أعيدت
القراءة . (السؤال الخامس) لم تكون محض قراءة لاشبه قراءة مع ان
الاسطوانة تحبس ريثما حامل صوت فاذا قرعت بسرعة منظومة صوت
تلك الرخ الحامل يشبه صوت انأخوذه . (الجواب) ان الاسطوانة
لا تحبس ريثما حامل صوت كما فهم السائل ولكن آلة الفونوغراف تنطق
بالكلمات نطقا حقيقيا كما ينطق الانسان ولكن تعلم صحة ذلك وتقف
على حقيقة نذكر لك صفة تلك الآلة كما جاء بالامانةطف بالجزء التاسع من
السنة الثمانية بصحيفة مائتين وعشر حيث قال تحت عنوان الفونوغراف
الناطق مانصه : الفونوغراف بالنون الموحدة لفظة مشتقة من اليونانية
معناها كاتب الصوت والفونوغراف الناطق آلة سهلة المبدأ بسيطة
التركيب كثيرة الفائدة اخترعت منذ زمن وجيز والتحسين فيها جاو
أحسن مجرى وهى عبارة عن أنبوبة داخلها حاجز من المعدن وفى وسط
الحاجز تتو من معدن ايضا كراس مسمار او رأس دبوس توضع امام
اسطوانة تدور على محور ذى خيوط كالاولب (البرغى) وذات سطح
محفور فيه خيوط توافق خيوط محورها وملفوف عليه قطعة من التوتيا
فتى يبرع المتكلم فى الكلام يقرب فه من الانبوبة وتدار الاسطوانة

على محورها الاولى وعند وصول صوته الى الحاجز الذى فى الانبوبة
يهز فيه التوتو الثانى من الحاجز ويضغط على قطعة التوتيا فيفرضها
لانه لا يضغط عليها إلا حيث كان مائحتها من سطح الاسطوانة شفورا
وبعد ما ينتهي المتكلم من التكلم تزع قطعة التوتيا عن الاسطوانة
فتظهر كلمات المتكلم واصواته مكتوبة عليها بصورة منظورة ملموسة
وهى الفروض ولهذا سميت هذه الآلة الفونوغراف اى كاتب الصوت
وانما زيد عليها وصف الناطق لانهم لم يكتبوا بجعلها كاتبا لاصوات
البشر بل انطقوها كلامهم ايضا وذلك بان يعكس الترتيب المتقدم اى
بان تؤخذ قطعة التوتيا المفرضة وتلف حول اسطوانة كالاسطوانة
المذكورة آنفا وتوضع قبالتها انبوبة ذات حاجز معدنى وتتم متصل
بها بلولب دقيق وتدار الاسطوانة كما كانت تدار عند تكلم المتكلم تماما
فتدق فروض قطعة التوتيا بالتوتو فيهتز ويهز الحاجز الذى فى الانبوبة
فيحدث من ذلك صوت مماثل لصوت المتكلم ان عاليا فعاليا او منخفضا
فمنخفضا او غير ذلك فغير ذلك اى ان الآلة تصوت بصوت المتكلم
وتلفظ الفاظه واما اذا اختلف دوران الاسطوانة عن دورانها وقت
تكلم المتكلم فيختلف صوت الآلة عن صوته وعلى ذلك فقد يمكن ان
يجعل صوت الشيخ صوت طفل وبالعكس والصوت المرتفع منخفضا
وبالعكس ولا بد انهم باتقان هذه الآلة يتلافون هذا الخدور .

قالت جريدة السينتفك امريكان اصبحنا ذات يوم فاذا برجل يقال له
توماس اديسون قد اتى بألة ووضعها امامنا ثم ادارها فنطقت الآلة
قائلة اصبحتم بخير ياسادى كيف حالكم وما قولكم فى الفونوغراف
(قالت وكانت لفظها بكلمة الفونوغراف فى غاية الوضوح) اى حسنة

الاحوال ثم صممت وكان حولنا جماعة فسمعوها جميعا تنطق. هذا وانا قد سمعنا آلات تنطق ذات لسان ومزمار إلا انه ليس فيها شيء من البساطة مما في هذه ولا الفاظها كالفاظ هذه وان يكن بعضها غير واضح ولا يرجي تحسينها كما يرجي تحسين هذه فانها لا ريب ستكون اعجوبة لابناء الزمان ان يقي مع الاختراع اعجوبة إله ومهما جرى على تلك الآلة من التحسين فهي لا تخرج عن كونها آلة تكتب كلمات البشر وتنطق بها وهو ما اخترعت لاجله . ومن ذلك يعلم جليا ان ما تنطق به آلة الفونوغراف كلمات حقيقة كالكلمات التي ينطق بها الانسان بلا فرق إلا من جهة شعور الانسان بما ينطق وعدم شعورها ويكون نطق هذه الآلة بكلمات من تكلم بها بمنزلة اعادته نفسه لتلك الكلمات وتكرارها ومتى كانت الكلمات التي تنطق بها الآلة لكلمات قرآنية كان نطقها بها قراءة محضة لاشبهه قراءة اذ لا معنى للقراءة إلا بالنطق والتلفظ بالكلمات القرآنية وذلك حاصل من هذه الآلة واستبعاد من يستبعد ذلك او انكار من ينكره مبناه الألف والعادة فقط ولا شبهة في ان النطق بمعنى التلفظ ليس من خواص الانسان وانما الذي جعلوه من ذاتياته ويختص به هو النطق بمعنى التفكير بالقوة كما صرح بذلك اهل المنطق في كتبهم . (السؤال السادس) يبان جواز اتخاذ القرآن نغمة في هذه الالعبية وعدمه . (الجواب) ان هذه الآلة ليست العوبة كما فهم السائل فان الالعبية شرعا هي ما صنع للهو واللعب بحيث لا تصلح بحسب وضعها الا لذلك كالعود والمزمار والقانون وغير ذلك مما كان المقصود منه اللهو واللعب وليست الالعبية شرعا ما استعمله الناس في اللهو واللعب وان لم يصنع لذلك بل صنع لفوائد جليلة كهذه الآلة ولو كان الأمر كذلك لكان كل شيء يصلح لأن يستعمل في اللهو واللعب واستعمله الناس فيها العوبة ولا فائل

بذلك وكيف يمكن ان يقال ذلك والانسان الذي هو المقصود من خلق هذا العالم يصلح للهو واللعب وكثيراً ما يستعمل فيهما بل إن كل ما يمكن أن تستعمل فيه هذه الآلة من أنواع اللهو واللعب يمكن أن يستعمل فيه الانسان ولا عكس فان الانسان قد يستعمل فيها لا يمكن فيه استعمال هذه الآلة من اللهو واللعب فهل لعاقل أن يقول ان الانسان بهذا المقدار المعوبة مع أنه لم يخلق لذلك (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وليعلم المستفيد أن الحكماء قد قرروا أنه يمكن جعل الجماد ناطقا بمعنى متلفظ ومن أشار الى ذلك منهم إفلاطون في خفاياه وهو يرمز الى مثل هذه الآلة من الآلات الجمادية التي تنطق وتتلفظ كما ينطق الانسان ويتلفظ حتى قيل إنه اخترع آلة ناطقة كاتبة لاصوات البشر في زمانه وكان الملوك في زمانه يستعملونها في نقل ما يريدون نقله اليهم من الكلمات المهمة في المواضيع المهمة ككتابة ونقل ما يلقى على ذوى الجرائم الكبرى من الاسئلة وما يؤخذ منهم فيها من الاجوبة فتكتب الآلة وتنطق بما نطق به السائل وبما أجاب به ذلك المتهم وكانوا يضعونها كذلك في المواد المهمة في مجالس القضاء والمتقاضين من كل ما يهم ملوك ذلك الزمان الاطلاع عليه مأمونا عليه من التغير والتبديل والنحو والاثبات والانكار فلا يستطيع أحد أخذت أقواله بتلك الآلة أن ينكرها إذا نطقت بها كما نطق بها من كل وجه بحيث لا يشك كل سامع انه هو صاحب هذا الكلام وكان الملوك في ذلك الزمان بواسطة هذه الآلة كأنهم حاضرون مع العمال مراقبون لأعمالهم . وقيل أيضا ان إفلاطون كان يستعملها لكتابة ونقل الفاظ المرضى الذين يبعدون عنه فتكتب تلك الآلة ما ينطق به المريض وصفاً لمرضه ثم تنطق به فيسمع إفلاطون منها الفاظ المريض التي وصف بها

مرضه كأنه يسمعها من المريض نفسه ويمكنه حينئذ أن يشخص الداء
ويأمر بالدواء بحيث لا يحتاج إلى نقل المريض إليه ولا إلى انتقاله إلى المريض
وباليت أهل زماننا يستعملون هذه الآلة التي اخترعت فيه في فوائدها
الجليلة النافعة . وعلى كل حال فهذه الآلة لم تصنع للهو واللعب وإنما صنعت
واختُرعت لكتابة أصوات البشر والنطق بها ولذا سميت بالفونوغراف
الناطق كما سبق . فالذي يحرم حينئذ هو استعمالها في اللهو واللعب لا استعمالها
في غير ذلك مما يجوز شرعاً . فإذا كانت نعمة تلك الآلة لا تخل بشيء مما
يلزم مراعاته في الكلمات القرآنية فلا شبهة في الجواز ولا وجه للمنع
وإن كانت النعمة محلة بشيء مما ذكر فلا شبهة في عدم الجواز . وبالجمله
فحكم نعمة هذه الآلة حكم نعمة الإنسان جوازاً ومنعاً . (السؤال السابع)
على صحة أئحاء الله إلى الشجرة ما للفرق بين جماد أراد الله تعالى منه ما علم
وبين أقرب المقرين سيدنا جبريل عليه السلام هل يرتاب في أداء أحد
الاثنين دون الآخر . (الجواب) ان بينهما فرقا واضحا وهو أن الشجرة
ونحوها من الجمادات لا تصلح للأئحاء الذي يختص به الملائكة والرسل
عليهم السلام لأن الشجرة ونحوها ليست من ذوات العقول وليس معنى
ان الله خلق الالفاظ في الشجرة ونحوها انه أوحى بها إلى من خلقت
فيه لأن الأئحاء هو الالتقاء في القلب وفهمه بالعقل وان كان كل من
الشجرة وجبريل محلا فقط لما خلق فيه من الكلمات القرآنية وان كان بين
كل منهما فرقا لكن لا يلزم من الفرق بينهما من حيث الذات أن يكون
هناك فرق بين ما ينطق به كل منهما متى كان ما ينطق به كل منهما واحداً
بالذات ولا دخل لواحد منهما فيه كالكلمات القرآنية فان الكلمات القرآنية
التي نطق بها كل منهما وسمعت منه منسوبة لله تعالى ولا مدخل للخلق

ففيها (السؤال الثامن) هل أئيناطا تعين بشعور تام . (الجواب) ان الخطاب الذي في الآية لم يكن خطاب تكليف بل هو خطاب تكوين على أن الفرق بين ذوى الشعور وغيرهم في الخطاب على وجه العموم إنما هو بالنسبة للعباد اما بالنسبة للخالق المعبود فلا فرق بل هو سبحانه يخاطب الكل بما يشاء (وان من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم) (السؤال التاسع) يبان الجامعة بين الفونوغراف بصفته وصفة مديره وبين الشجرة الموحى اليها من قبل القادر مع ترك ما يشبه قولك في الرسالة أمور . الاول إلى السابغ فاني مسلم صحة القول دون صحة التطبيق إذ لا موضوع هناك لذكر الملكة والتأليف والتلفظ فان هذا معلوم حتى في الحسوسات كالماء والعلة والمضنة والعظام والجنين فينسب الماء إلى ذى الاستعداد إلى آخر طور فلا دخل هنا للمنايرة الماهية والمنايرة الطورية (الجواب) تقول اما الجامعة بين الفونوغراف وبين الشجرة فهي ان كلا منهما جاد ناطق سمع منه كلام الله ومتى كانت الكلمات المسموعة من الشجرة وهي جاد كلام الله اللفظي الذي سمعه موسى عليه السلام كانت الكلمات القرآنية المسموعة من الفونوغراف كلام الله اللفظي وقرآنا بلا شبهة في ذلك . وقد قلنا فيما سبق ان الشجرة محل خلقت فيه الكلمات ونطقت بها ولم تكن موحى اليها فلا وجه لقول السائل الشجرة الموحى اليها . وأما صحة التطبيق فظاهرة لمن تأمل وذلك ان وجه تطبيق ما نحن بصدده يبان على الأمور السبعة التي ذكرناها بالرسالة وتوقفه على بيانها أنه يعلم منها أن القرآن باعتبار وجوده في العلم ووجوده في ذاته ووجوده في الكتابة ووجوده في اللفظ منسوب لله تعالى بدون مدخل لغيره من جميع الخلق في شيء من ذلك وهو واحد لا يتمدد بتمدد الالفاظين والناطقين

والسكتاين ومتحقق وموجود بجميع وجوداته الأربع المذكورة قبل أن ينزل ويصل إلى الخلق وقبل أن ينطقوا به وقبل أن يكتبوه فهو قرآن في ذاته وفي العلم والمفوظ ومكتوب قبل أن يصل إليهم فيعلم من ذلك مقصودنا الذي نرى إليه وهو أن القرآن لا يختص بما ينطق به الإنسان ويسمع منه بل هو قرآن وإن نطق به جناد وسمع منه كالشجرة والفونوغراف . وأما قول السائل اذ لا موضوع الخ فتقول إنما ذكرنا الملكة ونحوها مما ذكرناه لتكون مثلاً لصفة الكلام القائمة بذات مولانا والكلمات المرتبة بها وغير ذلك مما هو مبين في محله (السؤال العاشر) ثم وإن كان سيدنا موسى عليه السلام تلقى القول من قبلها لا من قبلها فالسمع الله تعالى التي تنزهت كلماته عن الحرف والصوت وكل ما يشبه الحوادث . (الجواب) إن الصحيح الذي عليه المحققون من أهل السنة أن الكلام الذي سمعه موسى عليه السلام من الشجرة هو كلام الله اللفظي كما هو ظاهر القرآن ولاداعي لتأويل مع إمكان الحمل على الكلام المعهود وتام ذلك في الرسالة . (السؤال الحادي عشر) ثم ألتبس من سيدى القول فيما جاء اقراؤه بحزن وما ورد من هذا القبيل كثير . (الجواب) انه يجب أن يراعى فيما تنطق به هذه الآلة من كلمات القرآن ما يجب أن يراعى فيما ينطق به الإنسان من الأحكام إلا فيما ينبنى منها على الشعور وعدمه والآلة لا شعور لها ولا يتأتى منها الحزن والخشوع وإنما ذلك على السامع إن كان مكلفاً . (السؤال الثاني عشر) هل علم الشيخ أن أحد المتدعين دبر اسطوانة انجيل أم تحاشاه من ذلك . (الجواب) ان غرضنا مما كتبناه في رسالة الفونوغراف بيان الحكم الشرعي فيما تنطق به تلك الآلة من كلمات القرآن وإنها قرآن حسبما يقضى به العقل

والنقل أخذنا من القواعد الشرعية التي دونها ائمة الدين في كتبهم واستنبطوها من الأدلة العقلية والنقلية . وكوف أحد المبتدعين دبر اسطوانة انجيل أو لم يدبر وتحاشاه كما يقول السائل لادخل له في بيان حكم هذه الحادثة على ما فصلناه في الرسالة . الى هنا انتهى كلام المستفيد وجوابنا عليه باختصار .

الكلام على رد اعتراض المعارض

ذكر المعارض اعتراضا على كلمة حصل فيها تحريفه طبعي في الطبعة الاولى واجنبناه ولاداعي لذكره في هذا المختصر لان الكلمة المحرفة صححت في هذه الطبعة . وسنذكر هنا باقي الاعتراضات الاخرى وجوابها .

قال المعارض . ومن غريب العلم بالحديث والفقه في الرسالة الثانية قول المستنبط ان الامامة الكبرى يجوز أن يكون الامام فيها كافراً أي يجوز أن يكون خليفة المسلمين الذي يقلد القضاء وياذن بصلاة الجمعة اه وتقول ردا عليه ان هذا من تحريف الكلم عن مواضعه قصدا وهو من الكبائر التي يجب على كل مسلم اجتنابها فان لفظنا في الرسالة هكذا والمراد بالامامة في الحديث المار ذكره الامامة الكبرى وهي الخلافة بدليل قوله ولا يؤم فاجر مؤمنا الا أن يقهره سلطان يخاف سيفه أو سوطه فان الامامة الكبرى هي التي يجوز أن يكون فيها الامام غير مسلم بالقهر والغلبة وأما الامامة في الصلاة فلا يجوز أن يكون الامام فيها غير مسلم مطلقا كما لا يخفى على من تدبر انتهى ولا شك ان الاستثناء في الحديث لا يصح الا اذا جمل شاملا للامامة الكبرى والامامة في

الصلاة وجعل الاستثناء راجعا الى الامامة الكبرى فقط لانها هي التي
يمكن أن يكون فيها الامام بمعنى السلطان غير مسلم ويطاع خوف عقوبته
وأما إمامة غير المسلم في الصلاة فلا تجوز مطلقا كما قلنا ولا يصح أن
يرجع الاستثناء لامامة المؤمن الفاسق في الصلاة لان من أجازها مع
الكراهة أجازها مطلقا قهره سلطان أم لا ومن منعها منعها مطلقا
كذلك فلا يصح الاستثناء الا على الوجه الذي قلنا . والمراد بالامامة
الكبرى الامامة العامة التي يكون من يتقلدها خليفة تارة وسلطانا فقط
تارة أخرى . وموضوع كلامنا في السلطان الذي يتقلد السلطنة بالقهر
والنبلية ولا شك في أنه اذا تقلدها غير مسلم أو امرأة بالقهر والنبلية يطاع
كل منهما خشية عقوبته ويصبح منه تقليد القضاء والاذن بالجمعة كما هو
مصرح به في كتب مذهب أبي حنيفة ومن صرح به البرق الرومى
ونقله عن النهاية شارح الهداية وليس كلامنا فيمن يكون اماما وخليفة
للمسلمين بالمباينة واعطاء عهد الطاعة فان هذا له شروط مبينة في محلها
يجب على المسلمين مراعاتها فيمن يبايعونه لا فيمن يتنلب عليهم قهرا
ولكل مقام مقال . قال عبد السلام في شرح الجوهرة بعد أن بين ماهو
صريح في أن الشروط في الامامة هي الاسلام والذكورة والبلوغ والعقل
والحرية وعدم الفسق بجراحة أو اعتقاد وهذه شروط في الابتداء وحالة
الاختيار اه وسيأتي لهذا زيادة ابصار فانتظر نعوذ بالله من قصور
الباع وعدم الاطلاع .

قال المعترض بعد ان ذكر مارونيا من حديث جابر رضى الله عنه ما نصه
تقول الرواية هكذا . الا لا تؤمن امرأة رجلا ولا اعرابي مهاجرا ولا
يؤمن فاجر مؤمنا إلا أن يقهره سلطان يخاف سوطه أو سيفه اه

وتقول في الرد عليه قد ذكر في البرق الوهيز حديث جابر باللفظ الذي ذكرنا وعزونا في الرسالة اليه وقد ذكره في كثر العمال مطولا ونسبه للبيهقي وفيه الفاظ لا توجد في البرق وجاء في آخره الا لا تؤمن امرأة رجلا ولا يؤمن اعرابي مهاجرا ولا يؤمن فاجر مؤمنا إلا أن يقهره سلطان يخاف سيفه أو سوطه اه . وقد ذكره في منتقى الاخبار باللفظ الذي ذكره المعترض ولعله لقصوره قصر الرواية عليه . وقد ذكره في المذهب بلفظ خطيبنا رسول الله ﷺ فقال (لا تؤمن المرأة رجلا) وقد ذكر في حاشية المتن بلفظ لا تؤمن امرأة رجلا ولا اعرابي مهاجرا ولا فاجر مؤمنا . وقد ذكره بهذا اللفظ أولا شارح الاقتناع ثم ذكره ثانيا بلفظ لا يؤمن فاجر مؤمنا . وقد ذكره ابن ماجه في سننه مطولا وجاء في آخره ما لفظه الا لا تؤمن امرأة رجلا ولا يؤمن اعرابي مهاجرا ولا يؤمن فاجر مؤمنا الا أن يقهره سلطان يخاف سوطه وسيفه اه وقد ذكره الامام الماوردي الكبير في الحاوي حاذفا آخره وكذا ذكر آخره في كثر العمال أولا مختصرا على أوله ونسبه للطبراني في الاوسط وهنله في المبسوط والكفاية والبنائية . وبالجملة فهذا الحديث قد روى مطولا ومختصرا وكل من احتج به في موضع اقتصر منه على موضع حاجته في الاحتجاج وذلك كله جائز لم يقل بمنعه أحد ولا ضرر في اختلاف الالفاظ مع اتحاد المعنى الا ترى أن ابن ماجه في سننه قد ذكره بلفظ والبيهقي قد ذكره بلفظ ومنتقى الاخبار قد ذكره بلفظ ولكن حب الاعتراض يعنى ويصم نعوذ بالله من ذلك .

قال المعترض والحديث منكروا موضوع فان في اسناده عبد الله بن محمد التميمي قال البخاري منكرو الحديث وقال ابن جبان لا يجوز الاحتجاج

به وقال وكيع يضع الحديث وقد تابعه عبد الملك بن حبيب في الواضحة
وهو متهم بسرقة الحديث وتخليط الاسانيد وقد قال الحافظ بن عبد البر انه
أفسد إسناد هذا الحديث وفيه أيضا علي بن زيد بن جدعان وهو
ضعيف اهـ .

وتقول في الرد عليه انه يقل عبارة الشوكاني في نيل الاوطار وحذف
بعضها ونصها حديث جابر فيه عبد الله بن محمد التميمي وهو تالف قال
للبخاري منكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال وكيع
يضع الحديث وقد تابعه عبد الملك بن حبيب في الواضحة ولكنه متهم
بسرقة الحديث وتخليط الاسانيد وقد صرح ابن عبد البر بان عبد الملك
للمذكور أفسد إسناد هذا الحديث . وقد ثبت في كتب جماعة من أئمة
أهل البيت كاحمد بن عيسى والمؤيد بالله وإبي طالب واحمد بن سليمان
والأمير الحسيني وغيرهم عن علي عليه السلام مرفوعا . لا يؤمنكم ذو جرة
في دينه . وفي اسناد حديث جابر أيضا علي بن زيد بن جدعان وهو
ضعيف انتهى . ولم يقل الشوكاني ان الحديث منكر أو موضوع كما اجتراء
عليه المعترض من نفسه ولا يلزم من الطعن في رجال الحديث الطعن في
نص متن الحديث على ماسيأتي بيانه . ونذكر لك ما قيل في رجاله لتقف
على حقيقة الحال ثم تتبعه بما يتعلق بحال المتن فتقول . حديث جابر رواه
ابن ماجه في سننه قال حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا الوليد بن
يكر أبو حبيب (وفي رواية أبو حبيب) حدثنا عبد الله بن محمد العدوي
عن علي بن زيد بن جدعان عن سميد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال
خطبنا الحديث بطوله فاما محمد بن عبد الله بن نمير فقال فيه الخرجي في
الخلاصة الحافظ أحد الاعلام عن خالد الاحمر وابن عيينه وإبي معاوية

وخلق وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وعنه احمد واجله .
 وقال النسائي ثقة مأمون انتهى . وأما الوليد بن بكير فقال الخزرجي فيه
 عن الامم وعنه محمد بن نمير وثقه ابن حبان انتهى . وقال في التهذيب
 قال ابو حاتم شيخ انتهى . وأما عبدالله بن محمد العدوي فقال الخزرجي
 عن عمر بن عبد العزيز وعنه الوليد بن بكير قال البخاري منكر الحديث
 انتهى . وقال البيهقي لا يتابع في حديثه وقال ابن حجر وفيه عبدالله البلوي
 وهذا واهي الحديث واخرجه الزار من وجه آخر وفيه علي بن زيد بن
 جدعان قال الدارقطني ان الطريقين كلاهما غير ثابت
 وقال ابن عبد البر هذا الحديث واهي الاسناد انتهى . وقد علمت
 ما قاله فيه ابن حبان وكيع واما علي بن زيد بن جدعان فقال فيه الخزرجي
 الضرب الحافظ عن أبيه وابن المسيب وعنه قتادة والسفيانان والحمدان
 وخلق قال احمد وابو زرعة ليس بالقوي وقال ابن خزيمة سيء الحفظ
 وقال شعبة حدثنا علي بن زيد قبل أن يختلط وقد خرج له البخاري في
 الادب المفرد وخرج له الاربعة ومسلم وقرنه بأخر انتهى وقال في التهذيب
 وقال يعقوب بن شعبة ثقة . وقال الترمذي صدوق الا انه ربما رفع الشيء
 الذي يوقفه غيره انتهى . واما عبد الملك الذي تابع عبد الله بن محمد
 العدوي في هذا الحديث فقد سمعت ما نقله الشوكاني فيه ولكن قال
 العلامة أحمد المقرئ المغربي فيه عالم الاندلس عبد الملك بن حبيب السلمي
 وقد سرف به القاضي عياض في المدارك وغير واحد وهو مشهور عند
 علماء المشرق وقد نقل عنه الحافظ بن حجر وصاحب المواهب وغيرها
 وقال الفتح في المطمع الفقيه العالم ابو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي
 أي شرف لاهل الاندلس وأي مفخرة وأي بحر بالعلوم ينخر خلدت

منه الاندلس فقيها عالما أعاد مجاهل أهلها معالما وأقام فيها للعلوم أسواقا
ناققة ونشر منها ألوية خافقة وجلا من الالباب هذا الكسل وشحذها
شحذ الصوارم والاسل وتصرف في فنون العلوم وعرف كل معلوم وسمع
بالاندلس وتفقته حتى صار أعلم من بها وأفته وإنى انجاب مالك وسلك
في مناظرهم وأوعر المسالك حتى أجمع عليه الاتقان ووقع في تقضيله
الاصفاق . ويقال انه لقي مالكاً آخر عمره وروى عنه عن سعيد بن
المسيب أن سليمان بن داود صلى الله عليه وسلم كان يركب إلى بيت
المقدس فيتندى به ثم يعود فيتمشى في اصطخروله في الفقه كتاب
الواضحة ومن أحاديثه غرائب قد تحلت بها للزمان بحور ترائب . وقال
محمد بن لباب فقيه الاندلس عيسى بن دينار وعالمها عبد الملك بن حبيب
وراويها يحيى بن يحيى وكان عبد الملك قد جمع إلى علم الفقه والحديث
علم اللغة والاعراب وتصرف في فنون الآداب إلى أن قال ابن لباب ولم
يكن له علم بالحديث يعرف صحيحه من معتله ويعرف سقيميه من محتله
وكانت غرضه الاجازة واكثر رواياته غير مستجازه . قال ابن
وضاح قال ابراهيم بن المنذر أنى صاحبكم الاندلس يعنى عبد الملك هذا
بغرامة مملوءة فقال لى هذا علمك قلت له نعم ماقرأ على منه حرفاً ولا
قرأته عليه انتهى ماقله العلامة احمد المغربي عن المطمع الصغير بعد
حذفنا مالا حاجة لذكره . ثم قال العلامة احمد المذكور بعد نقل ما ذكر
قلت أما ما ذكره من عدم معرفته بالحديث فنير مسلم وقد نقل عنه غيره
واحد من جهابذة الحديثين نعم لاهل الاندلس غرائب لم يعرفها كثير من
الحديثين حتى ان في شفاء القاضى عياض أحاديث لم يعرف أهل المشرق النقاد
مخرجها مع اعترافهم بجلالة حفاظ الاندلس الذين نقلوها كبنى بن محمد

وابن حبيب وغيرها على ما هو معلوم . وأما ما ذكره عنه بالاجازة بما في
الفرارة فذلك على مذهب من يرى الاجازة وهو مذهب مستفيض
واعترض من اعترض عليه انما هو بناء على القول بمنع الاجازة فاعلم
ذلك اهـ

وما أوضحنا لك في الرجال تعلم ان كلا من محمد بن عبد الله بن نعيم
والوليد بن بكير ثقة عدل لاطعن فيه وقد روى الوليد وهو ثقة هذا
الحديث عن عبد الله بن محمد العدوي ورواه محمد بن عبد الله بن نعيم
وهو ثقة عن الوليد وقد تابع عبد الله بن محمد العدوي في هذا الحديث
عبد الملك بن حبيب وان الطعن فيه غير مسلم ولم يتفقوا عليه وان على
ابن زيد قد روى عنه قتادة والسفيانان والحمادان وخلق وكفى بذلك
توثيقا وتعديلا وقد خرج له الاربعة البخاري في الادب ومسلم في
صحيحه وان قرن معه غيره وبالجملة فلم يطعن على أحد من رجال هذا
الحديث بالفسق وعدم العدالة فعلى فرض تسليم الطعن فغاية ما يقتضيه
ضعف هذا الراوى المطعون فيه وضعف الرواة لا يسقط الاحتجاج
بالحديث الا اذا عارضه ما هو أقوى فيقدم عليه ولم يوجد ما يعارض
هذا الحديث بل وجد من الكتاب والسنة الصحيحة والاجماع ما يشهد
بصحته معناه ويؤيده كما يأتي وكون الراوى منكر الحديث لا يقتضى أن
متن الحديث الذي رواه منكر فان المنكر قد اختلفوا فيه فقال في
التنقيح هو ما لم يروه أصحاب السنن والمسانيد والصحيح ولا يوجد له
أثر في كتاب من كتب الامهات كسند احمد ومعجم الطبراني ومصنف
ابن أبي شيبة وغيرها مع شدة حاجتهم اليه اهـ وقال في التقريب المنكر
الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير روايه كذا اطلقه كثيرون والصواب

فيه التفصيل الذي تقدم في الشاذ فانه بمعناه اه والتفصيل الذي قدمه هو قوله فان كان بتفرده مخالفا احفظ منه واضبط كان شاذا مردودا وان لم يخالف فان كان عدلا حافظا موثوقا بنبطه كان تفرده صحيحا وان لم يوثق بحفظه ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسنا وان بعد كان شاذا منكرا مردودا اه . وهذا الحديث لا ينطبق عليه ما قاله في التنقيح في تعريف المنكرو ولا ما أطلقه الاكثرون فيه ولا القدم الاول والثالث في التفصيل حتى يكون منكرا مردودا وعلمنا من قول القريب والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في الشاذ وقد علمت ان من الشاذ ما يكون صحيحا وما يكون حسنا فيكون المنكر كذلك فليس كل منكر من الحديث مردودا وهذا الحديث قد رواه ابن ماجه والبيهقي والبراز والطبراني في الاوسط وذكره في كثر العمال وسكت عليه وروى عن الثخين من اصحاب رسول الله ﷺ جابر وابي سعيد رضي الله عنهما فلم يكن منكرا قطعيا وقول ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به شهادة نفي قال في الرحمة المرسلة للحافظ عبد الحى الكتاني القاسي وقد قال الحافظ بن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند احمد في حديث قال ابن حبان فيه ان رسول الله ﷺ لم يقله ولا عمر ولا سعيد ولا الزهري مانصه . قول ابن حبان شهادة نفي صدرت من غير استقراء تام على ما سنيناه في مردودة اه وقد قال الذهبي الكلام في الرجال لا يجوز الا لتمام المعرفة تام الورع اه فقول الشوكاني تأليف لا يقبل وقول وكيع يضع الحديث لا يقتضي ان هذا المتن موضوع ولو كان موضوعا مارواه اولئك الاعلام ارباب السنن ويسكتون عليه ولا يبينون ذلك وقد علمت متابعة

عبد الملك بن حبيب وعدم تسليم الطعن فيه وقول ابن حجر واهي الحديث وقول ابن عبد البر هذا الحديث واهي الاسناد وقول البيهقي لا يتابع في حديثه كل ذلك لا يقتضى كون هذا المتن واهيا قال الحافظ عبد الحى القاسى فى الرحمة المرسلة لان تعدد الطرق مانع من كون الحديث واهيا شديد الضعف لان الضعف اذا حصل له أدنى انتعاش واستثناس أحدث فيه ذلك قوة ومن المعلوم أن ضعيفين يملكان قويا الى أن قال الحافظ عبد الرؤف المناوى على حديث الابدال لا ينكر تقوى الحديث الضعيف بكثرة طرقه وتعدد عرجيه الأجاهل بالصناعة الحديثية أو معاند متعصب اه قلت لانه عرف وتكاثر بحيث لا يخفى على أحد . ونصوص المتقدمين والمتأخرين بذلك شاهدة قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم فى المستدرک إذا كثرت الروايات فى حديث ظهر ان لا حديث أصلا قلته فى كتاب المبتدأ من اللآلئ الكبرى ثم قال وقال الحافظ بن حجر فى القول المسدد فى الذب عن مسند احمد على حديث من بلغ الثمانين من هذه الامة لم يعرض ولم يحاسب الخ له طرق عن انس وغيره يعتمد الحكم مع مجموعها على المتن بانه موضوع وقال أيضاً على قصة هاروت وماروت وله طرق كثيرة يكاد الواقف عليها يقطع بوقوع هذه القصة لكثرة الطرق الواردة فيها وقال الحافظ الاسيوطى على حديث النظر الى وجهه على عباده مانصه قلت المنكر والمتروك إذا تعددت طرقه ارتقى الى درجة الضعيف القريب بل ربما يرتقى الى الحسن اه وقد قل الشمس العقلى فى حواشى الجامع الصغير على حديث ضع القلم على أذنك فانه أ ذكر للمملى عن الحافظ بن حجر ان مما يرفع الوضع عن الحديث وجوده بسندين مختلفين فليراجع السكل ثم قال وقد منع ابن الصلاح وتبعه

النووى وغيره الجزم بضعف الحديث اعتياداً على ضعف سنده لا احتمال
أن يكون له إسناد صحيح سواه . وإنما منعوا أيضاً القطع بما أدت له
الصناعة الحديثية لأنها ليست من باب القطع في شيء حيث كانت أوروباً
اصطلاحية مستندة لقواعد وضوابط تروج بين أهلها لا توصلهم إلى القطع
بشيء أو وصلتهم إليه بعينه لأن القطع دلائله ومستنداته موجبة للعلم وليس
في الصناعة الحديثية من ذلك شيء في الجملة . ثم قال ابن السبكي وغيره
وإذا ضعف الرجل في السند ضعف الحديث من أجله ولم يكن فيه دلالة
على بطلانه من أصله ثم قد يصح من طرق أخرى وقد يكون هذا الضعيف
حافظاً ثبتاً في تلك الرواية فلا يدل مجرد تضعيفه والجل عليه على بطلان
مآجئه به في نفس الأمر قلت وكذلك بحسب الاصطلاح قال الحافظ جلال
الدين السيوطي في اللاكء الكبرى لما تكلم على حديث ثلاث يزدن في
قوة البصر النظر إلى الخفزة الخ مانصه . وأعلم أنه جرت عادة الحفاظ
كالخامس وابن حبان والعتيلي وغيرهم أنهم يحكمون على حديث بالبطلان
من حيثية سند مخصوص لكون رواية اختلق ذلك السند لذلك المتن
ويكون ذلك المتن معروفاً من وجه آخر ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك
الراوى يخرجونه به فيذكر ابن الجوزي بذلك ويحكم على المتن بالوضع
مطلقاً ويورده في كتاب الموضوعات وليس هذا بلاتين وقد عاب عليه
الناس ذلك آخرهم الحافظ بن حجر وهذا الموضع من ذلك وكثيراً تجد
يقولون هذا الحديث بهذا الإسناد وإنما يذكر في كتب الجرح والتعديل
في ترجمة الراوى الذي يراد جرحه انتهى باختصار راجع كتاب المبتدأ
منها انتهى باختصار . وقال السكال بن الهمام في الفتح ليس معنى الضعيف
الباطل في نفس الأمر بل ما لم يثبت بالشروط المعتبرة عند أهل الحديث مع

تجوز أن يكون صحيحاً في نفس الامر فيجوز أن تقترب به قرينة تحقق ذلك
وان الراوى الضعيف أجاد في هذا المتن المعين فيحكم به وقال فيه أيضاً
بتقدير ان لا يحتاج بالضعيف باقراده فتعدد طرق الضعيف يفيد حجته
إذ يوجب على القارئ اجادة كثير الغلط في خصوص هذا المتن . وقال فيه
أيضاً ليس يلزم من ضعف الراوى سوى الضعف ظاهراً لا لاتفاقاً في
نفس الامر وليس كل ما يروى الضعيف خطأ فقد تنأى روايته بالحكم
الاجتهادى . وقال فيه أيضاً الحديث الضعيف يجب أن يرقى إلى درجة
الحسن بتعدد طرقه اه وقال الحافظ عبد الحى الفاضل في الرحمة المرسلة
قلت وفي شرح الاحيا للشريف الزبيدي والحديث إذا تداوله عصران
أورواه القرون الثلاثة أو دار في العصر الواحد ولم ينكره علماؤه أو كان
مشهوراً لا ينكره الطبقة الاولى من المسلمين احتمل أى قبل ووقعت به
الحجة وان كان في سنده قول الا مخالف الكتاب والسنة الصحيحة
أو اجماع الامة أو ظهر كذب ناقله بشهادة الصادقين من الائمة اه وقال
المنائى في شرح الاربعين صرح العلماء بجواز العمل به والاحتجاج
بالحديث الذى تلقاه العلماء بالقبول وان لم يكن له اسناد صحيح . ألا ترى
إلى قول ابن عبد البر فى الاستذكار كما حكى عن بعضهم تصحيح حديث
البحر الطهور مؤوه قال أهل الحديث لا يصحون مثل اسناده لكن
الحديث عندى صحيح لان العلماء تلقوه بالقبول وان لم يحكموا بالصحة وان
لم يكن له اسناد صحيح اه منه وقال أيضاً فى شرح نظام الدرر المسمى
بالبحر الذى زخر . المتبول ما تلقاه العلماء بالقبول وان لم يكن له اسناد
صحيح فيما ذكره طائفة منهم ابن عبد البر ومثله بحديث جابر رضى الله
عنه (الدنيا أربعة وعشرون قيراطاً) أو اشتهر عند أئمة الحديث من غير

تكثير منهم فيما ذكره الأستاذ أبو الحسن الاسفراييني وابن فورك كحديث
في الرقة ربع العشر وحديث لا وصية لوارث أو وافق آية من القرآن أو
بعض أصول الشريعة حيث لم يكن في سنده كذاب على ما ذكره الحصار
أه كلام الاسيوطي رحمه الله تعالى قلت وهذا وجه قول الترمذي في
جامعه غير مرة إذا ذكر حديثاً ضعيفاً والعمل عليه عند أهل العلم اه
وقال الحافظ عبد الحق القاسمي في موضع آخر منها وقد قال الشيخ أبو
الحسن بن الحنبل في تقريب المدارك على موطأ مالك قد يعلم الفقيه صحة
الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب لموافقة آية من كتاب الله أو بعض
أصول الشريعة فيجمله على قبوله والعمل به اه وقد علمت أن حديث جابر
الذي نحن بصدده قد تعددت طرقه وروى عن اثنين من اصحاب رسول
الله ﷺ إلى سعيد وجابر رضي الله عنهما وذكر في كثير من السنن وكتب
الحديث كما مر وله شواهد تصحح معناه من الكتاب والسنة الصحيحة
واجماع الامة وأصول الشريعة فانه قد اشتمل على أمور (أولها) الأمر
بالتوبة قبل الموت وبالمبادرة بالأعمال الصالحة قبل الاشتغال وبوصل الذي
بين العبد وربّه بكثرة ذكر الله وعدم الغفلة وبكثرة الصدقة وهذا كله
مأمور به في الكتاب والسنة الصحيحة واجماع الامة وهو وافق لما تقتضيه
قواعد الشريعة من الحضي على مكارم الاخلاق ولا ينكر ذلك أحد من
المسلمين (ثانيها) الدلالة على اشتراط إذن الامام في إقامة الجمعة على ما استدلل
به الحنفية أخذاً من الجملة الحالية وهي قوله وله إمام عادل أو جائر وهو
مؤيد في ذلك بالكتاب والآثار الصحيحة على ما قاله الحنفية أيضاً . أما
الكتاب فحيث قالوا إن هذا الشرط مأخوذ من قوله تعالى (فاسعوا إلى
ذكر الله) قالوا إذ لا بد من ذاك وهو من له ولاية الامة ولما الآثار

فما روى الحسن البصري موقوفا . اربع إلى السلطان وذكر منها الجمعة
والعیدین والموقوف في هذا له حكم المرفوع لكونه مما لا دخل للرأى
فيه وما قاله ابن المنذر مضت السنة ان الذي يقيم الجمعة هو السلطان أو من
أمره . وقال في التلويح إذا قال الراوى من السنة كذا يحمل عند الشافعى
وكثير من أصحاب أبى حنيفة رحمه الله تعالى على سنة النبي عليه السلام اهـ ومؤيد
أيضا من هذا الوجه بالمعنى المعقول وهو أن الجمعة تؤدي بجمع عظيم عادة
شرعا والتقدم على الجمع العظيم بعد شرفا ورفعة فيسارع اليه كل من مالت همته
إلى الرئاسة والتقدم فيقع التجاذب والتنازع ويؤدي ذلك إلى الفتنة
وترك صلاة الجمعة فشرط أن يكون التقدم لدى سلطان يعتدون وجوب
طاعته أو يخشى الناس من عقوبته قطعاً للفتنة وتنبأ لأمر الجمعة ولذلك
قال الحنفية كما هو مصرح به في معتبرات المذهب لا يشترط في السلطان
الذى يأذن بإقامة الجمعة ويقلد القضاء أن يكون ذكراً مسلماً بل لو تغلب
كافر أو امرأة حتى صار أحدهما سلطاناً بالقهر جاز أن يأذن أحدهما بإقامة
الجمعة وإن كان كل منهما لا يصبح منه إقامتها بنفسه وجاز أن يقلد أحدهما
القضاء ويولى الولاية من المسلمين وإن لم يجرز للكافر ذكراً أو أنثى أن
يقضى بين المسلمين ولم يجرز للمرأة المسلمة أن تقضى فيما لا تقبل شهادتها
فيه وذلك كله لحصول المقصود بأذنه وتقليده من قطع الفتنة ومنع التجاذب
والتنازع فيما يدعو اليه وإتمام أمر الجمعة وفصل الخصومات التى لا يتخلو
عنها مجتمع انساني . وبذلك تعلم ان القول بما ذكر لم يكن استنباطاً لنا
كما فهمه المعترض وأخذ بيدى ويعيد بل هو قول الحنفية قاطبة وكان
عليه أن يراجع كتب المذهب ان كان من أهل المراجعة أو يسكت ويدارى
جهله . ومن جهل قدر نفسه هدم على قدره من أسه (الثالث) وجوب

الجمعة والحض على فعلها والمواظبة عليها وعدم تركها وارتداد من تركها استخفافاً بها وتهاوناً أو جحوداً لها وهذا يشهد له فيه الكتاب والسنة الصحيحة وجماع الأمة وأصول الشريعة كما هو مفصل في كتب الفقه لجميع المذاهب (الرابع) دلالة على النهي عن امامة المرأة في كل من الامامة الكبرى والامامة في الصلاة . فاما في الامامة الكبرى فيشهد له الأدلة التي استدلو بها على اشتراط الذكورة فيها وجماعهم على ذلك كما هو مبين في كتب الكلام والفقه . وأما في الامامة في الصلاة فيشهد له احتجاج العلماء به في ذلك سلفاً وخلفاً ولم يخالف في ذلك إلا أبو ثور والمزني وابن جرير الطبري حكاه عنهم القاضي أبو الطيب والبدرى وقال الشيخ أبو حامد مذهب الفقهاء كافة أنه لا تصح صلاة الرجال وراءها إلا أبا ثور كذا في شرح النووى للمذهب واستدل من منع بهذا الحديث ولا دليل في الباب سواه . واستدل من أجاز امامتها للرجال بحديث أم ورقة حيث أمرها عليها السلام أن تؤم أهل دارها كما رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وأخرجه الدار قطنى والحاكم وقال الدار قطنى إنما أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها (الخامس) الدلالة على النهي عن امامة الاعرابي للمهاجر في كل من الامامتين أيضاً والمراد بالاعرابي الجاهل بدليل مقابله بالمهاجر والجاهل فاسق بجهله . وحينئذ اما ان يراد به الكافر والمهاجر المؤمن مطلقاً او يدل له ما أخرجه الحاكم من حديث محمد بن المنهال يزيد بن زريع حدثنا شعبة عن الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس حدثنا رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ ايما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه ان يحج حجة اخرى واما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة اخرى . وقال صحيح على شرط الشيخين . قال السكال والمراد بالاعرابي

الذى لم يهاجر من لم يسلم فان مشركى العرب كانوا يحجون فنفى اجزاء ذلك الحج عن الحج الذى وجب به الاسلام . وتفرّد محمد بن المتهال برفعه بخلاف الاكثر لا يضر إذ الرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة اه ويحتمل ان يراد به ما هو اعم ويكون المراد بالمهاجر المؤمن الكامل ويشهد له فيها عموم ما ثبت فى كتب جماعة من اهل البيت من قوله عليه السلام لا يؤمنكم ذو جرأة فى دينه وقد تقدم قوله وماروى عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (اجعلوا ائمتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم) وان كان فى اسناده سلام بن سابان المدائنى فانه بانضمامه مع ما ذكر تحصل القوة وغلبة ظن الصحة ويشهد له فى الامامة فى الصلاة ايضا ما خرج الحاكم فى ترجمة مرتد الفتوى عنه عليه السلام :

— (ان سركم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم) وهو مؤيد لحديث ابن عباس المار ذكره ايضا وسيأتى أن الامامة شاملة للامامتين الكبرى والصغرى وليس المراد بالاعرابى من يسكن البوادي وان كان عالما ورعا زاهدا عدلا فقيها فان هذا لا يدخل بالضرورة تحت النهى فى الحديث بل ربما يكون اقرا القوم أو أعلمهم فيكون هو أولى فى الامامة فى الصلاة بالتقدم عملا بعموم الاحاديث الصحيحة الواردة بتقديم الاقرا ثم الاعلم مطلقا . الا ترى ان الله تعالى قسم الاعراب قسمين فقال عز من قائل (الاعراب أشد كفرا ونفاقا واجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم ومن الاعراب من يتخذ ما يفتق من زما ويتربص بكم الدوائر عليهم دائرة السوء والله سميع عليم ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما يفتق قربات عند الله وصلوات الرسول الا انها قربة لهم سيدخلهم الله

في رحمة ان الله غفور رحيم) فالتسم الاول الكافر المنافق وهذا لا يجوز أن يكون إماماً لا في الكبرى ولا في الصغرى ولا يجوز مبايعته والقسم الثاني هو المؤمن فمنهم من يكون عالماً فاضلاً عدلاً فتجوز إمامته الصغرى بل قد يكون هو الاول بها ان كان موصوفاً بما يقتضى ذلك على ما هو مبين في كتب الفقه وان كان جاهلاً فاسقاً بجبهه فقط أو به وبئى آخر أيضاً ففيه الخلاف في إمامة الفاسق ولذلك من أجاز امامة الاعرابي في الصلاة أجازها مع الكراهة كإمامة المؤمن الفاسق غير الاعرابي ولكن المعترض قد أبى الا أن يكون جميع الاعراب قسماً واحداً وهم المقيمون بالبادية وراء انعامهم مثلكا في ذلك كتاب ربه سبحانه فهي مسئلة خلافية بين الله تعالى وبين هذا المعترض ونحن ممن يقول بقول الله تعالى ولا نقول بقول هذا المعترض المخالف لكتاب الله (السادس) النهى عن إمامة الفاجر للمؤمن في الامامتين الكبرى والصغرى وسيأتى أن المراد بالفاجر ما يشمل المؤمن العاصي والكافروان الامامة في الحديث عامة تشمل الامامتين وعلى كل فالحديث يشهد له فيما ذكر ماتقدم مما ثبت في كتب جماعة من أهل البيت وما عن ابن عباس وما أخرجه الحاكم واجماع العلماء على عدم جواز امامة الكافر فيها واتفاق العلماء على اشتراط العدالة فيمن يتقلد الامامة الكبرى قال في الجوهرة

وواجب نصب إمام عدل بالشرع فاعلم لا يحكم العقل وشروط العدالة على ما صرح به عبد السلام في شرحه عليها هي الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق بجارحة او اعتقاد اه ويشهد له أيضاً ويقويه اجماع العلماء قاطبة على انه مما يحتج به على النهى

عن امامة المؤمن الفاسق في الصلاة ومن أجازها فيها حمل النهي فيه على الكراهة حيث عارضه ما ثبت من إجماع أهل العصر الأول من بقية الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعاً فعلياً ولا يبعد أن يكون قولنا على الصلاة خلف الجائر بن لأن الأمراء في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الحسن فكان الناس لا يؤمنهم إلا أمرهم في كل بلدة فيها أمير وكانت الدولة إذ ذاك لبنى أمية وحال أمرائهم لا يخفى إفاده الشوكاني ولولا ذلك لكانت أحاديث النهي منتزعة لعدم صحة إمامة الفاجر مطلقاً في الصلاة وغيرها كيف وقد تأيد النهي عن إمامته بما أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذر عن السائب بن خالد أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة ورسول الله ﷺ ينظر إليه فقال رسول الله ﷺ حين فرغ لا يصلي لكم فأراد بعد ذلك أن يصلي بهم فتنوه وأخروه بقول رسول الله ﷺ فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال نعم قال الراوى حسبت أنه قال له أنك أذيت الله ورسوله فانت ترى أن الكل قد احتجوا بأحاديث النهي ولكن من أجاز إمامة المؤمن الفاسق في الصلاة حمل النهي على الكراهة لوجود الممارض لها فيها ولا ممرض لها في الإمامة الكبرى فبقي النهي فيها على ظاهره وقد تبين مما ذكرنا أن حديث جابر في كل ما شتم عليه له شواهد من الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع في أكثرها . وإيضاً قد تلقاه العلماء بالتبويل واحتجوا به . فمن احتج به من الحنفية وسكت عليه صاحب المبسوط وصاحب الكفاية وصاحب البناء إلا أنه زاد أنه روى عن أبي سعيد أيضاً وقال رواه البيهقي وقال فيه عبد الله بن محمد المدوي لا يتابع في حديثه وقال البخاري منكر الحديث ولكن قال بعد ذلك ذكر في المبسوط أكثر هذا الحديث بتمناه وبعضه

ذكره صاحب المذهب اه وقد ذكره كل منهما محتجا به فكان قول صاحب البناية كقول الترمذى وعليه عمل اهل العلم فدل على ان مقاله البيهقي والبخارى لا يمنع الاحتجاج به لان صاحب المبسوط هو الامام محمد صاحب ابى حنيفة وصاحب المذهب هو ابو اسحاق بن ابراهيم من اكابر ائمة الشافعية . ومن احتج به من الحنفية أيضا السكّال بن الهمام في فتح القدير على اشراط اذن الامام في إقامة الجمعة وقال رواه ابن ماجه وغيره وسكت السكّال عليه وقدمه على ما روى مرفوعا ان عليا رضى الله عنه أقام بالناس وعثمان رضى الله عنه محصورا ولو كان فيه مانع الاحتجاج لبينه كما هي عادته في فتحه والبدر العيني في عمدة القارىء وسكت عليه أيضا . ومن احتج به من ائمة الشافعية وسكت عليه الامام الماوردى الكبير في الحاوى وصاحب المذهب في موضعين منه . وبعد ان احتج صاحب المذهب بحديث جابر المذكور على عدم جواز اقتداء الرجل بالمرأة قال شارحه النووى حديث جابر رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد ضعيف واتفق اصحابنا على انه لا يجوز صلاة رجل بالغ ولا صبي ولا خنثى خلف امرأة لما ذكره المصنف اه فاحتج به النووى كما احتج به صاحب المذهب . ومن احتج به من الحنابلة صاحب حواشى المنقح وشارح الاقناع واحتج بنا روى أنه عليه السلام قال (اجعلوا أئمتكم خياركم فانهم وفدكم بينكم وبين ربكم) وقال لكن قال البيهقي عن هذا اسناد ضعيف وسكت عن حديث جابر الذى رواه ابن ماجه وغيره كما سكت عليه صاحب حواشى المنقح . ولوعلم أولئك الائمة شيئا يمنع الاحتجاج به لما احتجوا به ولما سكتوا عن بيانه . وبعد كل البعد انهم لم يعلموا ما قيل في رجاله وسنده فدل ذلك على ان الطعن في سنده اما غير صحيح واما غير مؤثر في الاحتجاج به . ومن

ذلك كله تعلم أن قول المعتز أن الحديث منكر أو موضوع قول لم يقله أحد قبله ولن يقوله أحد بعده ولا يجزأ عليه سواء فانه جرأة عظيمة على احاديث رسول الله ﷺ لافرق بينهما وبين القول عليه ﷺ بما لم يقله فان الكل كذب عليه ﷺ وقد علمت مما سبق ان أئمة الحديث لم يجوزوا القطع بضعف الحديث بناء على ضعف سنده فكيف يمكن القول بوضعه أو نكاحته النكارة التي تقتضي رد الاحتجاج به كما هو صريح قول المعتز خصوصا بعد ما علمت انه حجة قطعا . اللهم انا نسألك الادب مع الله ورسوله وانتسك بقول الله وقول رسوله قال المعتز وكما لا يصح الاحتجاج به والاستنباط منه لفساد سنده لا يصح من جهة معناه فانه وارد في ائمة الصلاة لافي الامامة الكبرى وهي الخلافة كما زعم المستنبد الجديد فان المرأة والاعرابي المقيم في البادية وراء أنعامه ليسا مظنة لتولية الامامة الكبرى فينهي عن تقليدهما والمراد بالفاجر العاصي لا الكافر ولذلك تكلم السلف في الصلاة وراء الظالمين كالحجاج وغيره ولا محل لبسط ذلك الآن اهـ .

وتقول في رد ذلك أما قوله وكما لا يصح الاحتجاج به والاستنباط منه لفساد سنده فقد علمت انه قول فاسد اجترأ فيه على احاديث رسول الله ﷺ وان حديث جابر دائر بين الحسن والصحيح وانه حجة يجب العمل بها على كل احد فالله يعامله بما يستحق . وأما قوله لا يصح من جهة معناه فانه وارد في امامة الصلاة لافي الامامة الكبرى وهي الخلافة فهو قول مختلف مغترى لا يقصد به قائله الا تشويه الوجوه الحسان والتمويه على الناس انه من فرسان هذا الميدان وهو أعلم بنفسه منا والله أعلم به فان سياق قوله في الحديث (وله امام عادل أو جائر) يقتضي العموم

فيا بعده وارادة الامامة الكبرى العامة ايضا وان الحديث عام لا يختص
بواحدة من الامامتين دون الاخرى كما ان قوله في الحديث (الا لا يؤمن)
الى آخره عام في ذاته لا يختص بواحدة من الامامتين دون الاخرى فان
الافعال التي دخل عليها النهي أو النفي في الحديث مشتقة من الامامة
وهي مصدر قولك ام فلان الناس صار لهم اماما يتبعونه . والامام
بحسب مفهومه لغة يشمل كل من يقتدى به في شيء ولو باطلا قال تعالى
لأبراهيم (اني جاعلك للناس إماما) وقال تعالى في الانبياء عليهم السلام
(وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا) وقال تعالى في الكفار (وجعلناهم أئمة
يدعون الى النار) وقال تعالى (فقاتلوا أئمة الكفر) وقال ابن عابدين
الامامة مصدر قولك ام فلان الناس صار لهم اماما يتبعونه في صلاته
فقط وفيها وفي أوامره ونواهيها فالاول الامامة الصغرى والثاني الامامة
الكبرى اه . وقد احتج شارح الاقناع على تقديم من كان قرشيا في
امامة الصلاة عند التساوي بقوله عليه الصلاة والسلام (الأئمة من قریش)
وقال الحاقا للامامة الصغرى بالامامة الكبرى وقد استدلل بهذا الحديث
أيضا الجلال الدواني وغيره على اشتراط كون الامام قرشيا في الامامة
الكبرى فدل مجموع الاستدلالات على العموم وان ما يستدل به في
احدى الامامتين يستدل به في الاخرى فانه لولا عموم اللفظ في ذاته
ما صبح الاستدلال به في كل من الموضوعين ومع ذلك فالسبب الذي ورد
لأجله حديث جابر لم يعلم ان كان هو الامامة في الصلاة أو هو الامامة
الكبرى أو هاهما أو غيرها والمعارض لم يبينه كما انه لم يبينه احد فيما نعلم
من تكلم على هذا الحديث فن أين جاء لهذا المعارض ان الحديث وارد
في إمامة الصلاة وعلى فرض ان سبب ورود الحديث هو الامامة

في الصلاة كإرعمه هذا المعترض فالذي قرره علماء الأصول قاطبة أن العبارة
بعموم اللفظ لا لخصوص السبب والامامة في الحديث عامة لوقوع الفعل
الذي هو في معنى النكرة في سياق النهي أو النفي على حسب اختلاف
الفاظ الحديث ولا دليل على التخصيص ومن ادعى التخصيص فعليه بيان
دليله . وأما قول المعترض أن المرأة والأعرابي المقيم في البادية وراء
إنعامه ليسا مظنة الخ فهو قول من لم يؤثقه الله فيها ولم يصدق للكلام طعنا
فإنك قد علمت أن الإمامة مصدر من قولك أم فلان الناس صار لهم إماما
يتبعونه وكل إنسان خصوصا إذا كان ذا شوكة وعصبية سواء كان رجلا
أو امرأة حراً أو عبداً أعرابياً أو مهاجراً مسلماً أو كافراً فهو مظنة أن
يكون إماماً وسلطاناً يؤم الناس ويتبعونه في أوامره ونواهيه قال تعالى
(وتلك الأيام نداولها بين الناس) وقد قيل حين نزولها : ابشروا
بإعادة النعم : وإنما الشارع هو الذي بين لنا الشروط التي يجب على المسلمين
مراعاتها فيمن يبايعونه اختياراً ويعطونه عهد الطاعة في أوامره ونواهيه
في غير معصية ليكون لهم إماماً وخليفة لله ورسوله في إجراء أحكامها
بين الخلق . وقد قدمنا أنه ليس المراد بالأعرابي في الحديث من كان مقبلاً
بالبادية وراء إنعامه كما زعمه المعترض وعلى فرض أن المراد به من ذكر
فهو مظنة لذلك فإنه قد يكون من أهل الأبل وقد قال العيني في العمدة
وأما أهل الأبل فهم أهل الفخر والخيلاء اهـ . ولعل الكل يصيرون مظنة
إذا تناول رعاء البهائم بفتح الباء في البنيان كما هو رواية مسلم للحديث اشراط
الساعة على أن المعترض لم يبين لنا ماهو الأمر الذي يكون به الإنسان
مظنة لتقليد الإمامة الكبرى ولماذا إذا كانت المرأة ذات سلطان وشوكة
وملك واسع تمتد إلى أكثر المعمورة لا تكون مظنة لذلك ولماذا إذا كان

الاعرابى الذى يسكن البادية وراء انعامه الكثيرة ذا عصبية وشوكة لا يكون مظنة لذلك خصوصا إذا التف حول هذا الاعرابى الألوف من أمثاله وأغاروا على الامصار والقرى وسائر البلاد حتى ملكوها بالقهر والغلبة . وكان المعتز لم يطلع على شيء من تواريخ أمم الاعراب الماضية ولا علم بشيء من احوال أمم الاعراب الحاضرة . قال فى العمدة فى حديث إذا تناول رعاة الابل البهم فى البنيان قال القرطبي المقصود الاختبار عن تبدل الحال بان يستولى أهل البادية على الامر ويتملكوا البلاد بالقهر فتكثر أموالهم وتنصرف همهم إلى تشييد البنيان والتفاخر به وقد شاهدنا ذلك فى هذا الزمان انتهى . وماذا يصنع هذا المعتز فيما أجاز به بعض العلماء من تقليد الامامة الكبرى عبداً رقيقاً عملاً بما ورد . اسمع واطع ولو عبداً حبشياً . وخالف الاكثرون ومنعوا ذلك وحملوا ماورد على الامارة التى يسندها له السلطان دفعا لتعارض الادلة بشهادة حديث الحاكم الاثمة من قريش ابرارها امراء ابرارها وفجارها امراء فجارها ولكل حق فأتوا كل ذى حق حقه وان أمرت عليكم قريش عبداً حبشياً مجدداً اه جلدى وذلك لان العبد لا يملك الولاية على نفسه فلا يملكها على غيره ولانه مشغول بخدمة مولاه فلا يمكنه أن يتفرغ لخدمة العامة فاذا كان العبد الرقيق المملوك لغيره ولا يملك شيئاً حتى نفسه مظنة لتقليد الامامة الكبرى حتى وقع فيه اختلاف العلماء أفلا يكون الاعرابى والمرأة مظنة لذلك مع انهما قد يملكان العبيد والاماء فيجىء النهى بناء على ذلك على أن مدار صحة ورود النهى على امكان وقوع المنهى عنه عقلاً بل على مطلق الامكان الذاتى العقلى وان استحال وقوعه لامر آخر (فلا تذهب تفسك عليهم حسرات . ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع

أذاهم وتوكل على الله وكفى بالله كيلا) وأما قول المعتز والمراء بالفاجر العاصي لا الكافر فلا ندرى من أين اخذ هذا المعتز هذا المراد ولعله من تفسير ابن عبد الهادي في حواشيه على سنن ابن ماجه للفاجر بالفاسق وتقييد المؤمن بنير الفاسق فلنا منه ان الفاسق لا يشمل الكافر وهو فاسد لأن لفظ الفاجر بمعنى الفاسق يشمل كل فاسق مؤمناً كان أو كافراً ولا دليل على التخصيص . وقد احتج به شارح الاقتناع أولاً على عدم صحة إمامة المؤمن الفاسق وثانياً على عدم صحة إمامة الكافر وقال لمعوم قوله عليه الصلاة والسلام (لا يؤمن فاجر مؤمناً) وقد صرح غير واحد من العلماء بأن الفسق شرعا هو خروج العقلاء عن الطاعة وانه يشمل الكفر وما دونه من الكبيرة والصغيرة وانه اختص بعد ذلك في العرف والاستعمال بارتكاب الكبيرة فقط . وقال العيني في شرحه العمدة وفي العباب الفسوق الفجور يقال فسق يفسق ويفسق أيضا عن الاخفش فسقا وفسوقا فجر إلى أن قال وقال ابن الهيثم الفسوق ويكون الشرك ويكون الاثم اهـ وقد صرحوا أيضا بأن حمل اللفظ في كلام الشارع على مفهومه الشرعي حيث أمكن واجب وذلك لأن كل متكلم إنما يريد من كلامه المعنى الذي وضع له الكلام في اصطلاح تقاطبه الذي هو المعنى الحقيقي عنده وغيره معنى مجازي لا يصار اليه الا عند تعذر المعنى الحقيقي ومفهوم الفاسق شرعا عام ولا دليل على التخصيص كما علمت ولولا انهم حملوا المؤمن في الحديث على المؤمن الكامل وقيدوه بنير الفاسق وكان المتبادر من مقابلته بالفاجر أن يراد بالفاجر غير المؤمن مطلقا وهو الكافر فقط الا ترى أن بعض العلماء قد استدلل بهذا الحديث وأمثاله على أن الفاسق ليس بمؤمن أخذاً من تلك المقابلة وربما يقال قد حملوا الفاجر في قوله عليه الصلاة والسلام (صلوا خلف كل بر وفاجر) على المؤمن

الفاستق لا الكافر فيجعل على ذلك أيضا في حديث جابر قلت في حديث
(صلوا خلف كل بر وفاجر) قد قابل الفاجر بالبر وأمر بالصلاة خلفه فكان
ذلك قرينة على حمل الفاجر فيه على المؤمن الفاستق فقط لا ما يشمل الكافر
وذلك لانعقاد الاجماع على عدم صحة الصلاة خلف الكافر ومتى اجمعوا
على ذلك كان ذلك اجماعا منهم على حملهم الفاجر فيه على ما ذكرنا ولو كان
حملهم الفاجر في هذا الحديث على ما ذكر لقرينة قضت بذلك وتبطل حمله
على مفهومه الشرعي العام لا يستلزم حمل الفاجر في حديث آخر لا قرينة
فيه تقتضي بما ذكر على ذلك وحديث جابر لم يكن فيه قرينة ولا دليل
على التخصيص فيه فيجب أن يبقى على عمومهما كما لا يخفى على متعقل .
قال المعتز وقد سرنا أن الشيخ سمي رأيه استنباطا وقال في أول
الرسالة الحمد لله الذي وفقني إلى آخر ما بالخطبة ثم قال . فقد أثبت ان
الاجتهاد جائز في هذا الزمان خلافا لما في كتب مذهب من القول باقتفال
بابه وانقراض اربابه وظاهر أنه لا يعني الاجتهاد في المذهب والاستنباط
منه فقد استنبط هو ما علمت من الحديث ولكنه اخطأ إذ لم يبذل شيئا
من جهده في معرفة سنده ولا في فهمه وقد علمت انه منكر أو موضوع
وانه لا يدل على ما قال فعسى أن يتروى في مثل ذلك عند محاولة استنباط
آخر وربما عدنا الى انتقاد الرسالتين انتهى كلام المعتز . ونقول في الرد
عليه لم يقل أحد من علماء المذهب على وجه العموم خصوصا علماء المذاهب
الاربعة بانقراض باب الاجتهاد وانقراض اربابه في كافة المعمورة . ومن راجع
كتب الاصول والفروع في جميع المذاهب المدونة لاسما كتب اصول الحنفية
وفروعهم كتحرير الكمال ومسلم الثبوت في الاصول والفتح القدير في الفروع
وجدها ناطقة بما يقطع بطلان قول هذا المعتز وانما قولنا شيء عن عدم فهم

المراد من كلامهم وكيف يسوغ لاحد شم رائحة الفهم والعلم أن يقول باقتفال
باب الاجتهاد واقتراض عصره وهو فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده
وقد قرر أئمة الدين سلفا وخلفا أن الاجتهاد في كل عصر فرض كفاية
بالاجماع وقرروا أيضا أن الاحكام بعد وفاته عليه السلام صارت محكمة لا تقبل
النسخ بحال من الاحوال وقرروا ايضا ان الاجماع الذي يكون حجة هو
اجماع مجتهدي الامة في عصر على حكم شرعي وحينئذ فما هو الدليل
الذي ينسخ فرضية الاجتهاد بعد تقريرها في كل عصر . ان كان الدليل
من الكتاب او السنة فاما لا يكونان الا بطريق الوحي ولا وحى بعد وفاته
عليه السلام حتى يجيء الناسخ منهما وان كان الدليل هو الاجماع على افعال
بابه واقتراض اربابه فاعانول بذلك على زعم القائل به كيف يتحقق اجماع
مجتهدي الامة الذي هو الحجة والمفروض في زعمه اقتراضهم واجماع
غيرهم ليس بحجة . على ان الاجماع الذي هو حجة لا ينسخ غيره ولا ينسخه
غيره على ما هو الحن وانما إذا اجتمع المجتهدون على نسخ حكم كان ذلك
منهم اجماعا على وجرد الناسخ من الكتاب او السنة وان لم تقف عليه
وان كان الدليل هو القياس فحجته تنوقف على ان يكون له اصل يقاس
عليه يكون منصوفا عليه في الكتاب او السنة او مجمعا عليه وقد علمت
انه لا يوجد كتاب ولا سنة ولا اجماع يدل واحد منها على نسخ فرضية
الاجتهاد ولا بمنطوقه ولا بملته حتى يمكن القياس على ان القياس في ذاته
لا يصح ولا يقوم حجة في مقابلة النص او الاجماع فضلا عن ان يكون
ناسخا لشيء منهما . إلى آخر ما جاء في الاصل ردا على المعارض . وقد
ذكرنا هنا ما فيه الكفاية والله اعلم .

﴿ خطأ وصواب ﴾

وقع في هذه الرسائل بعض تحريف مطبعى يدرك بادن تأمل وقد
صححتنا ذلك التحريف اثناء الطبع ولتتمام الفائدة ذكرنا هنا الكلمات
بتمامها لتعلم

ص	سطر	خطأ	صواب
٥	١٦	والالفاظ	والفاظ
١٠	١	والتدبير	والتدبير
١٦	١٦	يوسف	يوسف
١٦	٢١	توا	توبوا
٢١	٧	نريد	نريد
٢٩	٩	ثانيا	ثانيا
٣١	١	داوود	داود
٣٦	١١	حديث	حديث
٣٨	٨	لموافقة	لموافقة
٤٤	٦	اشتراط	اشتراط

﴿ فهرس هذه الرسائل ﴾

ص	
٢	الرسالة الاولى في حكم قراءة القرآن من القونوغراف
١١	الرسالة الثانية في احكام السوكورتاه
١٨	الرسالة الثالثة إزاحة الوهم وإزالة الاشتباه عن رسالتى القونوغراف والسوكورتاه
١٩	الكلام على ماشكل على المستفيد
٢٧	الكلام على رد اعتراض المعترض

كتاب أحسن الكلام

فما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام
تأليف

أوحد العصر وعلامة الدهر شيخ المشايخ خاتمة المحققين الاستاذ
الامام المغفور له الشيخ محمد نجيب المطيعي الحنفي
مفتي الديار المصرية سابقا

جواب عن وقف الشمس
وبلى هذا الكتاب جواب عن وقف الشمس
لبعض الانبياء عليهم السلام

كل نسخة لم يكن عليها ختم وتوقيع رئيس جمعية الازهر العلمية
تعد مسروقة ويعاقب بائعها وحاملها قانونا
نحن هذا الكتاب ثلاثة قروش صاغ

يطلب هذا الكتاب من جمعية الازهر العلمية بمصر

حقوق هذه الطبعة محفوظة لجمعية الازهر العلمية

طبع هذا الكتاب على نفقة جمعية الازهر العلمية

الطبعة الثانية سنة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي اجتنبناه واصطفاه . وعلى آله
وصحبه ومن تبعه ووالاه . صلاة وسلاما دائما إلى يوم نلقاه . وبعد
فيقول العبد الغني بالله وحده الفقير إلى عفوهِ في الدارين محمد المطيعي
الحنفي ابن المرحوم الشيخ بخيت بن حسين غفر الله له ولهم ولسائر
المسلمين

بيان الاسئلة التي وردت علينا

قد سئلت في سنة عشرين وثلاثمائة والف هجرية عن حكم الترقية
بين يدي الخطيب وقراءة سورة الكهف برفع الصوت والأذان داخل
المسجد يوم الجمعة ورفع الصوت من الماشين مع الجنائز بنحو قرآن
وذكر أو قصيدة بردة أو يمانية . هل كانت هذه الاشياء موجودة في
زمانه عليه السلام أو في زمن الصحابة أو نص على جوازها أحد الأئمة
المجتهدين أو هي بدع يطلب تركها ويمنع الناس عنها خصوصا وفيها
تشويش على نحو المصلين في المسجد والسائرين مع الجنائز المتفكرين
في نحو الموت وما بعده . وهل هي حرام لقوله عليه السلام لا يجهر بعضهم
على بعض بالقرآن . وقوله لا ضرر ولا ضرار . وقوله ملعون من
ضار مؤمنا . وهل يصح الاستدلال على جواز فعل هذه البدع
ونحوها بوقوعها في نحو الجامع الأزهر أو لجران عادة كثير من الناس .

وما القول فيمن قيل له السنة ترك ما ذكر . فقال اتركونا من السنة
واهملها إن فعل السنة في هذا الزمان مزر باهله ، وعليكم بالبدعة . وقال
بعض آخر لا تفعل هذه السنن ولو جاء النبي وأمرنا بفعلها . وقال
البعض هذه شريعة جديدة من عمل بها يفتضح بين الناس . وقال
بعض فعل النبي وقوله لا يحتج به والعبرة بقول الاشياخ . وقال بعض
سنة النبي لا تعتبر في هذا الزمان وانما العبرة لما جرت عليه عادة
الناس . وقال البعض هذه سنن قد نسخت بما جرت عليه عادة الناس .
وقال بعض البدعة أحسن من السنة . وقال بعض هذا ليس بشرع بل
هو شر . وصاروا يسخرون بالسنة والعاملين بها . فهل يكفر هؤلاء
جميعاً أو يكفر البعض دون البعض . وهل يكفر من لم يرض بسنة
نبينا محمد ﷺ وطلب السائل منا الاجابة عن ذلك . فاجبناه في
رسالة سميناها أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام
وقد طبعت تلك الرسالة وعم النفع بها بإذن الله تعالى .

والآن قد ورد البنا من بعض المشايخ سؤال على يد بعض
الاصدقاء . فرأيت بعض ما سأل عنه السائل الآن مذكوراً في السؤال
السابق والبعض لم يذكر وهو حكم التبليغ خلف الامام إذا كان الامام
يسمع المأمومين . وزيادة الصلاة والسلام على النبي ﷺ عقب الأذان
المشروع والنداء المسعى بالأولى والثانية يوم الجمعة . وإن بعض العلماء
أفتى بأن هذه الاشياء بدعة محدثة فتبعه بعض الناس ونهي عن فعلها .
وبعض آخر أمر الناس بفعلها . وطلب منا الجواب أيضاً . فأردت أن
أجيب الآن عما لم يسبق الجواب عنه . وأضخم ذلك الى ما سبق عنه
الاجابة ليكون المجموع رسالة واحدة سميتها بالاسم السابق . فقلت

راجيا من الله التوفيق والهداية لأقوم طريق وان ينفع بها المسلمين
أجمعين انه ولي الاجابة .

بيان الاصل في الاحكام الشرعية

وانها تؤخذ من الادلة الاربعة وان النصوص متناهية
والحوادث غير متناهية وكيفية أخذ الأحكام

من النصوص

اعلم ان الاصل في الاحكام الشرعية أن لا يؤخذ واحد منها الا
من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قولاً وفعلًا وتقريراً أو من الاجماع
أو القياس الصحيح وهذان في الحقيقة يرجعان الى الكتاب والسنة
فلا يجوز لاحد من الناس كافة أن يقول في شيء من الاشياء عامة
هذا فرض أو واجب أو سنة أو مندوب أو حرام أو مكروه تحريماً
أو تنزيهاً . أو هذا صحيح أو فاسد أو مانع أو سبب أو شرط الا اذا
كان قوله مأخوذاً من دليل من تلك الادلة الاربعة يقتضى ذلك
القول ويدل عليه دلالة صحيحة ولو بغلبة ظن القائل . وهذا الذي
قلنا ثابت باجماع المسلمين وبقوله تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه
الى الله والرسول)

قال الشافعي وغيره اي فردوه الى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ
وهناك آيات كثيرة تدل على ذلك أيضاً وهي معلومة فلا نطول
بذكرها . وكل حكم من تلك الاحكام إن كان مأخوذاً من أحد الادلة
الاربعة صريحاً أو اجتهداً على وجه صحيح فهو حكم الله وشرعه

وهدى محمد ﷺ الذي أمرنا الله باتباعه . وكل ما لم يكن مأخوذاً من واحد منها عاماً كان أو عملاً فهو بدعة وضلالة وإحداث ما ليس من الدين فيه . وليس كل ما لم يفعل في زمن النبي ﷺ وحدث فعله بعده بدعة مذمومة شرعاً . بل إذا حدث فعله بعد زمنه عليه الصلاة والسلام كان بدعة لغوية . وحينئذ تعترضا الأحكام الشرعية المذكورة . فتارة تكون فرضاً . وتارة واجبة . أو سنة . أو مباحة . أو مندوبة أو محرمة . أو مكروهة تحريماً أو تنزيهاً .

وطريق معرفة حكمها على وجه ما ذكر أن يعرض ما يحدث فعله بعد زمنه ﷺ ويبتدعه الناس على قواعد الشرع وأدلته المتقدمة في أي حكم دخلت كان حكمها . وذلك لأن النصوص الواردة عن الفارغ من الكتاب والسنة لبيان أحكام الحوادث متناهية لأنها دخلت في الوجود الخارجي . وكل ما دخل في الوجود بالفعل من الحوادث متناهية . وأما الحوادث فهي متجددة بتجدد الأزمان والأشخاص لا تنقضي إلا بانقضاء دار الدنيا . والنصوص لا تكون إلا من طريق الوحي وقد انقضى بوفاته رسول الله ﷺ ولا بد لكل حادثة من تلك الحوادث التي لا تنتهي من حكم عند الله تعالى يؤخذ من تلك النصوص المتناهية . ولا يمكن عقلاً ولا شرعاً أن مالا يتناهي ولا يقف عند حد يدخل تحت ما يتناهي ويقف عند حد . فلا يمكن حينئذ عقلاً ولا شرعاً أن يكون كل حكم من أحكام تلك الحوادث الجزئية التي تتجدد بتجدد الأزمان والأشخاص والأحوال المذكورة صريحاً في تلك النصوص بعينه ودالة عليه بشخصه . بل لابد أن يكون مندرجاً فيها اندراج الجزئيات في السكيات بواسطة عموم اللفظ تارة

وبواسطة عموم علة الحكم تارة أخرى . ولهذا كله جعل الشارع الاجتهاد فرض كفاية يقرم به ذوو الملكات الراسخة والنوق السليم القادرون على استنباط الاحكام من تلك النصبرص في كل زمان الي ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين . فلا بد حينئذ من استنباط أحكام الجزئيات واخذها من تلك النصوص في كل زمان بالرجوع اليها تارة والى علل الاحكام الدالة عليها تارة أخرى بالاجتهاد الصحيح . ولو كان كل ما لم يفعل في زمن النبي ﷺ وحدث فعله بدعة مذمومة ومحرمه شرعا لكان الحكم واحدا هو التحريم في كل ذلك وليس الواقع كذلك .

بيان

ان كل ما يتجدد من الحوادث يرجع في معرفة حكمه الي قواعد الشرع وتقسيم أحكام ذلك الي بدعة محرمة ومكروهة وفرض ومندوب وما يتعلق بذلك

وبناء على هذا قال العلماء أن كل ما يتجدد ويحدث من الحوادث بعد زمان النبي ﷺ يرجع في معرفة حكمه الي قواعد الشرع التي دلت عليها تلك النصوص وينقسم حكمه الي أقسام . فتارة يكون محرما وبدعة مذمومة شرعا وهو كل ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله ﷺ من علم أو حال أو عمل بنوع شبهة واستحسان وجعل ديننا قويا وصراطا مستقيما ولم يكن مخالفا مخالفة صريحة للدالة القطعية التي لاشبهة فيها أصلا بل خالف الظاهر منها فقط . وذلك كقول

بعض العلماء بفرضية المسح على الرجلين دون غسلها وإن غسلها لا يكفي في الوضوء وليس غسلها فرضاً . وكانكار المسح على الخفين لمن لبسهما على طهارة كاملة بشروطه المعلومة في الشرع . فإن الأول مخالف لنص القرآن الدال على فرضية غسل الرجلين إلى الكعبين . وإن قراءة جر الأرجل محمولة على قراءة النصب . أو هي لبیان جواز المسح على الخفين لا غير . وانعقد الإجماع من يعتد به على ذلك وجرى عليه عمل رسول الله ﷺ وعمل أصحابه وجميع السلف الصالح بلا نكير . لكن قد وجد لقول ذلك البعض بفرضية المسح على الرجلين دون الغسل ما يشبه أن يكون دليلاً على قوله وإن لم يكن دليلاً في الواقع ونفس الأمر وهو قراءة جر الأرجل وإمكان حمل قراءة نصبها على قراءة الجر . وكان صاحب هذا القول متأولاً في قوله . فلذلك لم تقل بكفره . وقلنا أن قوله هذا بدعة محرمة مذمومة شرعاً يضلل صاحبها ولا يكفر . ووجد للقول بانكار المسح على الخفين ما يشبه أن يكون دليلاً وإن لم يكن دليلاً في الواقع ونفس الأمر . وهو أن الدليل على فرضية غسل الرجلين قطعي من القرآن والأحاديث الواردة بجواز المسح على الخفين ظنية الثبوت . وإنما كان ما استند عليه هذا القائل شبهة دليل لا دليلاً صحيحاً في الواقع لأن الأحاديث الواردة فيما ذكر وإن كانت ظنية الثبوت لكنها مشهورة تلقنتها الأمة وأصحاب رسول الله ﷺ بالقبول وجرى عملهم عليها بلا نكير منهم . فلم يكن ما استدل به على قوله دليلاً صحيحاً . لأن كل ما دلت عليه الأحاديث يجب العمل به أيضاً لقوله تعالى (وما أتاكم الرسول فخذوه

وما نهاكم عنه فانتهوا) ولقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) وغير ذلك من الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول في أمره ونهيه . وقد أجمع العلماء سلفا وخلفا على أن كل ما ينطق به فيما يتعلق بالتشريع فهو عن الوحي ولا ينطق فيه عن الهوى . والخلاف في غير ذلك

وأما لو كان ما أحدث على وجه ما ذكر مخالفا للحق الصريح الذى دلت عليه الأدلة القطعية التى لا شبهة فيها أصلا بخالفة ظاهرة كالقول بانكار الحشر الجسمانى وبانكار حدوث العالم بمعنى وجوده بعد العدم بعدية لا يجتمع فيها المتقدم مع المتأخر فى الخارج وفى العقل أيضا فهو كفر صريح

ومن البدعة المحرمة شرعا كل ما أحدث بعد زمنه عليه السلام وشهد الشرع بقبحه كالمكوس وسائر المظالم لأنها من قبيل أكل أموال الناس بالباطل . وقد نهى الله عنه صريحا فى كتابه العزيز وكذا الاجماع على النهى واللغو واللغو الذى يسمى بالتنازول متى اشتملت على قبائح الأفعال والبالو لأنها أيضا من قبيل القبائح والفواحش وقد نهى الله عنها صريحا فى القرآن وكذا الألعاب النارية وما شاكلها لأنها اضاعة للمال بغير فائدة . فهى إصراف وتبذير وهو منهى عنه أيضا بصريح القرآن . وهذا القسم المحرم هو الذى حمل عليه العلماء قواه عليه السلام (كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار) وقوله عليه السلام (من أحدث فى ديننا ما ليس منه فهو رد) وقوله عليه السلام (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) وكذا

ما رواه الخطيب في تاريخ بغداد من قوله عليه السلام (من أعرض
عن صاحب بدعة بغضا له في الله ملاً الله قلبه أمناً وإيماناً ومن انتهر
صاحب بدعة آمنه الله يوم الفزع الأكبر ومن أهان صاحب بدعة رفعه
الله في الجنة مائة درجة ومن سلم على صاحب بدعة أو لقبه بالبشر
أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل الله على محمد ﷺ)
فإن كل هذه الأحاديث وأمثالها محمولة على النوع المحرم من البدعة
لأنها هي البدعة في الدين التي تدخل تحت النهي العام الشرعي كما
علت . نعم ما رواه الخطيب في تاريخ بغداد وأمثاله ليس على إطلاقه
بل إن ذلك محمول على ما إذا قصد بفعل شيء مما ذكر مع صاحب
البدعة أو ترك شيء مما ذكر ونحوهما تعظيمه وإجلاله وكان صاحب
البدعة ممن دعي الناس إلى العمل ببدعته أو جاهر بها . أما إذا كان
القصد من فعل ما يقتضي التعظيم أو ترك ما يقتضي الإهانة ومن
تبيين القول للظالم أو صاحب البدعة أو السلام عليه أو البشر في وجهه
أو نحو ذلك افتقار مظلوم أو حمله على فعل خير أو معروف فلا بأس
به . وكذا لا بأس بمعاملة صاحب البدعة بكمال الأخلاق إذا لم يدع
الناس إلى بدعته ولم يجاهر بها . ومثله كل مرتكب هوى وكبيرة .
قال تعالى لموسى وهارون عليهما السلام في مخاطبة فرعون وهو الذي
ادعى الألوهية (فقلوا له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى) وقال
تعالى لسيد أنبيائه عليه الصلاة والسلام (خذ العفو وأمر بالعرف
وأعرض عن الجاهلین) وقال تعالى له عليه السلام (ادفع بالتي هي
أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) وغير ذلك آيات

وأحاديث كثيرة تدل على الحض على مكارم الاخلاق وعلى أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بد أن يكون أمرا بمعروف وليس بمنكر. ولا شك أن من مكارم الأخلاق حسن المعاملة والبر والاقساط لمن يخافنا في ديننا ان لم يكن مقاتلا ومحاربا لنا . قال تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين) انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون) وفي الخبر : من كان أمرا بمعروف فليكن أمره ذلك بمعروف . وهذا هو سيرة نبينا ﷺ فانه كان يلين القول لمن كان يرجو اسلامه كخاتمة بن أثال وغيره لانه أرحم للهداية . قال تعالى مخاطبا له ﷺ وخطابه خطاب لأمته (فبأرحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك) وتارة يكون ما حدث فعله بعد زمنه ﷺ بدعة مكروهة شرعا كزخرفة المساجد بنير الذهب والفضة والا كانت من القسم الاول على رأى بعض العلماء . وقال بعضهم بالجواز مطلقا الا إذا كانت من مال الوقف ولم يشترط الواقف .

وتارة يكون ما أحدث فعله كذلك بدعة ولكنه فرض كفاية يسقط بفعل بعض المكلفين ويناب فاعله ثواب الفرض وبأنهم جميع المكلفين اذا لم يفعله أحد منهم . وذلك كنصب الادلة العقلية والنقلية وبيانها ودفع الشبهة عنها للرد على الفرق الضالة . وكتعليم العلوم التي يتوقف عليها ذلك أو يتوقف عليها فهم الكتاب والسنة وأخذ

الاحكام منها وذلك كتعليم علم المنطق والعلوم الطبيعية وسائر العلوم العقلية مما يتوقف عليه الوقوف على حقائق الكائنات وخواصها وأسرارها والاستدلال بذلك على وجود الصانع وعموم قدرته وإرادته وإحاطة علمه كالعلوم المتعلقة بما يسمى في اصطلاح المتكلمين بالامور العامة . وكتعليم علم النحو وعلوم البلاغة ونحو ذلك من العلوم الآلية لدخول ذلك كله تحت الاوامر الشرعية العامة الخاصة على مثل ذلك الطالبة له طلبا جازما قاطعا لا شبهة فيه . فان حفظ دين الله والذب عن قواعده جهاد في سبيل الله وهو فرض كفاية وكذا أخذ الاحكام من الكتاب والسنة فرض كفاية . والمقدور الذي يتوقف عليه الواجب المطلق في وجوده لا في وجوبه واجب اتفاقا . ولا يضرنا خلاف العلماء في أنه واجب بوجوب الواجب كما قال البعض أو بوجوب مستقل كما قال بعض آخر مع اتفاق الفريقين على الوجوب .

وتارة يكون ما أحدث فعله بدعة ولكنه مندوب وطاعة كاحداث نحو رباط ومدرسة وسقاية . وكذلك فعل كل خير وإحسان ومعرفة لم يكن في زمنه ﷺ لدخول ذلك كله تحت الاوامر الشرعية العامة التي نذبت فعل الخيرات والمسارة اليها على وجه العموم قال تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) وتارة يكون ما أحدث فعله بدعة ولكنه مباح لا حرج على فاعله . وذلك كالتوسع في المباحات من المأكول والمشرب والملابس والمساكن والتأنيق في ذلك كله مما لا يصل الى حد الاسراف والتبذير . وكاجتماع الناس على الامور المباحة والجلوس لها كأن يجتمعوا للؤانسة بمطارحة الاشعار التي لا فسق فيها ونحو ذلك .

وذلك لانه لم يرد في شيء مما ذكر من قبل الشارع منع ولا طلب ولا دخل شيء من ذلك تحت أمر شرعي عام ولا تحت نهى كذلك وانما ورد فيه من الشارع إذن عام قال تعالى (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) وقال تعالى (خلق لكم ما في الارض جميعا) وكل ما خلق من ذلك فهو لنا الاما جاء الشرع بتحريمه . وبمـذا تعلم ان البدعة شرعا هي التي حدث فعلها بعد زمنه ﷺ ودخلت تحت نهى عام اقتضي التحريم أو الكراهة وهي المذمومة شرعا والمحرمه هي التي تكون ضلالة ومذمومة عند الشارع . وان البدعة التي قسمها العلماء الى الاقسام المذكورة هي البدعة اللغوية . وهي أعم من البدعة الشرعية لان الشرعية قسم منها . وليس كل ما لم يفعل في زمنه ﷺ وفعل بعد زمنه عليه الصلاة والسلام بدعة مذمومة وضلالة .

خلافا لمن زعم ذلك فجعل أكثر السنن بدعة وضلالة حبا في الشهرة واظهارا للورع والصالح الكاذب . واذا بحثنا عن خفاياه لرأينا انطوى على قبائح نعوذ بالله منها . وانه انما أظهر ذلك ليتخذة شبكة يصطاد بها حطام الدنيا في وسط مياه التوهم والتغرير نعوذ بالله من قوم لا يعقلون .

ألا ترى ان اصحاب النبي ﷺ أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب وقتلوا غير العرب من الكفار وفتحوا كثيرا من البلاد وجمعوا القرآن في المصاحف واجتمعوا على قيام شهر رمضان وصلاته بالجماعة وعلى الاذان الاول يوم الجمعة خارج المسجد . وأجمع العلماء قاطبة على تدوين العلوم الشرعية وآلاتها وجعلها بابا بابا وفصلا فصلا ونحو

ذلك . وتخريج مسائلها وأخذ الفروع من الأصول وغير ذلك مما لا يحصى . ولم يكن شيء منه في زمنه عليه السلام ولم يقل أحد منهم ولا من غيرهم أن شيئاً مما ذكر بدعة مذمومة وضلالة شرعا . فدل ذلك دلالة واضحة على أن كل ما أحدث فعله ولكن ثبت من الأدلة الشرعية العامة فرضيته أو وجوبه أو سنّيته أو ندبه أو إباحته لم يكن فعله بدعة مذمومة شرعا وإن كان النبي صلى الله عليه وآله تركه ولم يفعله . نعم ما تركه صلى الله عليه وآله مع وجود المقتضى لفعله كان تركه سنة وفعله بدعة مذمومة شرعا ولذلك كره أصحابه عليه الصلاة والسلام استلام الركنتين الشاميين . وكرهوا الصلاة عقب السعي بين الصفا والمروة لترك النبي صلى الله عليه وآله لذلك مع وجود المقتضى للفعل . فإنه عليه السلام كان يصدّد تعليم المناسك . ومع ذلك استلم الركن الثاني ولم يستلم غيره . وصلى عقب الطواف بالكعبة ولم يصل عقب السعي بين الصفا والمروة . وكان يقول (خذوا عني مناسككم) فدل ذلك على أن ما تركه في هذا المقام لم يكن من المناسك . فاحداث شيء لم يكن من المناسك وجعله منها زيادة في الدين واحداث ما ليس منه فيه فكان بدعة مذمومة شرعا . اذا تقرر هذا فنقول .

حديث

اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لغوت وما يتعلق بذلك من خلاف عند العلماء في مبدأ تحريم الصلاة والكلام يوم الجمعة وحكم الترقية المتعارفة الآن . قد أخرج الستة عن أبي هريرة رضي الله عنه . عنه صلى الله عليه وآله انه قال

(إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والامام يخطف أنصت فقد لغوت)
فهذا الحديث يفيد بعبارة النهي عن الأمر بالانصات وقت الخطبة
وسماعتها وعد ذلك لغوا من القول مع انه من قبيل الأمر بالمعروف
وهو فرض من فروض الكفاية فيفيد بفهم الموافقة على طريق
المساواة النهي عن كل أمر معروف وقت الخطبة . فالنهي وقتها عن
ما لم يكن أمرا معروفا ولا فرضا يعلم بالطريق الأولى . فالنهي عن
هذا مستفاد بفهم الموافقة على وجه الاولوية بالحكم . فتبين ان هذا
الحديث يفيد بطريق المفهوم ودلالة النص منع الصلاة والدكر وغير
ذلك مما هو طاعة أو ليس بطاعة بان كان مباحا لو لم يكن وقت الخطبة .
وقد روى عنه عليه السلام من حديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم
انه قال اذا خرج الامام من حجرته فلا صلاة ولا كلام . ولكن رفع
هذا الحديث غريب . والمعروف انه من كلام الزهري رواه مالك قال
(أي مالك) خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام . واخرج
ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم
انهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام . واخرج ابن
أبي شيبة أيضا عن عروة قال : اذا قعد الامام علي المنبر فلا صلاة
وعن الزهري قال في الرجل يجيء يوم الجمعة والامام يخطف يجلس ولا
يصل . فالحديث الاول الذي رواه الستة عن أبي هريرة يقتضي النهي
عن الصلاة والكلام وقت الخطبة فقط وهو ساكت عن غير ذلك .
وحديث اذا خرج الامام من حجرته الي آخره وما رواه ابن أبي شيبة
عن علي وابن عباس وابن عمر يفيد أن النهي عن الصلاة والكلام

بمجرد خروج الامام من حجرته للخطبة وان لم يشرع فيها . فمن ذلك
قال ابو حنيفة رضى الله عنه اذا خرج الامام من حجرته يوم الجمعة
للخطبة ترك الناس الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته وصلاة . ولم
يستثن رضى الله عنه من ذلك الا الاذان بين يدي الخطيب وهو على
المنبر واجابة الخطيب للمؤذن بين يديه لورود السنة الصحيحة في ذلك
بخصوصه على ما يأتى . وذلك مبنى من أبى حنيفة على ان حديث اذا خرج
الى آخره وان كان رفعه غريبا لكنه تأيد بما رواه ابن ابى شعبة عن على
وابن عباس وابن عمر وقول الصحابي حجة عنده يجب العمل بها في
مثل ذلك . والحديث الاول الذى رواه الستة لا ينافى ذلك فكان
الاحوط الاخذ بحديث اذا خرج الامام وما روى عن على وابن عباس
وابن عمر فوجب المصير الى ذلك ووافقه على ذلك بعض المجتهدين .
وقال ابو يوسف ومحمد ومن وافقهما رضى الله عنهم ان حديث
اذا خرج الامام الى آخره رفعه غريب والمعروف انه من كلام الزهرى
كما تقدم فهو قول تابعى لا حجة فيه فلا يعارض الحديث المتفق عليه
الذى رواه الستة .

واما ما روى عن على وابن عباس وابن عمر من انهم كانوا
يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام فهو رأيهم وهو مما للرأى
فيه مدخل وليس رأى مجتهد حجة على مجتهد آخر . ولا يجب تقليدهم
فيما رأوه اجتهدا . أو يقال ان الخروج فيما ذكر محمول على الشروع
فى الخطبة على طريق المجاز فوجب العمل بالحديث المتفق عليه الذى
رواه الستة عن ابى هريرة وهو يقتضى النهى عن الصلاة والكلام وغير
ذلك من الطاعات والمباحات وقت الخطبة فقط ولا يقتضى النهى

عن شيء من ذلك قبل الشروع فيها . فن هذا قال ابو يوسف ومحمد
ومن وافقهما يجوز الكلام قبل شروع الامام في الخطبة وكذا بعد أن
يفرغ منها قبل أن يكبر للصلاة . لأن الكراهة إنما هي للاخلال بفرض
استماع الخطبة ولا استماع قبل الشروع فيها وبعد الفراغ منها . والخلاف
المذكور بين الأئمة إنما هو في كلام يتعلق بالآخرة كقراءة القرآن
والذكر ونحو ذلك . أما مالا يتعلق بالآخرة فيكره إجماعا .

وعلى هذا فالترقية المتعارفة في زماننا وهي عبارة عن قراءة آية
(ان الله وملائكته يصلون على النبي) الآية وذكر بعض خصائص
وأوصاف النبي ﷺ وكقراءة حديث اذا قلت لصاحبك الى آخره
واجابة غير الخطيب للمؤذن كل ذلك ونحوه مما يكون قبل الشروع
في الخطبة على الخلاف المتقدم فهو مكروه بمجرد خروج الامام من حجرته
ان كان له حجرة . أو بمجرد قيامه للخطبة عند أبي حنيفة ومن وافقه
وان لم يشرع في الخطبة . وقال ابو يوسف ومحمد ومن وافقهما يجوز
ما ذكر وكل كلام يتعلق بالآخرة قبل الشروع في الخطبة وبعد الفراغ
منها قبل تكبير الامام للصلاة كما تقدم . ومن وافق على الجواز
سادتنا الشافعية كما نص عليه ابن حجر . فعلى قولهم أيضا تجوز الترقية
المتعارفة الآن وقراءة الآية والحديث المذكورين واجابة غير الخطيب
للمؤذن ما لم يشتمل شيء من ذلك على تنن وتلحين مغلين فيكره اتفاقا
لهذا العارض . ومع اختلاف الأئمة المجتهدين على وجه ما ذكر لا وجه
الانكار على من عمل باحد المذهبين المذكورين لانه متى اختلفوا
في حكم وكل واحد منهم أخذ بما رآه دليلا شرعيا من الكتاب أو

السنة أو الاجماع أو القياس الصحيح فلا وجه للانكار على من يعمل بقول واحد من المقلدين . وانما يجب الانكار فيما أجمع الكل على انكاره وعدم جوازه كالزنا والربا وشرب الخمر ونحو ذلك مما علم تحريمه إجماعاً وليس لاحد أباً كان أن يحمل أحداً على اتباع مذهبه في المواضع التي اختلف فيها المجتهدون . ولا أن ينكر عليه اذا خالفه فان الواجب على كل مجتهد أن يعمل بما أداه اليه اجتهاده من الدليل وللمقلد أن يقلد أى مجتهد من الأئمة المجتهدين . ولو بعد العمل متى وصل اليه مذهبه بطريق صحيح . لان رأى كل مجتهد حيث كان مأخذه من أحد الأدلة الأربعة المذكورة شرع الله في حقه وحق من قبله . والتقليد من العاجز عن أخذ الحكم من الدليل لاي مجتهد كان جائز اتفاقاً ولو بعد الوقوع ، خلافاً للمتعصبين .

حكم قراءة سورة الكهف

يوم الجمعة على الوجه المتعارف الآن وفيه حكم الاجتماع على الخير نحو الصلاة والسلام عليه عليه السلام وقراءة قصة المعراج وفضائل نصف شعبان وليلة القدر ومولد المصطفى عليه السلام وما يفعله العامة في ذلك مما لا يجوز

واما قراءة سورة الكهف ونحوها يوم الجمعة ولو مع ارتفاع الصوت وعلى مكان مرتفع فهي جائزة اتفاقاً ولا وجه للقول بمنعها بل ان قراءتها يوم الجمعة وليلتها سنة عند بعض الأئمة في المسجد

وغيره مرة أو جهرًا على مكان مرتفع أولاً وقراءتها في زماننا بالمسجد تكون قبل دخول وقت الصلاة وبمجرد دخول الوقت وشروع المؤذن في الأذان الأول على المنارة خارج المسجد يسكت القارئ وهي من القرآن . وتلاوة القرآن كله أو بعضه عبادة في جميع الأزمنة والأمكنة وسماعه كذلك عبادة . ولم يرد في ذلك نهى خاص عن الشارع . ولم يدخل تحت نهى عام . وليس مما تركه النبي ﷺ مع وجود المفتضي لفعله . فإن القرآن مأمور بتلاوته أمراً مطلقاً بنص القرآن واجماع المسلمين عملاً وقولاً . وإنما يستثنى من ذلك قراءة القرآن وقت الخطبة أو عند خروج الإمام على الخلاف المتقدم . وفي غير هذا الوقت لا تكون القراءة بدعة محرمة ولا مكروهة إلا إذا وجد ما يمنع القراءة كالخبيص والنفاس والجنابة أو ما يخل بأدائها فاتها تمنع لهذا العارض لا لذاتها . كالمنع منها لعارض الاخلال بسماع الخطبة لأن قراءة القرآن قرينة لذاتها وكذا سماعه باتفاق المسلمين كما تقدم .

فكيف يمكن أن تكون قراءته أو سماعه بدعة في وقت من الأوقات أو في مكان من الممكنة أو في السر أو الجهر مع وجود الأمر بتلاوته وسماعه على الإطلاق وعدم ورود النهي عن ذلك إلا في أحوال مخصوصة .

وليس ما يفعل بالمساجد اليوم على الوجه المعتاد من تلك الأحوال المنهي عنها . على أنه قد ورد في قراءة سورة الكهف بخصوصها يرم الجملة أحاديث كثيرة . منها ما أخرجه ابن مردويه عن ابن عمر مرفوعاً (من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة سطع له نور من تحت قدمه إلى

عنان السماء يضيء له الى يوم القيامة وغفرله ما بين الجمعتين (ومارواه غير واحد عن أبي سعيد الخدري من قرأ (سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق) ولذلك ذهب الى سنية قراءتها يوم الجمعة وليلتها ساداتنا الشافعية وغير واحد من الائمة . وقالوا بنذب تكرار قراءتها .

واما قوله عليه الصلاة والسلام (لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن) فعلى فرض صحته لا يمنع من قراءة سورة الكهف ونحوها مع رفع الصوت يوم الجمعة على الوجه المتعارف الآن الا اذا تمدد القراء في مسجد واحد وشوش كل واحد على الآخر أو شوشوا على مصل آخر إذا تحقق التشويش ولم تكن المصلحة أكثر فإن ذلك غير جائز لدخوله تحت النهي في هذا الحديث وغيره .

وان كان الذي يظهر لنا في معنى الحديث ان معناه . لا يذم بعضكم بعضا بالقرآن ولا يشتم ويسب بعضكم بعضا بالقرآن . فالمقصود في ما يظهر لنا من الحديث والله أعلم النهي عن أن ينتصر بعضنا في مقام السباب والذم على البعض الآخر بالقرآن بان يجعله داخلا في الطوائف التي ذمها القرآن كطوائف المفسدين أو الظالمين ونحو ذلك .

ومثل الحديث المتقدم في انه لا يدل على منع قراءة سورة الكهف على وجه ما ذكر قوله ﷺ (لا ضرر ولا ضرار) وقوله عليه السلام (ملعون من ضار مؤمنا) لان قراءة سورة الكهف على الوجه المتعارف يوم الجمعة ليس فيه شيء من الضرر ولا من الضرار لمؤمن ولا لغيره . بل فيه الثواب الجزيل والنفع الجليل . وقد علمت أنها تكون قبل

الوقت .

ومتى شرع المؤذن في الأذان الأول سكت انقارىء وعلى فرض وجود مصلى وقت القراءة لنحو تحية مسجد فلا تنكره . لان الذين يستمعون القرآن وينتفعون بذلك أكثر على فرض تحقق التشويش على ذلك المصلى . ومع ذلك فالغالب انه لا يحصل التشويش كما هو مشاهد . وربما يحتاج في صدرك ان القراءة حال اجتماع الناس في المسجد يوم الجمعة لسماع القرآن هي البدعة . فنقول لك أيضا .
قد وردت أحاديث بالترغيب في الاجتماع للذكر . ولا شك ان القرآن ذكر بنص القرآن . بل هو أفضل الأذكار . فقد روي قوله ﷺ (لا يقعد قوم يذكرون الله تعالى الا حففتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وذكروا الله فيمن عنده) رواه مسلم . وروى أيضا انه ﷺ قال لقوم جلسوا يذكرون الله تعالى ويحمدونه على أن هداهم للإسلام (أنا نبي جبريل عليه الصلاة والسلام فأخبرني ان الله تعالى يباهي بكم الملائكة) وفي الحديثين أوضح دلالة على فضل الاجتماع على الخير كانه والجلوس له . وان المجتمعين على خير الجالسين له ذكر آ كان أو قراءة قرآن أو سماعه أو أدعية أو غير ذلك مما عرف انه خير شرعا بان أمر به على الخصوص أو دخل تحت الأمر العام في مسجد أو غيره من الأماكن التي لا يخل الاجتماع فيها بالآداب في يوم الجمعة أو في غيره مع الجهر والسر يباهي الله بهم الملائكة وتنزل عليهم السكينة وتغشاهم الرحمة وذكروا الله بالثناء عليهم فيمن عندهم من الملائكة فأى فضائل أجل من هذه الفضائل .

ومن هذا القبيل بلاشبهة الاجتماع للصلاة والسلام على النبي ﷺ
لأنها جماع الخير ومفتاح البركات باجماع السامعين
وقد أمرنا الله في كتابه العزيز بالصلاة والسلام عليه ﷺ فقال
جل شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) وهذه الآية
حامة في الأشخاص والاحوال والأمكنة والافوات .
وقد وردت أحاديث كثيرة أيضا في فضل الصلاة والسلام عليه
ﷺ ومن هذا القبيل أيضا الاجتماع للقراءة واستماع نحو قصة المعراج
وفضائل ليلة النصف من شعبان وليلة القدر وقراءة قصة المولد النبوي
في لياليها المشهورة . فإن قصة المعراج هي سيرة النبي ﷺ وما وقع
في تلك الليلة من خوارق العادات والمعجزات وذكر ما ورد في ذلك
من الأحاديث وفضائل ليلة النصف من شعبان المكرم وليلة القدر .
وهي قراءة آيات قرآنية وأحاديث نبوية تقرأ في هاتين الليلتين .
وبيان معنى ذلك مما يرغب الناس السامعين في العمل الصالح .
وقصة المولد هي عبارة عن بيان تاريخ ولادته وما حصل له في
ذلك الوقت من العجائب وخوارق العادات وإظهار الفرح والسرور
بظهور سيد الكائنات مما يدل على كمال المحبة لجنابه العظيم .
نعم لا يجوز التكلف وتغيير الصوت في ذكر الله باسمائه أو في
الصلاة والسلام عليه ﷺ كما يفعل عوام الناس اليوم عند ما يقرؤون
دلائل الخيرات وعند ما يجلسون للذكر مما تمجده الاستماع وتمناه
الاذواق ولا يرضى عاقل أن يذكر اسم نفسه أو يذكره غيره بمثل هذا
الصوت القبيح بل يعد ذلك سخرية به واحتقار له . فانك اذا ناديت

شخصاً باسمه أو دعوت له ورفعت صوتك وغيرته على الوجه الذي ينادي به عوام الناس رب العزة والجبروت عندما يذكرونه تعالى أو على الوجه الذي يفعلونه حين يصلون أو يسلمون على النبي ﷺ ويدعون له بذلك بعد ذلك سخرية أو جنونا . فالواجب أن يمنع من ذلك التكلف وتغيير الصوت ومن كل منكر يخرج قراءة القرآن أو الذكر أو الصلاة والسلام عليه ﷺ عن الكيفية المشروعة ولا يمنع شيء مما ذكر نفسه لأن الحرم هو ذلك العارض فيمنع منه فقط . وكذلك يمنع كل منكر وكل شئ اشتمل عليه مجلس الذكر والخير دون نفس الذكر والخير .

حكم الأذان بين يدي الخطيب

يوم الجمعة وأنه المتوارث وفيه أبحاث شريفة تتعلق بذلك وبيان حكم الأذان عند دخول الوقت خارج المسجد وأذان الاثنين

وأما الأذان داخل المسجد يوم الجمعة فهو المسنون المتوارث عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه رضی الله عنهم . فقد أخرج الجماعة إلا مسلماً قالوا كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر رضي الله عنهما . فلما كان زمن عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء . وفي رواية البخاري زاد النداء الثاني . وفي رواية النسائي عن سليمان التيمي . كان بلال يؤذن إذا

جلس النبي ﷺ فإذا نزل أقام . ثم كان كذلك في زمن أبي بكر وعمر
وفي رواية أبي داود . كان يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ على باب
المسجد وأبي بكر وعمر . وفي رواية عبد بن حميد في زمن رسول الله
ﷺ وأبي بكر وعمر وعامة خلافة عثمان . فلما تباعدت المنازل
وكثر الناس أمر بالنداء الثالث . فلم يعب ذلك عليه وعيب أتمام
الصلاة .

وقال الشافعي حدثنا بعض أصحابنا عن ابن أبي ذئب وفيه ثم أحدث
عثمان الأذان الأول . ووقع في تفسير جويبير عن الضحاك عن برد بن
سنان عن مكحول عن معاذ . أن عمر هو الذي زاده . فلما كانت
خلافة عمر رضي الله عنه وكثر المسلمون أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس
بالجمعة خارجا عن المسجد حتى يسمع الناس الأذان . وأمر أن يؤذن
بين يديه كما كان يفعل المؤذن بين يدي النبي ﷺ وبين يدي أبي بكر .
ثم قال عمر : أما الأذان الأول فنحن ابتدعناه لكثرة المسلمين فهو
سنة من رسول الله ﷺ ماضية : وعلى كل فتسمية الأذان الذي زاده
عثمان أو عمر أذانا أولا باعتبار وجوده أولا . وتسميته أذانا ثالثا
باعتبار كونه مزيدا مشروعا بعد ما كان يفعل بين يدي الامام وبعد
الاقامة التي تسمى أذانا أيضا . وتسميته أذانا ثانيا باعتبار الأذان
الذي كان يفعل بين يدي الامام فقط . فالأذان المزداد في جميع الروايات
واحد وهو الذي يفعل أولا عند دخول الوقت فوق المنارة إعلاما
بدخوله فهو مشروع باجتهاد عثمان أو عمر وموافقة الصحابة له
بالسكوت عليه وعدم انكاره فصار إجماعا على مشروعيته وهو حجة

يجب العمل بها .

وقد سماه عمر سنة ماضية من رسول الله ﷺ ولعل وجه الجمع بين رواية : ان الذي زاد هذا الاذان عثمان : ورواية . ان الذي زاده عمر : هو ان عمر زاده ولكن لم يكن بالزوراء . بل أمر بفعله خارج المسجد . وان عثمان أمر أن يكون ذلك الاذان على الزوراء . وهذا الوجه في الجمع أولى من غيره كما لا يخفى على المطلع .

وبهذا تعلم ان الاذان الذي يفعل الآن بين يدي الخطيب داخل المسجد هو المأثور المتوارث الثابت بالسنة الصحيحة وبالاجماع . وان الاذان الاول الذي يفعل عند دخول الوقت فوق المنارة خارج المسجد قبل الاذان بين يدي الخطيب هو الذي زاده عثمان أو عمر وعليه انعقد الاجماع أيضا وان لم يعرف مستنده من الكتاب والسنة وان جزمنا بان له مستندا من أحدهما في الواقع لم نقف عليه . على أنه يجوز أن يكون مستنده هو القياس على صلاة الظهر . فان صلاة الجمعة إما خلف عنه كما يقول الحنفية . أو هي فرض الوقت كما تقول الشافعية . والعلة على كل حال التي من أجلها شرع الاذان وهي قصد الاعلام بدخول الوقت موجودة في صلاة الجمعة . بل الحاجة الى الاعلام بدخول وقتها أشد لانها لا يكرر فعلها في مسجد واحد . بل قال كثير من العلماء انها لا تتمدد في بلد واحد . ولو خرج وقتها لا تقضى بل الذي يصلى هو الظهر . فكانت المحافظة على فعلها في وقتها والحاجة الى العلم بدخولها أشد مخافة أن تفوت فلا يمكن فعلها بعد ذلك . ولا يمكن أن يحصل من الاذان بين يدي الخطيب تشويش على مصل لان الصلاة تكره على

مذهب أبي حنيفة ومن وافقه وقت الأذان المذكور . وكذا على مذهب صاحبيه ومن وافقهما .

وفرقوا بينها وبين الكلام بأنها تمتد غالباً الى وقت الشروع في الخطبة فتكون الصلاة اذا خرج الامام من حجرته أو قام من مكانه لاداء خطبته حراماً حول حى الاخلال بسماع الخطبة فتكره لذلك

وان لم يكره الكلام المتعلق بالآخرة الا وقت الشروع بالفعل فيها لانه لا يمتد ويمكن تركه بمجرد الشروع في الخطبة . قال عليه السلام (ان لكل ملك حى وحى الله محارمه ومن حرام حول الحى يوشك أن يقع فيه)

فتلخص ان الصلاة تكره بمجرد خروج الامام للخطبة باتفاق الامام وصاحبيه ومن وافقهم . وان اختلفوا في الكلام المتعلق بالآخرة بعد خروج الامام وقبل الشروع في الخطبة . فلا وجه لما يشعر به كلام السائل من ان الأذان بين يدي الخطيب بدعة وانه يشوش على نحو المصلى .

وربما يخطر على بالك ان السائل انما يريد أن يسأل عن الأذان بين يدي الخطيب على الوجه الذى يفعله الناس اليوم . من أن رجلاً يؤذن بين يدي الامام أمام المنبر ورجلاً آخر يؤذن فوق مكان آخر مرتفع يتعاقبان الفاظ الأذان . قلت قد علمت مما روي عن عمر انه أمر مؤذنين يؤذنان للناس بالجمعة خارجاً عن المسجد . وقد جاءت أحاديث كثيرة في صحيح البخارى وغيره دالة على أن بلالا وابن أم مكتوم كانا يتعاقبان الأذان فيؤذن أحدهما أولاً والآخر ثانياً . ولذلك اتفق

العلماء على جواز أذان الاثنين . وقالوا المستحب أن يؤذنا واحدا بعد واحد . وأما أذانها معا فقد اختلفوا فيه فمنه فريق وقالوا ان أول من أحدثه بنو أمية . وقالت الشافعية هو جائز ولا يكره الا أن يحصل منه تشويش .

وقال ابن دقيق العيد . وإما الزيادة على الاثنين فليس في الأحاديث تعرض اليه . وقد نص الشافعي على جوازه ولفظه ولا يضيق اذا أذن أكثر من اثنين اه فاعلم جواز الأذان بين يدي الخطيب من اثنين على الوجه الذي يفعل الآن . غاية الأمر انهما يتعاقبان الفاظه . فيأتي المؤذن بين يدي الخطيب بالتكبيرتين فيأتي بهما المؤذن الآخر ثم يأتي المؤذن بين يدي الخطيب بالتكبيرتين الاخرين فيأتي بهما المؤذن الآخر وهكذا . وان كان الافضل اذا أذن اثنان ان يؤذن الثاني عقب فراغ الاول وعلى كل حال ليس هذا الأذان هو الذي اختلف فيه العلماء لان من منع أذان الاثنين معا انما منعه لما يحصل من التشويش فيه . وهذه العلة غير موجودة في أذان الاثنين اذا تماقبا في الفاظه وليس أذانها هذا من قبل أذان الاثنين معا . وليس أحدهما أذانا والآخر إجابة له كما قيل . لان كلا منهما لا يقصد إجابة الآخر أصلا بل كل منهما يقصد الأذان في المكان الذي يؤذن فيه .

ولاننا ان جعلنا الأذان هو الذي يكون على المكان المرتفع وما وقع أمام المنبر إجابة له منع من ذلك ان الذي يؤذن أمام المنبر يأتي بكلمات الأذان أولا والآخر يتبعه ويأتي بها بعده . والاجابة ليست كذلك وان عكسنا منع منه أيضا كون المؤذن الآخر أرفع صوتا

وأعلى مكانا والاجابة ليست كذلك . وليس الأذان عند المنبر تلقيناً
للدؤن الآخر لانه لا معنى لذلك . فتعين أن يكون من قبيل أذان
الائنين وليس ذلك بدعة مذمومة شرعا لما علمت ان له أصلا في السنة .

حكم رفع الصوت من المشيعين

للجنازة وفيه إبحاث شريفة

واما رفع المشيعين للجنازة أصواتهم بنحو قرآن أو ذكر أو قصيدة
ردة أو يمائية أو غير ذلك فهو بدعة مكروهة مذمومة شرعا بلا شبهة
لا سيما على الوجه الذي يفعله الناس في هذا الزمان مما يحجج الذوق السليم
ويستقيحه الطبع المستقيم . ولم يكن شيء منه موجودا في زمن النبي
ﷺ ولا في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم وغيرهم من السلف
الصالح بل هو مما تركه النبي ﷺ مع قيام المقتضى لفعله . فانه كان
يعلمهم كل ما يتعلق بالميت من غسل وصلاة عليه وتشيعه ودفنه . فلو
كان رفع الصوت من المشيعين مطلوبا شرعا لفعله أو أمر بفعله . وما
تركه ﷺ في مقام التعليم يكون تركه سنة وفعله بدعة مذمومة شرعا
كما هو الحكم في كل ما تركه ﷺ مع قيام المقتضى لفعله .
على ان رفع الصوت يناقئ الحكمة المقصودة من المشي مع الجنازة
من التفكير في الموت وما بعده . مع انه قد ورد النهي عن ذلك
بخصوصه . فقد روى ابو داود عنه ﷺ انه قال (لا تتبع الجنازة
لابصوت ولا نار) ولكن جوز بعض المتأخرين رفع الصوت بالذكر

من يمشى مع الجنازة إذا كان ذكرا شرعيا بناء على أن علة كراهة رفع الصوت هي موافقة أهل الكتاب في رفع أصواتهم أمام الجنائز. وقد زالت تلك العلة لأن أهل الكتاب صاروا يمشون ساكتين مع جنائزهم لا يرفعون أصواتهم فكانت مخالفتهم في رفع الصوت بالذكر المشروع فلا يكره حينئذ. وتغير الحكم لتغير العلة ولا يخفى ما فيه (أما أولا) فإن المشاهد في زماننا الآن بالديار المصرية أن كثيرا من أهل الكتاب يرفعون أصواتهم مع جنائزهم بأناشيد يرتلونها فكانت مخالفتهم في عدم رفع الصوت كما هو السنة (وأما ثانيا) فلأن العلة ليست هي ما ذكر بل علة السكوت هي التفكر في الموت وما بعده (وأما ثالثا) فلأن المولود عليه في الأحكام الشرعية هو النص في المنصوص عليه وإن زالت العلة. لأن النص هو الذي أثبت الحكم فيما نص عليه فيه. والعلة حكمة فقط لا يشترط بقاؤها في المنصوص عليه لبقاء الحكم. وليس هذا الحكم من الأحكام التي بناها الشرع على العرف وأناطها به حتى يختلف باختلاف عرف الناس وعوائدهم. ولو كان الأمر كما يقول ذلك البعض وإن الحكم تغير بتغير العلة لسكان عدم رفع الصوت مكروها مع الجنازة ولا قائل به. بل الكلام في جواز رفع الصوت وعدم جوازه فقط وقد علمت أن الحق عدم الجواز

وأما ما يفعل في زماننا أمام الجنائز من الأغاني والأناشيد ورفع الصوت بنحو البردة والتمانيّة وغيرهما مع تغير في الصوت وتمطيط الكلمات وتغيير للحروف وغير ذلك مما يفعل في هذا الزمان فهذا مما لم يقل بجوازه أحد من العلماء بل هو منكسر قطعاً. وكذا ما يفعل من

المشي بالمباخر ومشى العساكر رجلا وفرسانا وحمل الجنازة على غير
اعتناق الرجال كل ذلك من البدع التي لا يقول أحد من العلماء بجوازها .
وعلى كل حال فالصواب الاحتياط والعمل بالسنة وما عليه السلف
الصالح . ويكفي في ذلك انه اقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه .
وأما العرف الحادث من الناس فلا عبرة به في مثل هذا اذا خالف
النص . بل بعض العلماء لم يعتبره أصلا حتى فيما يتغير بتغير العرف اذا
خالف النص . لان التعارف انما يصلح دليلا على الجواز اذا كان عاملا من
عهد أصحاب رسول الله ﷺ والمتجهدين لانه حينئذ يلحق بالاجماع
فيكون حجة كما صرحوا به . وما تعارفه الناس من رفع الصوت مع
الجنازة ليس كذلك فلا يصلح تعارفهم له دليلا على جوازه . وكذا
ما تعارفوه من التغنى ورفع الاصوات بالتزنى عن الاصحاب رضي الله
عنهم وغير ذلك مما ترفع به الاصوات وقت الخطبة فان ذلك ممنوع
وبدعة مذمومة شرعا اتفاقا يثاب من منعه أو امر بمنعه . واذا كانت
قراءة القرآن والذكر وما شا كل ذلك ممنوعا وقت الخطبة فكيف بغير
ذلك مما اعتاده الناس اليوم .

بيان

ان فعل البدع المذمومة في المواضع التي يجتمع فيها العلماء
وسكوتهم لا يصلح دليلا على الجواز وان السكوت
محجوج بكلام الله ورسوله

اما فعل شيء مما علم شرعا انه بدعة مذمومة شرعا في المواضع التي

يجتمع فيها العلماء كالجامع الأزهر ونحوه وسكونهم على ذلك فلا يصلح
دليلا على الجواز لأن الممول عليه في الأحكام الشرعية هو ما ذكرنا
من الأدلة الأربعة وكل مجتهد وعالم محجوج بكتاب الله وسنة رسوله
ﷺ ولا حجة إلا في كلام الله ورسوله ﷺ

بيان الحكم في قول

بعض الناس اتركونا من السنة وأهلها
ونحو ذلك وفيه تفصيل جميل لحكم المجادلة

« * »

وأما قول بعض الناس اتركونا من السنة وأهلها إلى آخر ما ذكره
السائل من الأقوال فهو سوء أدب . فقط يؤدب ويعزر عليه فائده عما
يردعه عن مثل هذه المقالة ولا ينبغي أن يصدر شيء من تلك الأقوال
من كامل الإسلام قال تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) وقال أيضا
(وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقال (لقد كان لكم
في رسول الله أسوة حسنة) ولا يمكن القول على وجه القطع بأن شيئا
من تلك الأقوال كفر مع احتمال أن يكون القائل متأولا كأن يريد
ذلك القائل خصوص السنة التي دعى لها . لأنه لا يعتقدها سنة ويعتقد
أن من دعاه إليها عطف في زعمه أنها سنة . نعم إذا كان القائل قال شيئا
مما ذكر مستخفا بسنة رسول الله ﷺ لكونها سنته ﷺ فإنه يكفر
بلاشك والعياذ بالله تعالى كما يكفر من لم يرض بسنة رسول الله ﷺ أو سخر
بها مع علمه أنها سنته عليه الصلاة والسلام .

وبالجملة فاللازم على كل مسلم ترك مثل هذه الانفاط التي نسبت
للقائلين في هذا السؤال وأمثالها مما يحل بالأدب مع رسول الله ﷺ
الذي يجب على كل مسلم ان يطيع أمره ونهيه . ومن يطع الرسول فقد
أطاع الله . ولا يليق بمسلم في وقت الحاجة والجدال أو في غيره أن
يستفذه الغضب والتعصب لرأيه حتى يقول مثل هذا القول الذي قد
يجره من حيث لا يشعر الى الردة والكفر عنادا بقصد غلبة خصمه .
علي ان الحاجة لغير احقاق الحق أو بقصد الغلبة على المخالف مطلقا
محرمه وان لم تشتمل على تلك الانفاط . فالواجب على المسلم المتخلق
باخلاق الاسلام ان يملك نفسه عند الغضب وأن يكون أمره بالمعروف
أمرا معروفا ولا يكون نهيه عن المنكر منكرا وأن يجادل مخالفه بالدليل
والحجة لطلب الحق فقط اذا استطاع المجادلة لذلك والا فليسكت ولا
يجادل وتأخذ فيما يعمل بقول عالم فطن ثقة لما روى (اذا تكلم أحدكم
فليقل خيرا أو ليصمت) ولا خير في مثل هذه الكلمات خصوصا اذا
وقعت في مقابلة من دعاه الى اتباع السنة بناء على اعتقاده ذلك وان
كان مخطئا في الواقع . فالواجب رده بالتي هي أحسن وبيان خطئه فقط
لانه في دعائه لما دعي اليه حسن القصد فعلى من دعاه الى اتباع السنة
في زعم الداعي وهو يعلم علما ناشئا عن دليل اتما دعي إلى العمل به
ليس هو السنة على مقتضى الدليل الذي وصل اليه . وان السنة على
مقتضى هذا الدليل خلاف ما دعي للعمل به ان يرد مخالفه ردأ جميلا
وليقتصر على ذلك فقط . ولا يقول لا أفعل سنة رسول الله ﷺ وان
جاء وأمرنا بفعلها الى آخر الاقوال التي نسبت في هذا السؤال الي

قائلها مما لا يليق ان يصدر من مسلم متأدب بأداب الشريعة الغراء
ومتحل بمكارم الاخلاق . فاليستغفر ربه قائلها وليستغفر من دعاه لفعل
ما زعمه سنة ان كانت دعوته حملت الناس على تلك المقالة فان ذلك
غل بأداب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

حكم التبليغ خلف الامام

واما حكم التبليغ خلف الامام اذا كان الامام يسمع المؤمنين فهو
المنع وعدم الجواز عن الائمة الاربعة فانهم منعوا ذلك الا عند الحاجة
اليه . والاصل فيه ما جاء في صحيح البخارى وغيره في صلاة النبي ﷺ
وهو مريض مرضه الذي مات فيه ان أبا بكر تقدم للصلاة للناس فلما
أحس به ﷺ تأخر لجلس ﷺ الي يساره . وكان ابو بكر يسمع
الناس تكبير النبي ﷺ

حكم زيادة الصلاة والسلام

عليه ﷺ بعد الأذان ومبديتها وفيه تحقيق دقيق
وأما زيادة الصلاة والسلام عقب الأذان عليه ﷺ فاعلم ان زيادة
السلام أحدثت عقب أذان العشاء الاخيرة في ربيع الآخر سنة إحدى
وثمانين وسبعمائة هجرية ليلة الاثنين وليلة الجمعة ثم في سنة إحدى
وتسعين وسبعمائة أحدث الطنبدى المحتسب زيادة الصلاة عقب كل
أذان عليه ﷺ الا في المغرب لضيق وقتها . ثم استمر العمل على
زيادتهما بعد كل أذان في جميع الاوقات الا في المغرب لما ذكر وفي
الصحيح للمحافظة على فضل التقليل بها على قول عملا بالأحاديث الواردة

في ذلك . ولا يلزم من ذلك أن فعلهما بدعة مذمومة شرعا بل فعلهما كذلك سنة حينئذ لدخوله تحت الأمر في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) فإن الأمر في هذه الآية مطلق وهو قطعي الدلالة قطعي الثبوت فيفيد الفرضية لكن لاطلاقه يتحقق امتثاله بمرة ولا يقتضي التكرار .

وأما ما زاد عليها فهو سنة . لأنه داخل تحت الأمر أيضا ومن جزئيات المأمور به . ولا فرق في ذلك بين السر والجهر وبين مكان ومكان وزمان وزمان وبين أن يكون عقب الأذان أولا . فإن كل ذلك داخل تحت الأمر المطلق في الآية ومن جزئيات المأمور به فإنه لم يقيد الأمر فيها بحال دون حال أو مكان دون مكان أو زمان دون زمان . والموصول والمنادى فيها عام يعم جميع المكلفين فالضمير العائد عليه في الأمر كذلك . ولدخول فعلهما أيضا تحت الأمر في قوله ﷺ (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا وسلموا) إلى آخر الحديث وهو حديث صحيح . والأمر فيه أيضا مطلق على وجه ما تقدم . وكما يدخل فيه غير المؤذن يدخل المؤذن وكان مأمورا كثيره ممن يسمعه بفعلهما عقب الأذان بالفرق بين أن يكون مع رفع الصوت وأن يكون بدونه وعلى المنارة وغيرها . ولا يلزم من عدم فعلهما في زمنه ﷺ أن يكون فعلهما بدعة مذمومة شرعا . لأن السنة كما تثبت بفعله تثبت بقوله . وفعلهما داخل تحت الأمر القولي من الكتاب والسنة كما علمت .

ولذا قال ابن الأثير البدعة بدعتان . بدعة هدى . وبدعة ضلالة . ثم عرف بدعة الضلالة المذمومة بأنها الخالفة للشرع المنافية له وعرف

بدعة الهدي بأذنها التي وقعت في عموم ما طلبه الله ورسوله أو التي لم تكن مخالفة له وليس لها مثال سابق كنوع من الجود والثناء لم يكن في الصدر الاول . ثم قال لا يجوز أن نعتقد بدعة الهدي ضلالة مخالفة للشرع لأن الشارع سماها سنة ووعد فاعلها أجراً فقال ﷺ (من سن في الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء) اهـ

حكم النداء المسمى بالاولى والثانية

يوم الجمعة قبل دخول الوقت وإن له أصلاً في الشرع وبيان الأذان قبل دخول وقت الفجر وخلاف الأئمة في ذلك

وأما حكم النداء المسمى بالاولى والثانية يوم الجمعة قبل دخول وقتها فهو من قبيل التنبيه على قرب دخول الوقت . وكثيراً ما يتوقف التبكير المطلوب والاستعداد للجمعة عليه . وقد أحدث لكثرة شواغل الناس وغفلتهم عن صلاة الجمعة واشتدت حاجة الناس الى ذلك لأنها لا تكرر في مسجد واحد اتفاقاً . والجماعة شرط صحتها . بل قال بعض الأئمة بعدم جواز فعلها في مسجدين في بلد واحد . فإن فعلت فيهما كانت الجمعة الصحيحة لمن سبق . ولأنها إذا فاتت مع الجماعة أو بخروج وقتها لا تقضى إجماعاً لا بالانفراد ولا بجماعة بل يصلى الظهر . فكانت حاجة الناس الى التذكير بقرب دخول وقتها أشد من حاجتهم لذلك في وقت الفجر . لأن صلاة الفجر تكون بالجماعة والانفراد في

مسجد واحد وفي مساجد في بلد واحد وتقضى لو خرج وقتها بالجماعة والافتراء ومع ذلك فليكون وقتها وقت غفلة وقد حض الشارع على صلاتها بجماعة فقال (لو يعلم الناس ما في العتمة والصبح لأتوها ولو حبوأ) شرع النداء قبل دخول وقتها اتفاقا .

وانما اختلف العلماء في ان ذلك النداء كان للصلاة وبالنفاذ الأذان أو هو بالنفاذ الأذان ولكن لم يكن للصلاة بل كان لايقاظ النائم ورجع القائم والغائب . أو أنه لم يكن للصلاة بل كان لما ذكر ولم يكن بالنفاذ الأذان المعروف بل تذكيرا بالنفاذ أخرى كالمتمعارف اليوم . مع اتفاق الجميع على ورودده وفعله في زمنه صلى الله عليه وسلم فذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومن وافقهم الى الأول محتجين بما في صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم قال . ان بلالا يؤذن أو ينادي بليل فكاوا واشربوا . وجاء في حديث ابن عمر ، حتى ينادي ابن ام مكتوم . وفي حديث عائشة حتى يؤذن ابن ام مكتوم .

وقال ابو حنيفة ومحمد وزفر والنوري لايجوز أن يؤذن للفجر إلا بعد دخول وقتها كما لايجوز لسائر الصلوات إلا بعد دخول وقتها . لان الأذان انما شرع للاعلام بدخول الوقت . ففعله قبل دخوله تلبيس على الناس وتجهيل وليس باعلام فلايجوز . وأذان بلال الذي كان بليل قبل دخول الوقت لم يكن لاجل الصلاة وانما كان ليتنبه النائم ويتسحر الصائم ويرجع الغائب والقائم وقد نص على أن العلة هي ما ذكر فيما رواه البخاري في صحيحه

عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال (لا ينعن أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه ينادي أو يؤذن ليرجع غائبكم وليتنبه نائمكم) وفي رواية وهي المشهورة . ليرجع قائمكم . ومعنى رجع القائم رجعه عن قيامه ليلا بأن يستعجل بقية ورده وتهجده ويأتي بوتره قبل طلوع الفجر . ومتى كانت العلة منصوصة وجب أن تكون هي العلة . قال عياض إن التعليل بما ذكر بعيد لأن هذا الحكم لا يختص بشهر رمضان لأن العمل منقول فيه وفي سائر الحول بالمدينة . ولذلك رجع أبو يوسف حين تحققه . ولأنه لو كان لتلك العلة لم يختص بصورة الأذان وألفاظه المخصوصة . فلم يكن القصد من ذكر تلك العلة تعليل الحكم بها وإنما قصد الاخبار عن عادة بلال في أذانه . فقد خرجت العلة المذكورة مخرج العادة فلا تصلح أن تكون علة الحكم . قال الحنفية ومن وافقهم اننا قائلون أيضا بأن هذا الأذان لا يختص بشهر رمضان . كما أن الصوم والسجود وقيام الليل لا يختص بشهر رمضان . فالحاجة لا يقاظ النائم وسجود الصائم ورجع الغائب أو القائم كما هي متحققة في رمضان متحققة في سائر الحول . بل الحاجة إلى ما ذكر في غير رمضان أشد منها في رمضان . لأن من يهيئ ليالي رمضان من المؤمنين أكثر ممن يهيئ ليالي غيره . ولو كان أذان بلال قبل دخول الوقت لأجل الصلاة لاكتفي به في سنة الأذان . والكل متفقون على عدم الاكتفاء به . وعلى أنه لا بد من أذان آخر للصلاة عند دخول الوقت . ولم يشرع لغير صلاة الفجر أذانان أحدهما قبل دخول الوقت والثاني عند دخوله . فكانت صلاة الفجر كذلك . فتبين أن تلك العلة لم تكن خارجة مخرج العادة وإنما العلة في أذان

بلال . ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي من حديث حماد بن سلمة عن
أيوب عن نافع عن ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي
ﷺ أن يرجع فينادي (ألا إن العبد قد نام) فرجع فنادي . إلا أن
العبد قد نام . ولا يرتفع التناهي بين حديثي ابن عمر وعائشة السابقين
وبين حديث حماد هذا إلا بحمل حديثي ابن عمر وعائشة على أن أذان
بلال لم يكن للفجر بل كان لليلة المذكورة في حديث ابن مسعود المتقدم .
وحمل حديث حماد على أن أذان بلال في هذه المرة كان قبل الوقت للفجر .
فلذلك أمره أن ينادي (ألا إن العبد قد نام) مخافة أن يقع الناس في
التلبس والتجهيل .

وأما قول الترمذي أن حديث حماد غير محفوظ . فقال فيه العيني
أنه غير صحيح وأنه تأييد بما رواه سعيد بن عروة عن قتادة عن أنس
أن بلالا قد أذن قبل الفجر فأمره النبي ﷺ أن ينادي (إن العبد
قد نام) رواه الدارقطني . ثم قال تفرد به أبو يوسف عن سعيد .
وغيره أرسله . والمرسل أصح . وقول الدارقطني هذا لا يضر بصحة
الحديث . فإن أبا يوسف ثقة وثقه أهل الشأن في ذلك . والرفع من
الثقة زيادة مقبولة . ولذلك قال الدارقطني والمرسل أصح . فأفاد أن
المرفوع صحيح أيضا والمرسل أصح . لأنه لم يتفرد به واحد عن سعيد
كما تفرد أبو يوسف . على أن المرسل حجة أيضا عند الحنفية . وتأيد
حديث حماد أيضا بحديث حفصة بنت عمر رضي الله عنهما أن رسول
الله ﷺ كان إذا أذن المؤذن للفجر قام فصل ركعتي الفجر ثم خرج
إلى المسجد وحرّم الطعام . وكان لا يؤذن حتى يصبح رواه الطحاوي

والبيهقي . فهذه حفصة تخبر بانهم كانوا لا يؤذنون للصلاة الا بعد طلوع
الفجر . فتبين أن أذان الصلاة كان بعد دخول الوقت . وإن ما كان
قبل دخوله لم يكن لها .
فان قلت . قال البيهقي ان هذا الحديث إن صح محمول على الأذان
الثاني . وقال الأثرم رواه الناس عن نافع عن ابن عمر عن حفصة ولم
يذكروا فيه ما ذكره عبد الكريم يعنى من الزيادة التى تدل على انهم
ما كانوا يؤذنون للصلاة الا بعد دخول الوقت . قلت قال العيني .
الحديث في ذاته صحيح وما قاله البيهقي تأويل لاداعي اليه الا رد الحديث
للمذهب . وما قاله الأثرم لا يقدح في صحة الحديث . فان عبد الكريم
الجزري ثقة أخرج له الجماعة وغيرهم . فن كان بهذه المثابة لا ينكر عليه
ما لم يذكره غيره . اهـ

واما ما قيل من ان أذان بلال قبل الوقت لو كان لليلة المذكورة
في حديث ابن مسعود لم يحتسب بصورة الأذان والمأظلة المخصوصة .
فقد أجاب عنه الحنفية ومن وافقهم ففرق منهم ذهب في جوابه الى
ان أذان بلال لم يكن بصورة الأذان وبالمأظلة المخصوصة . وقالوا إن
ذلك النداء كان تذكيرا او تسجيلا بالمأظلة أخرى كما هو الواقع من
الناس اليوم . واستدلوا على ذلك بأنه جاء في بعض الفاظ الحديث ان
بلالا كان ينادي بليل . واعترض عليه ابن الاثير في شرح المسند بان
جميع الطرق قد تضافرت على التعبير بلفظ الأذان . فعمله على معناه
الشرعى مقدم على جملة على معناه اللغوى . فما يفعله الناس اليوم محدث
قطعا . واعترضه الكرمانى أيضا بان للشافعية أن يقولوا ان رواية إنه

كان ينادي معارضة برواية أنه كان يؤذن . والترجيح معنا . لأن كل أذان شرعا نداء ولا عكس . فالعمل برواية يؤذن عمل بالروايتين وجمع بين الدليلين والعكس ليس كذلك .

وقد أجاب العيني عن الاعتراضين بأن لفظ الأذان يتناول معناه اللغوي والشرعي أى يحتملهما . وقد قام الدليل من قبل الشارع على أن المراد من أذان بلال معناه اللغوي لا الشرعي وهو أذان ابن أم مكتوم عند دخول الوقت . إذ لو لم يكن كذلك وكان كل منهما بالفاظ الأذان المخصوصة وبصورته لم يكن بينهما فرق . ولكن رأينا الشارع نفسه فرق بينهما وقال . إن أذان بلال لا يقاطع النائم ورجع الغائب أو القائم . وقال لهم لا يمتنع أحدكم أذان بلال . وجعل أذان ابن أم مكتوم هو الأصل وأنه للصلاة . ولم يكتف بأذان بلال . وأيضاً حديث حماد المتقدم يفيد الفرق . وإن بلالا حين ما اذن بالفاظ الأذان الشرعي وبصورته قبل الوقت وخاف النبي ﷺ التلبيس والتجهيل على الناس أمر ﷺ بلالا أن يرجع وينادي . إلا إن العبد قد نام . وحين ما كان يؤذن أو ينادي قبل الوقت بغير الفاظ الأذان الشرعي وبغير صورته لم يأمره بما ذكر . فدل ذلك على الفرق وإن ما كان يصدر من بلال قبل الوقت وأقره ﷺ لم يكن بالفاظ الأذان الشرعي ولا بصورته إلا في المرة التي أمره فيها ﷺ أن يرجع وينادي . إلا أن العبد قد نام . والا لما اقتصر على أمره بما ذكر في هذه المرة . وما قاله ابن الأثير من أن الطرق تضافرت على التعبير بلفظ كان يؤذن لا ينافي ولا يصادم ما قلنا لما علت من قيام الدليل . على أن المراد من

الأذان معناه اللغوي . ومحل قولهم أن حمل اللفظ في كلام الشارع على معناه الشرعي مقدم على حمله على معناه اللغوي عند عدم قيام الدليل على حمله على المعنى اللغوي .

وأما ما قاله الكرمانى من أن رواية أنه كان ينادى معارضة برواية أنه كان يؤذن الي آخره فغير مسلم . لأن كلا من لفظ النداء ولفظ الأذان رجعان في الحقيقة الي معنى واحد وهو الاعلام . ويحتمل كل منهما أن يكون المراد معناه اللغوي والشرعي . ويقدم الحمل في كلام الشارع على المعنى الشرعي . الا عند قيام الدليل على حمله على المعنى اللغوي . وقد علمت قيام الدليل . على أن المعنى الشرعي غير مراد سواء كانت الرواية بلفظ أنه كان ينادى . أو بلفظ أنه كان يؤذن . على أن لفظ الأذان معناه شرعا هو الاعلام بدخول وقت الصلاة بالالفاظ المخصوصة والصورة المخصوصة . وأذان بلال لا يصدق على هذا المعنى لانه لم يكن إعلاما بدخول الوقت اتفاقا .

وأما ما قاله الكرمانى من أن معنى الأذان شرعا هو الاعلام الأعم من أن يكون إعلاما بدخول الوقت أو إعلاما بقرب دخوله فهو مردود . لانه لو كان كما قال لا كتفى به ولم يعد الأذان عند دخول الوقت . ولجاز الأذان قريب الوقت لـكل صلاة قبل دخول وقتها ولا قائل بذلك . على أن فيه اعترافا بأنه كان للاعلام بقرب دخول وقت الصلاة وأنه لم يكن للصلاة لانه لو كان لها لجازت الصلاة قريب الوقت قبل دخوله اهـ بإيضاح .

وفريق آخر من الحنفية ذهب في جوابه الى أن أذان بلال قبل

الوقت كان بالفاظ الأذان الشرعى وبصورته . لكنه لم يكن للصلاة وإنما كان لليلة المذكورة في حديث ابن مسعود مستدلين على أنه كان بالفاظ الأذان الشرعى وبصورته بما استدلل به الشافعية على ذلك كما سبق . وعلى أنه كان اليلة المذكورة في حديث ابن مسعود بما تقدم أيضا من أنه لو كان للصلاة لاكتفى به ولم يعد الأذان عند دخول الوقت . واعترض الكرماني على هذا أيضا بأن للشافعية أن يقولوا ان المقصود بيان وقوع الأذان بالالفاظ المخصوصة والصورة المخصوصة قبل دخول وقت الفجر وتقرير رسول الله ﷺ وأما أنه للصلاة أو لنرض آخر فذلك بحث آخر . وأجاب عنه العيني بما حاصله . ان كون نداء بلال كان لليلة المذكورة هو المصرح به في كلام الشارع كما دل على ذلك حديث ابن مسعود الصحيح . وقول الكرماني ان المقصود بيان وقوع الأذان قبل طلوع الفجر غير مفيد . لان هذا مما لا نزاع فيه لاحد من العلماء . بل الكل متفقون على وقوعه قبل الفجر وعلى عدم الاكتفاء به لصلاة الصبح . وعلى أنه لا بد في أداء سنة الأذان للصلاة من أذان آخر عند دخول الوقت .

وانما الخلاف بين العلماء في أن اذان بلال الذي وقع قبل الفجر كان بالفاظ الأذان الشرعى وبصورته . وانه كان للصلاة وهو سنة لها كالأذان الثاني عند دخول الوقت . بذلك قال فريق . منهم مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف . او كان بالفاظ الأذان الشرعى وبصورته ولكنه لم يكن لصلاة الصبح ولا هو سنة لها بل هو لليلة المذكورة في حديث ابن مسعود فهو لنرض آخر غير الصلاة . بذلك قال الطحاوى

ومن وافقه من الحنفية . أو أن أذان بلال المذكور لم يكن بالفاظ الأذان الشرعي ولا بصورته ولم يكن للصلاة أيضا بل كان تذكيرا بالفاظ أخرى غير ما ذكر للعلة المذكورة في حديث ابن مسعود . بذلك قال بعض آخر كما حكاه السروجي . فالذين قالوا إنه كان بالفاظ الأذان الشرعي وصورته وأنه للصلاة لا يسمون أنه لنرض آخر غيرها . والذين يقولون أنه كان بالفاظ الأذان وصورته ولكن لم يكن للصلاة وأنه عليه السلام أقره على أنه لها وإنما أقره علي أنه للعلة التي رواها ابن مسعود في حديث عنه عليه السلام والذين قالوا إنه لم يكن بالفاظ الأذان الشرعي ولا بصورته ولا هو للصلاة لا يسمون أنه كان بالفاظ الأذان الشرعي وبصورته وأنه كان للصلاة ولا أنه عليه السلام أقر وقوعه على الوجه الذي ادعاه الكرماني . فقول الكرماني حينئذ وتقرير النبي عليه السلام له لا يسهل الفريق المخالف على الوجه الذي رواه الكرماني . ويقولون إن تقريره عليه السلام لم يرد وقوع ذلك قبل الوقت لا يقيد . لأن هذا القدر متفق عليه وليس موضع التراجع لاحد .

من هذا الذي وضحناه لك تعلم أنه لا خلاف لاحد من الأئمة في وقوع ذلك النداء من بلال قبل الوقت وإنه إما بالالفاظ المخصوصة وهو للصلاة أو بتلك الالفاظ وهو لتبكير الصلاة . أو أنه لم يكن بتلك الالفاظ ولا للصلاة . ولا شك أن الحامل على وقوعه على كل حال قبل الوقت إنما هو ما قلنا إن وقت الفجر وقت غفلة ووقت ميل شديد إلى النوم والكسل . وقد حض الشارع على صلاة الفجر بجماعة وكان تقديم ذلك الأذان على دخول الوقت سواء كان للصلاة أو لم يكن كان

بالفاظ الأذان الشرعي وصورته أو لم يكن لحاجة الناس اليه وتبكيهم للصلاة . ولا شك ان وقت صلاة الجمعة في هذا الزمان قد صار وقت غفلة واشتغال الناس بمتاجرهم وأعمالهم فكانت حاجة الناس اليوم الى مثل هذا النداء وتقديمها علي وقتها أشد من حاجتهم الى ذلك قبل وقت الفجر كما أوضحناه من قبل .

وانما لم يقع مثل هذا النداء في زمنه عليه السلام ولا زمن أصحابه ولا زمن السلف الصالح لعدم الحاجة اليه فانهم كانوا في تلك القرون يبكرون الي صلاة الجمعة ويتركون كل عمل لاجلها بل كانوا يسارعون في كل خير فلم تكن حاجة في تلك القرون الى هذا النداء قبل وقتها . ألا ترى الى ما كان في القرون الأولى من أن الخلفاء والملوك والولاة هم الذين كانوا في صلاة الجمعة يؤمون الناس والى ما كان في هذا الزمان والأزمنة الوسطى من تقاعد الناس عن الجمعات والجماعات كما هو مشاهد . وكما حض الشارع على صلاة الفجر بجماعة حض أيضا على صلاة الجمعة بل ان التحريض على ذلك فيها أشد كما يعلم من الأحاديث الواردة في ذلك .

ومن هذا كله تعلم ان النداء المسمى بالأولى والثانية يوم الجمعة قبل دخول وقتها له أصل في السنة يرجع اليه ويقاس عليه ويؤخذ منه حكمه فهو مأخوذ من القياس الصحيح ولو كان كل ما يؤخذ بطريق القياس الصحيح من الأحكام بدعة مذمومة شرعا لكان ثلاثة أرباع الأحكام الشرعية فيما حدث بعد زمنه عليه السلام من الحوادث من البدع المذمومة . وربما يخطر على بالك ان ذلك النداء بالفاظه المتعارفة بدعة . قلنا إن

الفاظه المتعارفة هي دعاء مشروع وصلاة وتسليم على النبي ﷺ وكل ذلك داخل تحت الأوامر العامة من الكتاب والسنة الطالبة لذلك . وهذا كاف في أن النداء على الوجه المتعارف في هذا الزمان قبل دخول وقت الجمعة لم يكن بدعة مذمومة بل هو بدعة حسنة .

حكم الموالد

ومبدأ إحدائها وما كان يعمل فيها وما قاله العلماء

في حكم المولد النبوي وبينان الحق في ذلك

وفي باقي الموالد

ومما أحدث - وكثر السؤال عنه الموالد فنقول . إن أول من أحدثها بالقاهرة الخلفاء الفاطميون وأولهم المعز لدين الله . توجه من المغرب الى مصر في شوال سنة ٣٦١ هـ احدي وستين وثلاثمائة هجرية فوصل الى نجر اسكندرية في شعبان سنة اثنتين وستين وثلاثمائة . ودخل القاهرة لسبع خلون من شهر رمضان في تلك السنة . فابتدعوا ستة موالد . المولد النبوي . ومولد امير المؤمنين علي بن أبي طالب . ومولد السيدة فاطمة الزهراء . ومولد الحسن . ومولد الحسين . ومولد الخليفة الحاضر . وبقيت هذه الموالد على رسومها الى أن أبطلها الأفضل ابن أمير الجيوش . وكان أبوه أمير الجيوش قد قدم من الشام الى مصر في خلافة المستنصر بالله بناء على دعوة منه . فدخل مصر في عشية الاربعاء لليلتين خلتا من جمادي الأولى سنة ٤٦٥ هـ خمس وستين واربعمائة هجرية فلما توجه لمحاربة أهل الشام استناب ولده الأفضل .

وفي ربيع الآخر أو في جمادى الأولى سنة سبع وثمانين وأربعمائة . مات أمير الجيوش فأقام الجند ولده الأفضل مقامه . ثم مات المستنصر بالله للبايتين بقيتا من ذي الحجة سنة ٤٨٧ هـ سبع وثمانين وأربعمائة هجرية ومدة خلافته ستون سنة وأربعة أشهر وثلاثة أيام فأقام الأفضل بعد المستنصر ابنه المستعلى بالله . ثم مات المستعلى في ليلة ثلاث عشرة بقيت من صفر سنة ٤٩٥ هـ خمس وتسعين وأربعمائة هجرية ومدة خلافته سبع سنين وشهران . فأقام الأفضل بعده في يوم موته ابنه الأمر بإحكام الله . ثم قتل الأفضل ليلة عيد الفطر من سنة ٥١٥ هـ خمس عشرة سنة وخمسمائة هجرية . ثم قتل الأمر بإحكام الله في سنة ٥٢٤ هـ خمسمائة وأربعة وعشرين هجرية .

بيان ما كان

يعمل في الموالد زمن الفاطميين

وفي خلافة الأمر بإحكام الله أعاد الموالد الستة المذكورة قبل . بعد أن أبطلها الأفضل وكاد الناس ينسونها . وكان الخليفة يجلس في هذه الموالد في تواريخ مختلفة . ويكون جلوسه كما في المخطط المقرري نقلا عن ابن الطوير في المنظرة التي هي أنزل المناظر وأقرب إلى الأرض ففي المولد النبوي إذا كان اليوم الثاني عشر من ربيع الأول يعمل في دار الفطرة عشرون قطارا من السكر اليابس حولي يابسة وتعبي في ثلاثمائة صينية من النحاس فتفرق تلك الصواني على أبواب الرسوم من ذوي الرتب من أول النهار إلى ظهره . فأولهم قاضي القضاة . ثم داعي

الدعاء وقراء حاضرة الخليفة والخطباء والمتصدرون بالجامع. فاذا صلى
الظهر ركب قاضي القضاة والشهود باجمعهم الى الجامع الازهر ومعهم
أرباب تفرقة الصواني. فيجلسون فيه مدة ثم يستدعى قاضي القضاة
ومن معه بالازهر فيركبون وقد كنست الطريق ورشت بالماء رشا
خفيفا وفرش ما تحت المنظرة بالزمل الأصفر. ثم يستدعى صاحب
الباب من دار الوزارة كل ذلك ووالى مصر يندو ويروح لحفظ ذلك
اليوم من الازدحام على نظر الخليفة. فيقرب جميع المدعوين من
المنظرة ويرجلون قبل الوصول اليها بخطوات فيجتمعون تحتها دون
الساعة الزمانية لا تتظار الخليفة فتفتح احدى طاقات المنظرة فيظهر منها
وجهه وما عليه من المنديل وفوق رأسه عدة رجال يسمون بالاستاذين
وغيرهم. من الخواص ويفتح بعض الاستاذين طاقة أخرى ويخرج منها
رأسه ويده في كفه ويشير به قائلا. أمير المؤمنين يرد عليكم السلام :
فيبدأ بقاضى القضاة أولا فيسلم عليه بنعوته ثم بعده صاحب الباب ثم
بالجماعة الباقية جملة جملة من غير تعيين واحد فيستفتح قراء الحاضرة
بالقراءة ويكونون وقوفا في الصدر وجوههم وظهورهم الى حائط
المنظرة. فيتقدم خطيب الجامع الأنور المعروف بجامع الحاكم فيخطب
كما يخطب فوق المنبر الى ان يصل الى ذكر النبي ﷺ فيقول ان هذا
اليوم مولده ﷺ وقد بعثه الله فيه برسالة عامة. ثم يختم كلامه بالدعاء
للخليفة ثم يتقدم خطيب الجامع الازهر فيخطب كذلك. ثم خطيب
الجامع الآخر فيخطب كذلك. والقراء في خلال الخطب يقرؤون. فاذا
انتهت الخطب أخرج الاستاذ رأسه ويده في كفه من طاقته ورد على

الجماعة السلام . ثم تعلق الطاقتان فينفض الناس .
ويجري أمر الموالد الحسنة الباقية على هذا النظام الى حين فراغها
من غير زيادة ولا نقص الا فيما يتعلق بصاحب المولد في الخطب فانه
يكون في كل مولد بما يناسب صاحبه اهـ .
وقد استمر عمل الموالد الى الآن غير ان الناس تركوا بعض الموالد
الحسنة وزادوا موالد أخرى حتى كادت الموالد الآن لا تحصى . وزادوا
على ما كان يعمل فيها زمن الفاطميين أشياء ونقصوا أشياء وزادوا
في أيامها .

وقد قدمنا لك شيئاً مما يتعلق بالمولد النبوي وزيد الآن أن أباشامة
من أئمة الشافعية قال . ومن أحسن البدع ما يفعل كل عام في اليوم
الموافق ليوم مولده ﷺ من الصدقات وإظهار السرور والزينة فان
ذلك مع ما فيه من الاحسان للفقراء مشعر بحبته ﷺ وتمظيمه
وجلالته في قالب فاعل ذلك وشكر الله على النعمة المحمدية .

وقال السيوطي ان أصل عمل الموالد الذي هو اجتماع الناس وقراءة
ما تيسر من القرآن ورواية الاخبار الواردة في مبدأ أمر النبي ﷺ
وما وقع في مولده من الآيات ثم يمد لهم سمطاً يأكلون وينصرفون
من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها لما فيه
من تعظيم النبي ﷺ وإظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف .
ثم قال .

إن أول من أحدث فعل ذلك الملك المظفر صاحب أربل وكان يحضر
عنده في المولد أعيان العلماء والصوفية . وقد الفاه الحافظ أبو الخطاب

ابن دحية كتابا سماه التنوير في مولد البشير النذير . ثم قال ان الشيخ عمر الاخفي من علماء المالكية الف كتابا وفيه قال ان عمل المولد بدعة مذمومة ثم سرده برمته ورده بما رآه . ثم قال ان الحافظ بن حجر أيضا قال ان أصل الموالد بدعة لم ينقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها . فمن تحرى في عمل وتجنب ضدها كانت بدعة حسنة ومن لا فلا . قال وقد ظهر لي تخريجها على أصل ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من أن النبي ﷺ قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا هذا يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فنحن نصومه شكرا لله تعالى . فصامه ﷺ وأمر بصيامه . فيستفاد من ذلك فعل الشكر لله تعالى على ما من الله في يوم منى من إسداء نعمة ودفع نقمة . ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة . والشكر لله يحصل بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة . وأي نعمة أعظم من النعمة ببروز هذا النبي الذي هو نبي الرحمة في ذلك . وعلى ذلك ينبغي أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء . ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالي في عمل المولد في أى يوم من الشهر . بل توسع قوم ففعلوه في أى يوم من السنة وفيه ما فيه هذا ما يتعلق بأصل عمله . وأما ما يعمل فيه فينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والصيام والصدقة وإنشاء شيء من المدائح النبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للأخرة . وأما ما يتبع ذلك من السماع والاهو

وغير ذلك فينبغي أن يقال فيه ما كان من ذلك مباحا بحيث يتمتع
للسرور بذلك اليوم لأبأس بالخافه به وما كان حراما أو مكروها فيمنع
ذلك . وكذا ما كان خلاف ذلك .

بيان ما كان يعمل

مظفر الدين صاحب أربل بمولده النبي ﷺ

وقد ألف الحافظ بن حجر كتابا سماه حسن المقصد في عمل المولد .
وقد أطل في الاحتجاج فيه على كونه محموداً منابا عليه بشرطه والرد
على من خالف في ذلك .

وأقول ان الملك المظفر صاحب أربل الذي قال السيوطي إنه أول
من أحدث فعل ذلك هو أبو سعيد (كوكبوري) ابن أبي الحسن على
ابن بكتكين بن محمد الملقب بالملك الأعظم مظفر الدين صاحب أربل .
وتولى بعد وفاة أبيه الملقب بزين الدين في عشر ذي القعدة سنة خمس مائة
وثلاثة وستين . وكان عمره أربع عشرة سنة وهو أول من أحدث عمل
المولد بمدينة أربل على الكيفية الآتية ذكرها .

قال ابن خلكان في ترجمة الملك المظفر المذكور . وأما احتفاله
بمولد النبي ﷺ فإن الوصف يقصر عن الإحاطة به . لكن نذكر
طرفاً منه . وهو أن أهل البلاد كانوا يسمعون بحسن اعتقاده فيه وكان
في كل سنة يصل إليه من البلاد القريبة من أربل مثل بغداد والموصل
والجزيرة وسنجار ونصيبين وبلاد العجم وتلك الضواحي خلق كثير

من الفقهاء والصوفية والوعاظ والقراء ولا يزالون يتواصلون من المحرم الى أوائل شهر ربيع الأول ويتقدم مظفر الدين بنصب قباب من الخشب كل قبة أربع أو خمس طبقات ويعمل مقسدار عشرين قبة وأكثر . منها قبة له والباقي للأمرء وأعيان دولته لسكن واحد قبة . فإذا كان أول صفر زينوا تلك القباب بأنواع الزينة الفاخرة المتجملة وقعد في كل طبقة جوق من الأغاني وجوق من أرباب الخيال ومن أصحاب الملاهي ولم يتركوا طبقة من تلك الطباق حتى زينوا فيها جوقاً وتعطل معاش الناس في تلك المدة وما يبقى لهم شغل إلا التفرج والدوران عليهم . وكانت القباب منصوبة من باب القلعة الى باب الخانات المجاورة للميدان . فكان مظفر الدين ينزل كل يوم بعد صلاة العصر ويقف على كل قبة الى آخرها ويسمع غنائهم ويتفرج على خيالهم وما يفعلونه في القباب . ويبست في الخانات ويعمل المصانع فيها ويركب عقيب صلاة الصبح يتصيد ثم يرجع الى القلعة قبل الظهر . وهكذا يعمل كل يوم الى ليلة المولد . وكان يعمل سنة في ثامن الشهر وسنة في ثاني عشرة لاجل الاختلاف الذي فيه . فإذا كان قبل المولد بيومين أخرج من الابل والبقر والغنم شيئاً كثيراً زائداً عن الوصف وزفها بجميع ما عنده من الطبول والأغاني والملاهي حتى يأتي بها الى الميدان . ثم يشرعون في نحرها وينصبون القدور ويطبخون الألوان المختلفة . فإذا كانت ليلة المولد عمل الساعات بعد أن يصلي المغرب في القلعة ثم ينزل وبين يديه من الشموع المشتعلة شيء كثير وفي جملتها شمعتان أو أربع (أشك في ذلك) من الشموع الموكية التي تحمل كل واحدة منها

على بغل ومن ورائها رجل يسندها وهي مربوطة على ظهر البغل حتى ينتهي الى الخانقاه . فاذا كان صبيحة يوم المولد أنزل الخلع من القلعة الى الخانقاه على أيدي الصوفية على يد كل شخص منهم بقجة وهم متتابعون كل واحد وراء الآخر . فينزل من ذلك شيء كثير لم أتأكد عدده ثم ينزل الى الخانقاه وتجتمع الأعيان والرؤساء وطائفة كبيرة من بياض الناس وينصب كرسي للوعاظ

وقد نصب لمظفر الدين برج خشب له شبابيك الى الموضع الذي فيه الناس والكرسي وشبابيك أخرى للبرج أيضا الى الميدان . وهو ميدان كبير في غاية الاتساع ويجتمع فيه الجند ويعرضهم ذلك النهار . وهو تارة ينظر الى عرض الجند وتارة الى الناس والوعاظ . ولا يزال كذلك حتى يفرغ الجند من عرضهم . فعند ذلك يقدم السباط في الميدان للصعاليك ويكون سباطا عاما فيه من الطعام والخبز شيء كثير لا يحصى ولا يوصف . ويمد سباطا ثانيا في الخانقاه للناس المجتمعين عند الكرسي . وفي مدة العرض ووعظ الواعظين يطالب واحدا واحدا من الأعيان والرؤساء والوافدين لاجل هذا الموسم بمن قدمنا ذكره من الفقهاء والوعاظ والقراء والشعراء . ويخاطب على كل واحد منهم ثم يعود الى مكانه : فاذا تكامل ذلك كله أحضروا السباط وحملوا منه لمن يقع التعمين على الحمل الى داره ولا يزالون على ذلك الى العصر أو بعدها : ثم يبني تلك الليلة هناك ويعمل الساعات .

هكذا كان دأبه في كل سنة وقد لحصت صورة الحال فان الاستقصاء يطول . فاذا فرغوا من هذا الموسم تجهز كل انسان للعود

الى بلده فيدفع لكل شخص شيئا من النفقة اه
ولما قدم عمر بن الحسن المعروف بابي الخطاب بن دحية الى مدينة
أربل في سنة أربع وستائة وهو متوجه الى خراسان ورأى صاحبها
الملك المعظم مظفر الدين بن زين الدين مولها بعمل مولد النبي ﷺ
عمل له كتابا سماه التنوير في مولد السراج المنير . وقرأه عليه بنفسه .
ولما عمل هذا الكتاب دفع له الملك المعظم الف دينار كذا في تاريخ
ابن خلصكان في ترجمة ابي الخطاب المذكور . ومن ذلك تعلم ان
مظفر الدين انما أحدث المولد النبوي في مدينة أربل على الوجه الذي
وصف فلا ينافي ما ذكرناه من ان اول من أحدثه بالقاهرة الخلفاء
الفاطيون من قبل ذلك . فان دولة الفاطميين انقضت بموت العاضد بالله
أبي محمد عبد الله بن الحافظ ابن المستنصر في يوم الاثنين عاشر المحرم
سنة سبع وستين وخمسمائة هجرية . وما كانت الموالد تعرف في دولة
الاسلام من قبل الفاطميين . وأنت اذا علمت ما كان يعمل الفاطميون
ومظفر الدين في المولد النبوي جزمتم بأنه لا يمكن ان يحكم عليه كاه
بالحل . ولذلك قال السيوطي ان أصل عمل المولد الذي هو اجتماع
الناس الى آخر ما تقدم . وقال من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة
الى آخره . فهو يشير الى ان ما عدا الذي بينه مما كان يفعل في المولد
بدعة مذمومة شرعا . وكذلك أيضا قال ابن حجر ان بدعة المولد قد
اشتملت على محاسن وضدها . فمن تعري في عملها المحاسن وتجنب ضدها
كانت بدعة حسنة . ومن لا فلا الى آخر ما تقدم نقله عنه . فكان
ما أفتى هؤلاء العلماء بجوازه وتقضى الأدلة جوازه فعل ما يصلح أن

يقع شكر الله على النعمة . وذلك إنما يكون فاصرا على أنواع العبادات والطاعات . وأما ما عدا ذلك فلا وجه لأن يقع به الشكر وينطبق على قصة موسى في يوم عاشوراء . ولكن أن كان مباحا فهو بدعة مباحة وإن كان حراما أو مكروها فهو بدعة مذمومة شرعا . بل إذا كان خلاف الأولى على ما ذكره ابن حجر .

وعلى كل حال فالشرط في كون فعل شيء من الطاعات بدعة حسنة وفعل شيء من المباحات بدعة مباحة أن يقتصر على ما هو طاعة وما هو مباح فقط كما هو صريح قول ابن حجر . فن تحري في عمله المحاسن وتجنب ضدها كانت بدعة حسنة . ومن لا فلا وهذا هو الذي يقتضيه الدليل أيضا . لأن ما ليس بفرض من الطاعات إذا ترتب على فعله محرم أو مكروه تحريما وجب تركه تقدما لدفع المفاسد على جلب المصالح . وبهذا تعلم أن المدار في الجواز والمنع على أن ما يفعل يكون طاعة أو مباحا فقط مع اجتناب غيره من حرام أو مكروه أو خلاف الأولى فيجوز ولا يكون بدعة مذمومة أو أن ما يفعل يكون طاعة ليست بفرض أو مباحا اقترن به واحد من المحرم أو المكروه أو خلاف الأولى أو أن ما يفعل يكون واحدا من هذه الثلاثة فقط فهو بدعة مذمومة يكون حكمها التحريم أو الكراهة أو مخالفة الأولى . وما اقتضاه كلام ابن حجر من اشتراط اليوم المعين في كون مولد النبي ﷺ بدعة حسنة ليس على ما ينبغي بل المدار على ما ذكرنا . لأن شكر النعمة التي وقعت في يوم معين من سنة معينة لا يتعين أن يكون في يوم حدوثها ولا في نظيره من كل سنة أو من كل أسبوع بل شكرها بما هو عبادة

وطاعة مع الاقتصار على ذلك محمود ومناب عليه شرعا في كل مكان وزمان كما أن ما اقتضاه كلام أوائك الأئمة من تخصيص هذا الحكم بمولده عليه السلام غير مراد بل المدار على كون ما يفعل في الموالد طاعة أو مباحا مع الاقتصار على ذلك واجتناب ماعداه . فالطاعات كالإذكار بشرط أن تكون شرعية خالية من الرقص والآناشيد الغرامية في عشق الولدان والجوارى وذكر الخمر وما أشبه ذلك . ولا بأس بالآناشيد المشتملة على المدائح النبوية والزهدية كما قال ابن حجر . وكتلاوة القرآن والصلوات .

وأما المباحات فكالببيع والشراء واجتماع الناس لذلك فقط . والمحرمات والمكروهات ما عدا ذلك كشد الرجال الى تلك البقاع والسفر اليها وإيقاد الشموع ونحوها مما يدخل تحت الاسراف والتبذير وإحراق السواربخ والشنكات ونحو ذلك مما هو إضاعة للمال في الباطل خصوصا ان كان ما يصرف على ذلك من أموال بيت المال أو من أموال الأوقاف . فان الأوقاف اذا علمت شروط واقفيها وجب شرعا العمل بها وإن لم تعلم صرف ريعها للفقراء لا في مثل هذه الاعاييب .

ومن المحرم أيضا كل ما كان من أنواع الملاهي والمغاني المفسدة للأخلاق وما أشبه ذلك . فان كل هذا محرم بلا شبهة وبدعة مذمومة . وفي الحديث الصحيح (ان الله كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال)

وبالجملة فكل ما كان طاعة وقربة لم يعين لها الشارع وقتا معينا ولا مكانا معينا فليس كل مكاف أن يفعاها في كل زمان وكل مكان وكذا

كل ما كان غير داخل تحت نهى عام او خاص من قبل الشارع فهو مباح وما عدا ذلك فهو بدعة محرمة أو مكروهة فيلزم اجتنابها والنهي عنها

بيان الاحتفال بالحمل

وكسوة الكعبة المشرفة ومبدأ ذلك والحكم فيه

ومما أحدث أيضا الاحتفال بالحمل والكسوة الشريفة بالقاهرة .
ففي سادس عشر شوال سنة ٦٧٥ خمس وسبعين وستائة هجرية كما في
حسن المحاضرة للسيوطي نقلا عن ابن كثير . طيف بالحمل وبكسوة
الكعبة المشرفة بالقاهرة وكان يوما مشهوداً . قال السيوطي قلت هذا
مبدأ ذلك واستمر ذلك كل عام الى الآن . ثم قال وفي سنة ٦٨١ احدى
وثمانين وستائة في شعبان طافوا بكسوة الكعبة المشرفة ولعبت بمالك
الملك المنصور أمام الكسوة بالرماح والسلاح وهو اول ما وقع ذلك
بالديار المصرية . واستمر ذلك الى الآن يعمل سنين وببطل سنين اه
وأما الآن فيحتفل مرتان بالحمل أحدهما حال الذهاب الى مكة
والمدينة في أواخر شوال أو أوائل القعدة من كل سنة . والثانية حال
العودة . فيمشي أمامه مشايخ الطرق ومعهم البيارق وكثير من المساكين
فرسانا ومشاة وتزدحم الطرق ازدحاما شديداً ويستقبله في كل مرة
خديوى مصر ونظار الحكومة وكثير من الدوات والعلماء والاعيان
والتجار وغيرهم من ذوى الخييات والرتب فينتظرون مجيء ركب

المحمل في مكان الاستقبال المعد لذلك تحت قلعة الجبل . فاذا وصل اليه طاف الجبل الذي يحمله حول دائرة هناك سبع مرات كما يطوف زوار الكعبة حولها وبعد الفراغ من الطواف يتجه الجبل نحو مكان الانتظار فيقف خديوى مصر والجموع معه حتى اذا وصل مر أمام الخديوى والواقفين معه وخلفه جمال أخرى عليها رجال يتبعون المحمل . فاذا انتهوا تستعرض العساكر فرسانا ومشاة ومعهم سيوفهم وبنادقهم ومدافعهم الجبلية والبقال التي تحمل المدافع والذخيرة . وأما الكسوة الشريفة فيحتفل بها بكان الاستقبال أيضا فتنقل من محل تشغيلها الى ذلك المكان، وهناك يجتمع كثير من العلماء والدوات والأعيان والتجار قبل الغروب . فتمد الموائد وبأ كاون ومنهم من ينصرف ومنهم من يبقى الى ما بعد العشاء الاخيرة . ويكون في ذلك المكان بعض قراء القرآن من ذوي الاصوات الحسنة فيقرؤن ما تيسر من القرآن بعد العشاء ويكون هناك أيضا أشهر رجل مثن بمصر فيقضى ويسمع من أراد السماع من الحاضرين صوته وأصوات الآلات المطربة وتوضع كسوة المحمل على اعوادها ويعرض بعض قطع الكسوة الشريفة على الحيطان للتعرج عليها ويزدحم المكان بالمتفرجين على اختلاف مللهم واديانهم ويختلط الرجال بالنساء . ثم في الصباح يحتفل بها ايضا على وجه ما سبق في الاحتفال بالمحمل وتحمل قطعها على أعناق الرجال لينظرها المستقبلون . ثم يسير ركب الكسوة الى ان يصل بها الى المسجد الحسيني فتوضع هناك . وفيه تتم خياطتها فتبقى الى ان يحتفل بالمحمل حال الذهاب الى الارض الحجازية . فيبعثون بها الى مكة لتكسى بها الكعبة

ومكذا في كل سنة

إذا علمت ذلك تقول أن ما يعمل من الاجتماع والاستقبال والانتظار والملهي أمام الحمل أو الكسوة وعرض ذلك على الناس واستعراض العساكر ونحو ذلك . كل ذلك من البدع المباحة . فإنها مما لم يرد فيها عن الشارع نهى خاص ولا دخلت تحت نهى عام ولا يمتد فاعلموا أنها عبادة . وأما يفعله الناس تعظيماً للكعبة المشرفة وإعلاناً بقرب حلول وقت الحج . خصوصاً وأن مثل هذه الأعمال مما يشوق الناس إلى الحج وزيارة سيد الخلق عليه الصلاة والسلام

وأما ما يفعل من طواف الجبل كما يطوف زوار الكعبة حولها فذلك غير جائز . لأن الطواف قد عرف عبادة في مكان معين . فلا يجوز فعله في غيره خصوصاً وقد جاء الحديث الصحيح أن الطواف صلاة . فعمله الشارع شبهها بالصلاة على وجه المبالغة . فكما لا تجوز الصلاة إلا على الهيئة التي جاءت عن الشارع لا يجوز الطواف الأعلى الهيئة التي أجازها الشارع . وكما لا تجوز الصلاة إلا تعظيماً لله تعالى لا يجوز الطواف إلا تعظيماً للكعبة وحولها .

وبالجملة فالطواف عبادة خاصة . يمكن خاص فلا يجوز أن يفعل في غيره وكذلك اختلاط النساء مع الرجال ونحو ذلك مما يؤدي إلى الفسق وارتكاب الفواحش ظاهرة وباطنة لا يجوز أيضاً . والواجب أن يقتصر الاحتفال على ما هو مباح فقط . وعلى كل حال فالمكان الذي يجتمع فيه العلماء والأمراء مع سائر الخديوي لا يقع فيه إلا ما هو مباح مع المحافظة على الآداب . ولا يلزم من وجود المنكرات في مكان أن يكون

الاجتماع على مباح في مكان آخر منكرا اذا لم يجر الاجتماع على المباح الى فعل ذلك المنكر ويكون مرتبا عليه وبدونه لا يفعل لما قدمناه في حكم الموالد من أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح . فبالاولى يقدم على فعل المباحات .

أما اذا كان الاجتماع على طاعة ليست بفرض او على مباح في مكان لا يترتب عليه فعل المنكر ولا يجر اليه فهو جائز ولا يمنع منه وجود المنكر في مكان آخر لانه لو امتنع الاجتماع على الطاعات غير المفروضة او المباحات لمجرد وجود منكر في مكان آخر بدون أن يجر ذلك الاجتماع الى فعل المنكر لحرم الاجتماع في المساجد ودخول الاسواق للتجارة والبيع والشراء . ولحرمانا السباحة في الارض بل لو كان كذلك لحرمانا السكنى في كل بلد من البلاد لانه لا يمكن أن يتخلو بلد من منكر . فان الارض ما خلت منذ بدء الخليقة ولا تتخلو الى يوم القيامة من منكر يقع فيها . بل أن مبنى عمار الدنيا الى أجلها الذي أراد الله لها على الخير والشر قال تعالى (ونبلوكم بالشر والخير فتنة) وانما الواجب ان يقتصروا في الاحتفال بالحمل والكسوة المشرفة على ما كان مباحا وهو مجرد الاجتماع في مكان الاستقبال والانتظار واستعراض العساكر ونحو ذلك والمشى بالموكب بشرط أن لا يشتمل على ما يفعله الرعاع ومن ينسبون أنفسهم للتصوف ويسمون انفسهم بالصوفية من ضرب الطبول والمزامير وضرب النواقيس . وكذلك يجب على كل قادر على إزالة المنكر أن يزيله وينكر عليه بالقدر المستطاع . اما بيده وإما بلسانه وإما بقلبه . قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا

اهتديتم) أي اذا اهتديتم بأن اجتنبتهم فعل المنكرات ونهيتهم فاعلموا فإلزموا أنفسكم لا يضركم من نذل وذلك لأنه سبحانه وتعالى لا يكلف نفسا الا وسعها وقال تعالى (وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) اي ان عباد الرحمن هم الذين يتواضعون في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يستكبرون واذا خاطبهم السفيهاء وجادلوهم دفعوهم وجادلوهم بالتي هي احسن وقالوا قولا سلاما وقال تعالى (والذين لا يشهدون الزور واذا مروا باللغو مروا كراما) اي وعباد الرحمن هم الذين لا يحضرون الزور والباطل ولا يفعلونه ولا يشاركون فاعليه واذا مروا باللغو والباطل مروا نزهين كراما محمودين قائمين بما وجب عليهم من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقدر المستطاع . وفي الحديث قال ﷺ (مر بالمعروف وانه عن المنكر حتى اذا رأيت شحاً مطاعاً وهوي متبعاً ودنيا مؤثرة واعجاب كل ذي رأى برأيه فمليك بخويصة نفسك)

بيان حكم اجتماع

الناس لسماع القرآن في المنازل وفي المساجد
وغيرها وقت الافراح والمآتم ونحو ذلك

ومما أحدث أيضا اجتماع الناس لسماع القرآن والاحتفال به في المنازل تارة وفي المساجد ونحوها تارة أخرى وقت الافراح والمآتم ونحو ذلك . وهذا كله جائز اذا خلا المجلس عن منكر وتشويش على القاريء

وعن شرب دخان ونحوه من ذوى الروائح الكريهة ولم يكن فى مكان نجس أو محل بالأدب الثلاثة بالقراءة .
قال فى الفتاوى الهندية . ولا بأس بقراءة القرآن راكباً وماشيئاً إذا لم يكن ذلك الموضع معداً للنجاسة فإن كان يكره تحريماً كذا فى القنية . وقال فيها أيضاً ويكره تحريماً أن يقرأ القرآن فى الحمام لأنه موضع النجاسات ولا يقرأ فى بيت الخلاء . وقال فيها أيضاً رجل أراد أن يقرأ القرآن فينبئ أن يكون على أحسن أحواله يلبس صالح ثيابه ويتمتع ويستقبل القبلة . لأن تعظيم القرآن والتفقه واجب اه
وقال الطحطاوى فى حاشيته على مراقى الفلاح . فى الخانية يكره تحريماً قراءة القرآن فى مواضع النجاسات كالمغسل والمخرج والمسلخ وما أشبه ذلك اه . وقال فى منحة البارى يسن للقارىء أن يتوضأ وأن يستاك وأن يقرأ فى مكان نظيف وأن يجلس وأن يستقبل القبلة وأن يتمود جهراً أن جهر بالقراءة فى غير الصلاة . أما فى الصلاة فيسر بالتمود فى الجهرية والسرية وأن ييسل وأن يحسن صوته بحيث لا يخرج عن حد القراءة وأن لا يتكلم فى أثناء القراءة مع أحد وأن لا يضحك وأن لا يعبت وأن لا ينظر الى ما يلهى وأن يجهر إذا لم يكن رياء ولم يؤذ نائماً أو مصلياً وأن يرتل وأن يتدبر ويتفكر فى معانيه قال على بن أبى طالب لا خير فى عبادة لافقه فيها ولا فى قراءة لاتدبر فيها وأن يحضر قلبه فى القراءة بأن يترك حديث النفس وأن يبكى عند القراءة أو يتباكى أن لم يبك عندها بشرط أن لا يكون فى التباكي متصنعاً مرثياً . وأن يقرأ نظراً فى المصحف لأن النظر فيه عبادة أخرى . وحينئذ يجب الوضوء إن دعى الحال لمس المصحف .

بيان حرمة شرب الدخان

ونحو ذلك في مجلس القرآن

ومما يحرم أيضا شرب الدخان في مجلس القرآن الشريف خصوصا اذا كان من القاريء نفسه أو من مجاوره حال القراءة في مجلس القرآن . وكذلك يحرم رفع الصوت في مجلس القرآن والتشويش عليه والاعراض عنه لظاهر قوله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) قال العلامة الشبراوي الشافعي في شرح ورد السحر قال شيخنا محمد السباعي الذي ندين الله عليه حرمة شرب الدخان في مجلس القرآن ولاوجه للقول بالكراهة . فن كان معي فهو معي والافله دين ولي دين . ومما يفيظ واستغيد بالله منه رفع الصوت بالحديث النبوي في مجلس القرآن مع أنه منهي عنه قال تعالى (لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) قال المفسرون أي حديث النبي فالقرآن اولي اه . وبالجملة غرمة شرب الدخان في مجلس القرآن تكاد تكون واضحة لا تخفى على احد منصف لانه من ذوى الروائح الكريهة . وان كان شاربوه لا يدركون ذلك للالاف والعادة فهم كالسنادسية (كساحى المراحيض) لا يشمون رائحة الغائط للالاف وكثرة التكرار . واذا كان العقلاء يرون من الآداب ان لا يشرب الدخان بحضرة مالوك الدنيا وامرائها افلا يرون ذلك محلا بالآداب بحضرة ملك الملوك وفي وقت مناجاته بقراءة القرآن . فان قاريء القرآن يناجى ربه وكم من شئ لا يمنع بغير حضرة الملوك ولكن يمنع بحضرتهم فعلى فرض ان شرب الدخان مكروه في غير مجلس القرآن فهو في مجلس

القرآن لاخلاله بالآداب في حضرة مالك الملك ذي العزة والعظمة والجبروت
محرم . ألا تري ان كثيراً من الأشياء مباح خارج الصلاة ولكنه
يحرم في اثنائها وان لم يبطلها وما ذاك الا لاخلاله بآداب الوقوف بين
يدى الله تعالى في الصلاة . نسأل الله أن يوفقنا للتخلق بالأخلاق الحميدة
وان يؤدبنا بالآداب الشرعية انه قريب مجيب . وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

وكان الفراغ من تبليغ هذا المؤلف في يوم الاثنين سابع شهر
ذي الحجة سنة ١٣٢٩ تسع وعشرين وثلاثمائة والف هجرية .

لا يعدل المرء عن شيء يقرره الا لأمر صحيح ثابت وجلي
اما الظنون وما التما يخلفه فليس يقبله في الناس غير غبي

تم كتاب أحسن الكلام . ويليه الجواب عن وقف الشمس
لبعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام

الجواب عن وقف الشمس

لبعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
سئل الاستاذ الامام المفقور له مؤلف هذا الكتاب عن وقف
الشمس لبعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وحسبها لآخرين فاجاب
رحمة الله عليه جوابا مسددا بالأدلة والبراهين العقلية والنقلية . قال
السائل بعد الديباجة المعروفة

فسروا لنا قوله تعالى (ووهبنا لداود سليمان نعم العبد انه أواب اذ
عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد . فقال انى احببت حب الخير عن
ذكر ربى حتى توارت بالحجاب . ردوها على فطرق مسجى بالسوق
والاعناق) وبينوا لنا ما جاء في ذلك من رد الشمس لسليمان على نبينا
وعليه افضل الصلاة والسلام . وما ورد من انها ردت لنبينا ﷺ
وحبست لعل بن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه . وليوشع
عليه الصلاة والسلام . وكيف التوفيق بين ما ذكر وبين ما قاله علماء
الهيئة في حركات الشمس ونظامها وإنما لا تسكن اصلا في طلوعها
وغروبها الى ان تصل لمستقرها وتكدر وتتكدر النجوم الخ .

فاجاب عليه سحائب الرحمة والرضوان بما يأتى
قبل الخوض في صحة ما قيل في رد الشمس لسليمان ولنبينا عليهما
الصلاة والسلام . وما ورد في حبسها ليوشع وعلبي رضي الله عنه نقول
ان علماء الهيئة قد قالوا ان اليوم النجمى مستوى الزمن دائما وليس
كذلك اليوم الشمسي . لان الارض في بعدها الاقرب تعوق الشمس

بعض شيء عن الظهور في خط نصف النهار. فيكون اليوم حينئذ أزيد من أربع وعشرين ساعة . وإذا كانت الأرض في البعد الأبعد فلا يبلغ أربعة وعشرين ساعة

وهذا يدل على أن الله تعالى لم يجعل اليوم الشمسي مستوي الزمن بل جعله تارة أزيد من أربع وعشرين ساعة. وتارة أقل من ذلك. والمراد اليوم هنا مجموع الدورة اليومية الشاملة الليل والنهار . واناط زيادة اليوم عن أربع وعشرين ساعة بعلّة وقفنا عليها وعلمناها من طريق الحساب . وهي كون الأرض في بعدها الأقرب تعوق الشمس حينئذ على وجه ما ذكر . وإذا جاز عوق الشمس لهذه العلة جاز عوقها لعلّة أخرى يعلمها العليم الخبير . كما يجوز أن يعوقها سبحانه بلا علة أصلا . وعلماء الهيئة إنما قالوا ما قالوه بناء على النواميس الطبيعية المعتادة وأما المعجزات التي جاءت خارقة لمادة الله تعالى وتلك النواميس بل هي مبنية على نواميس خفية لا يطلع عليها البشر . فلامعنى لأن يعترض عليها بمخالفتها لما قضت به النواميس الطبيعية المعتادة . مع إنها دائماً أبدأ باعتبار كونها خارقة لمادة الله تعالى في خلقه لا تكون الا مخالفة لتلك النواميس الطبيعية العادية .

وحينئذ لا إشكال أصلا في كل ما ورد مما ذكر . ويجعل الرد أو الحبس على وجود عائق عائق الشمس عن ظهورها في خط نصف النهار حتى طال النهار وكان أزيد من أربع وعشرين ساعة .

فليس معنى رد الشمس أنها تقهرت واختل سيرها . ولا أن حبسها أنها وقفت عن سيرها وحركتها حتى يناق ما قاله علماء الهيئة . ويخالف

ما ثبت بالبراهين القطعية وما هو ثابت بالمعينة . وحينئذ يحمل الرد
أو الحبس على ما ذكرناه ويؤول الاشكال . ومع ذلك نحن نذكر لك
ملخص ما قاله جمع من المفسرين في ذلك وما له وما عليه فنقول .
قالوا إن سليمان علي نبينا وعليه الصلاة والسلام عرض عليه الصافيات
الجياد من الخيل . والشافن هو الذي يجمع يديه ويسويهما . وأما الذي
يقف على طرف فهو المتخيم كما قال أبو عبيدة . أو أنه الذي يرفع
إحدى يديه أو رجله ويقف على مقدم حافرهما . وعن التهذيب وماتن
اللغة هو الخيم . وقال القتيبي الصافن الواقف في الخيل وغيرها . والجياد
جمع جواد للذكر والأنثى . فاستعرضها فلم تزل تعرض عليه حتى غربت
الشمس . قبل وغفل عن صلاة العصر . وحكي هذا الطبرسي عن علي بن
أبي طالب كرم الله وجهه وقتادة . ثم قال وفي روايات أصحابنا فاته أول
الوقت . وقال الجبائي لم يفته الفرض وإنما فاته نفل كان يفعله آخر
النهار . فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي . وأنه عليه السلام
قال ذلك اعترافاً منه بالاشتغال وندماً عليه وتمهيداً لما يعقبه من الأمر
بردها وعقرها على المشهور . والخير كثر استعماله في المال ومنه قوله
تعالى (إن ترك خيراً وقوله سبحانه وما تنفقوا من خير يعلمه الله
وقوله عز وجل وأنه لحب الخير لشديد) وقال أبو حيان يراد بالخير
الخيال والعرب تسمى الخيل الخير وحكي ذلك عن قتادة . ولعل ذلك
لتعلق الخير بها . ففي الخبر : الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم
القيامة :
وأحببت مضمناً معنى آثرت . وهو ملحق بالحقيقة لشهرته في ذلك .

وظاهر كلام بعضهم انه حقيقة فيه . فهو مما يتعمد بهلى ولكن عدى
هنا بمن لتضمنه معنى الانابة . وجوز حمل أحببت على ظاهرها من غير
اعتبار تضمنه ما يتعمد بهلى وجعل عن متعلقة بتقدير كمرضا وبعبداً .
وهو حال من ضمير أحببت وجوز فى عن ان تكون تعليلية . وسبب
ان شاء الله تعالى .

والذكر قبل المراد به المعنى المصدرى واضافته لفاعله . وقيل المراد
به الصلاة . وقوله حتى توارت بالحجاب متعلق بقوله أحببت باعتبار
استمرار المحبة ودوامها حسب استمرار العرض . أى أنبت حب الخير
عن ذكر ربى . واستمر ذلك حتى غربت الشمس تشبيها لغروبها فى
مغربها بتوارى الخبأة فى حجابها . قالوا وعود الضمير للشمس فى قوله
تعالى توارت من غير سابقة ذكر لها لدلالة العشى عليها والضمير المنصوب
فى قوله تعالى ردوها على . للصفات على ما قاله غير واحد . وظاهر
كلامهم انه للصفات المذكورة فى الآية . ولعلك تختار انه يعود
للخيل الدال عليها الحال المشاهدة . أو الى الخير فى قوله أحببت حب
الخير . لانها بمعنى الخيل .

وانما قلنا ذلك لان (ردوها) من تنمة كلام سليمان عليه السلام
الذى ابتدئ من قوله عليه السلام (انى أحببت حب الخير) وليس
الصفات المذكورة فيه حتى يعود اليها الضمير فى كلامه . بل الصفات
مذكورة فى كلام الله تعالى . وكلام الله تعالى حكاية عن واقعة عرضها
عليه ﷺ والكلام على إضمار القول كما قال النحوى أى قال ردوها
على . فالجمله مستأنفة استئنافاً بيانياً . كأنه قال فإذا قال سليمان . فقليل

قال ردوها على .
وقال أبو حيان لاحاجة لأضمار القول لأن الجملة مندرجة تحت حكاية
القول في قوله تعالى (فقال إني أحببت) إلى آخره وهو وجيه انتهى .
وأقول أنا نسلم أن قوله تعالى (ردوها) من تنمة كلام سليمان عليه
السلام وداخلة في مقوله المحكي بقوله تعالى (فقال إني أحببت حب
الخير) إلى آخره . ولكن لانسلم أن ذلك كله يقتضي عدم عود الضمير
في قوله (ردوها) إلى الصافنات في كلام الله تعالى . وذلك لأنه بعد حكاية
الله تعالى لما قاله سليمان عليه السلام أصبح المحكي والحكاية من كلام الله
تعالى . فالكل كلام واحد ومن القرآن وتجوز الصلاة به حتى لو قرأ
المصلّي قوله تعالى (فقال إني أحببت حب الخير) إلى آخره كان قارئاً
للقرآن ولا تفسد صلاته . ويكفي في سنة القراءة أو واجبها أو فرضها على
الخلافاً المعروف في الفقه من تعيين الفاتحة وسنية ضم سورة أو آية لها
أو وجوب ذلك . أو أن الفرض هو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة .
وقراءة الفاتحة بعينها وضم سورة إليها واجب فقط لا تفسد الصلاة
بتركه إذا أتى بالقدر المأمور . ولا يلزم في المحكي أن يكون محكيًا بلفظه
بل يجوز أن يحكي بمعناه . فيجوز أن يكون سليمان عليه السلام قال (إني
أحببت حب الخير عن ذكر ربي ردوا الخيل على) لكن لما حكى الله
عنه ذلك وتقدم ذكر الصافنات في الحكاية فراءة للإيجاز غير بالضمير
اكتفاء بذكر مرجعه في الحكاية لما ذكرنا من أنهما كلام واحد
صادر من الله تعالى موحى به إلى رسول الله ﷺ وهذا مما لا يشبهه على
أحد . والناء في قوله تعالى (فطلق مسحاً بالسوق والأعناق) فاء

الفصيحة مفصحة عن جملة حذف ثقة بدلالة الحال عليها وايدانا بقاية
سرعة الامتثال . أي ردوها عليه فطلق مسحاً الى آخره . أي شرع
يمسح مسحاً بالسوق والاعناق . أي بسوقها وأعناقها . والباء متعلقة
بالمسح على معنى شرع يمسح السيف بسوقها وأعناقها . وقال جمع الباء
زائدة . أي شرع يمسح سوقها وأعناقها بالسيف . ومسحها بالسيف
قال الراغب كناية عن الضرب . وفي الكشف يمسح السيف بسوقها
وأعناقها يقطعها . يقال مسح علاوته إذا ضرب عنقه . ومسح المسفر
الكتاب إذا قطع أطرافه بسيفه . وعن الحسن كشف عراقيبها وضرب
أعناقها . أراد بالكشف القطع . ومنه الكشف في القاب الزخاف
في العروش . ومن قال بالشين المعجمة فصحت . وكون المراد القطع
قد دل عليه بعض الاخبار . أخرج الطبراني في الاوسط والاسمعيلى
في معجمه وابن مردويه بسند حسن عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ
انه قال في قوله تعالى (فطلق مسحاً بالسوق والاعناق) قطع سوقها
وأعناقها بالسيف وقد جعلها عليه السلام بذلك قرباناً لله تعالى . وكان
تقريب الخيل مشروعاً في دينه . ولعل كشف العراقيب ليتأتى ذبحها
بسهولة . وقيل حبسها في سبيل الله تعالى . وكان ذلك المسح الصادر
منه ومما لها لتعرف انها خيل محبوسة في سبيل الله تعالى . وهو نظير
ما يفعل اليوم من الوسم بالنار . ولا بأس به في شرعنا ما لم يكن في
الوجه . ولعل عليه السلام رأى الوسم بالسيف أهون من الوسم بالنار
فاختاره . أو كان هو المعروف في تلك الأعصار بينهم . على أن كون
المسح بالسيف ليس مذكوراً في الآية . فعلى فرض ثبوت أن المسح كان

بالسيف وحملة على الوسم يقال ما ذكر . ويروي انه عليه السلام لما فعل ذلك
سخر له الريح كرامة له . وقيل انه عليه السلام أراد إتلافها حيث شغلته
عن عبادة ربه عز وجل . وهذا قول باطل . وحاشا رسول الله أن يتلف
مالا محترما بمجرد أنه شغل به عن عبادة ربه وله سبيل آخر بأن يخرج
عن ملكه مع نفع هو أجل القرب اليه عز وجل . على أن تلك الخيل
لم يكن عليه الصلاة والسلام اقتناها واستعرضها بطرا وافتخارا . معاذ
الله تعالى عن ذلك . وإنما اقتناها للاتنفاع بها في طاعة الله تعالى .
واستعرضها ليطلع على أحوالها ليصلح من شأنها ما يحتاج الى الإصلاح .
وكل ذلك عبادة . فغاية ما يلزم انه عليه السلام نسي عبادة لشغله بعبادة
أخرى . وهذا الذي ذكرناه في محل هذه الآية هو المشهور بين الجمهور
ومنه تعلم ان الجمهور لم يتعرضوا في معنى الآية الى ان الشمس ردت
لسليمان عليه الصلاة والسلام أصلا . بل جعلوا الضمير في (ردوها) الى
الصفاء . على أن بعض العلماء أيضا قال ان الضمير في قوله (حتى
توارت بالحجاب) يعود الى الصفاء أيضا لا الى الشمس . قال الجمهور
كما سيأتي . وقيل الضمير في (ردوها) يعود الى الشمس وان الخطاب
للملائكة عليهم السلام الموكلين بها . قالوا طلب ردها لما فاتته صلاة
العصر لشغله بالخيل فردت له حتى صلى العصر . وروى هذا القول
عن علي كرم الله وجهه كما قاله الخفافجي .

وحاصله كما في عمدة القاري على صحيح البخاري ان ابن عباس روى
عنه انه قال سألت علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن هذه الآية . فقال
ما بلغك في هذا يا ابن عباس . فقلت له سمعت كعب الأحبار يقول . ان

سليمان عليه السلام اشتغل ذات يوم بعرض الأفراس والنظر إليها حتى توارت الشمس بالحجاب . فقال ردوها على يعنى الأفراس وكانت أربعة عشر فردوها فأمر بضرب سوقها وأعناقها بالسيف فقتلها . وإن الله سلب ملكه أربعة عشر يوما لأنه ظلم الخيل بقتلها . فقال على رضى الله عنه كذب كعب . لكن سليمان اشتغل بعرض الأفراس ذات يوم لأنه أراد جهاد عدو حتى توارت الشمس بالحجاب . فقال بامر الله تعالى للملائكة الموكبات بالشمس ردوها على يعنى الشمس فردوها عليه حتى صلى العصر في وقتها . وأن أنبياء الله لا يظلمون ولا يرضون بالظلم لأنهم معصومون مطهرون انتهى . ولعله لذلك قال فريق وجعلها قربانا الى آخره .

وقال فريق آخر كان مسح السوق والأعناق باليد اكراما لها . واعترض الإمام الرازى على القول بعود الضمير على الشمس لوجوه . الاول . ان القادر على تحريك الأفلاك والكواكب هو الله تعالى فكان الواجب اللائق بالأدب أن يقول عليه السلام (ردوها) فإن كنت تقول ان الجمع للتعظيم كما في قوله تعالى (رب ارجعوه) قلنا لفظ (ردوها) هنا مشعر بأعظم أنواع الإهانة . فكيف يليق هذا اللفظ برواية التعظيم الثانى . ان الشمس لو رجعت بعد الغروب لكان مشاهدا لكل اهل الدنيا . ولو كان كذلك لتوفرت الدواعى على قتله . وحيث لم ينقله أحد علم فساد . والذي يقول برد الشمس لسليمان يقول هو كردوها ليوشع عليه السلام . أو ردوها لنبينا ﷺ في حديث العير ويوم الخندق حين شغل عن صلاة العصر . وردوها لعل كرم الله وجهه ورضي الله عنه بدعائه

ﷺ فقد روى عن أسماء بنت عميس أن النبي ﷺ كان يوحى إليه ورأسه في حجر على كرم الله وجهه فلم يصل العصر حتى غربت الشمس . فقال رسول الله ﷺ صليت يا علي قال لا . فقال رسول الله ﷺ (اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس) قالت أسماء فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت ووقعت على الأرض وذلك بالصهباء في خير . وهذا الخبر في صحته خلاف . فقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات . وقال أنه موضوع بلا شك . وفي سنده أحمد ابن داود وهو متروك الحديث كذاب كما قاله الدارقطني . وقال ابن حبان كان يضع الحديث .

وقال ابن الجوزي قد روى هذا الحديث ابن شاهين فذكره ثم قال وهذا حديث باطل . ومن تغفل واضعه أنه نظر إلى صورة فضيلة ولم يلح عدم الفائدة فيها . وإن صلاة العصر تصير قضاء ورجوع الشمس لا يعيدها أداء انتهى . وقد أفرد ابن تيمية مصنفًا في الرد على الروافض ذكر فيه الحديث بطرقه ورجاله وأنه موضوع . وقال الامام أحمد لا أصل له . وصححه الطحاوي والقاضي عياض ورواه الطبراني في معجمه الكبير بإسناد حسن كما حكاه شيخ الإسلام ابن العرقي في شرح التقريب عن أسماء أيضا . لكن بالنظر آخر . ورواه ابن مردويه عن أبي هريرة . وكان أحمد بن صالح يقول لا ينبغي لمن سبيله العلم التخلف عن حفظ حديث أسماء لأنه من علامات النبوة . وبعد أن نقل في عمدة القاري ما نقل عن أحمد بن صالح قال وهو حديث متصل ورواه ثقة . وإعلال ابن الجوزي لهذا الحديث لا يلتفت إليه انتهى .

ولكن ماذا يصنع صاحب عمدة القاري فيما قاله الدارقطني وابن حبان والامام احمد وهؤلاء من أكابر رجال التعديل والتجريح ومن يعتمد في تصحيح الأحاديث وقبولها وردّها . وكذلك اختلف في حديث الرد يوم الخندق . فقيل ضعيف وقيل موضوع . وادعى العلامة ابن حجر الهيتمي صحته وما في حديث العير وأظن أنهم اختلفوا في صحته أيضا ليس صريحا في الرد . فان لفظ الخبر انه لما أسري بالنبي ﷺ وأخبر قومه بالرفقة والعلامة التي في العير . قالوا متى يجيء . قال يوم الأربعاء . فلما كان ذلك اليوم أشرقت قر يش ينتظرون وقد ولي النهار ولم يجيء فدعا رسول الله ﷺ فزيد له في النهار ساعة وحبت الشمس . والحبس غير الرد . ولو كان هناك رد لأدركه قر يش ولقالوا فيه ما قالوا في انشقاق القمر ولم ينقل . وقيل كأن ذلك كان بركة في الزمان نحو ما يذكره الصوفية مما يعبرون عنه بنشر الزمان . وان لم يتعقله الكثير . وكذا ما كان ليوشع .

فقد جاء في الحديث الصحيح لم تحبس الشمس على أحد إلا ليوشع ابن نون والقصة مشهورة . وهذا الحديث الصحيح عند الكل يعارض جميع ما تقدم . وتأويله بان المراد لم تحبس على أحد من الانبياء غيري إلا ليوشع . وبالترام ان المتكلم غير داخل في عموم كلامه بعد تسليم قبوله لا يبنى معارضة خبر الرد لسليمان عليه السلام . فانه بظاهره يستدعي نفي الرد الذي هو أعظم من الحبس له عليه السلام .

وبالجملة القول برد الشمس لسليمان عليه السلام غير مسلم وعدم قولي بذلك ليس لامتناع الرد في نفسه كما يزعمه الفلاسفة . بل لعدم ثبوته

عندى . والدوق السليم بأبى حمل الآية على ذلك لنحو ما قاله الرازي
ولغيره من تعقيب طلب الرد بقوله تعالى (فطلق) الى آخره . ثم ما
قدمنا نقله من وقوع الصلاة بعد الرد قضاء هو ما ذهب اليه البعض .
وفي تحفة العلامة ابن حجر الهيتمي لو عادت الشمس بعد الغروب عاد
الوقت كما ذكره ابن العباد . وقضية كلام الزركشى خلافه ، وأنه لو تأخر
غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت
موجودة انتهى . وما ذكره آخره بعيد وكذا أولا . فالأوجه كلام
ابن العباد . ولا يضر كون عودها معجزة له عليه السلام لأن المعجزة نفس
العود . وأما بقاء الوقت بعودها بحكم الشرع . ومن ثم لمعادت صلى
على كرم الله وجهه العصر أداء بل عودها لم يكن إلا لذلك انتهى .

قال الألوسي بعد ذكره ماسبق . ولا يحضرني الآن ما لأصحابنا الحنفية
في ذلك . بيد أني رأيت في حواشي تفسير البيضاوي لشهاب الدين
الخنفاجى من أجله الأصحاب أنه ادعى أن الظاهر أن الصلاة بعد الرد أداء .
ثم قال وقد بحث الفقهاء فيه بحثا طويلا ليس هذا محله انتهى . وأقول في
صحیح البخارى عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ (غزا نبي من
الأنبياء فقال لقومه لا يتبعنى رجل ملك بضع امرأة وهو يريد أن يبنى
بها ولما بين بها ولا أحد بنى بيوتا ولم يرفع سقوفها ولا أحد اشترى
غنا أو خلقات وهو ينتظر ولادها فغزا فدنا من القرية صلاة العصر أو
قريبا من ذلك فقال للشمس انك مأمورة وأنا مأمور اللهم اجبها علينا
فجبت حتى فتح الله عليه) انتهى المقصود من الحديث .
قال في عمدة القارى والحديث أخرجه البخارى أيضا في النكاح .

وأخرجه مسلم في المغازي . قال ابن اسحاق هذا النبي هو يوشع بن نون
ولم تحبس الشمس الا له ولنبينا ﷺ صبيحة الاسراء حين انتظر العير
التي أخبر ﷺ بقدمها عند شروق الشمس في ذلك اليوم ثم ساق
القصة ثم قال . وعن السدي ان الشمس كادت تغرب قبل ان يقدم ذلك
العير فدعا الله عز وجل فخبسها حتى قدموا بها وصف لهم . قال فلم تحبس
الشمس على أحد الا عليه ذلك اليوم وعلى يوشع بن نون رواه البيهقي .
قلت حبست أيضا في الخندق حين شغل عن صلاة العصر حتى غابت
الشمس فصلاها . ذكره عياض في اكمال . وقال الطحاوي رواه ثقاته .
ووقع لموسى عليه الصلاة والسلام تأخير طلوع الفجر . روي ابن
اسحاق في المبتدا من حديث يحيى بن عروة عن أبيه ان الله عز وجل
أمر موسى عليه الصلاة والسلام بالمسير ببني اسرائيل وأمره بحمل
تابوت يوسف ولم يدل عليه حتى كاد الفجر يطلع . وكان قد وعد بني
اسرائيل ان يسير بهم اذا طلع الفجر فدعا ربه ان يؤخر طلوعه حتى
يفرغ من أمر يوسف ففعل الله عز وجل ذلك . ونبهوه ذكر الضحاك
في تفسيره الكبير ثم ساق ما روته أسماء بنت عميس . وما روي عن ابن
عباس عن علي بن أبي طالب فيما وقع لسلطان علي عليه السلام وجه ما سبق
هذا حاصل ما قاله العلماء في هذا الموضوع لكن مقتضى ما قاله ابن
اسحاق ان حبس الشمس لنبينا كان صبيحة الاسراء حين انتظروا العير
التي أخبر ﷺ بقدمها عند شروق الشمس في ذلك اليوم . ومقتضى
قول السدي ان الشمس كادت تغرب قبل ان يقدم ذلك العير فدعا الله
فخبسها ان ذلك كان قبيل غروب الشمس والقصة واحدة

وشرح الزيلعي في شرحه على الكثر عند الكلام على اختلاف المطالع .
هل اذا عادت بعد غروبها يرتفع ويزول الغروب عن الأفق الذي غربت
فيه بعد تنقعه ويرتفع ويزول الطلوع أيضا عن الأفق الذي طلعت فيه
وقت ان غربت . لو قلنا بذلك لخالفنا مقتضى البراهين القاطعة وأنكرنا
ما هو ثابت بالمعينة . وقلنا بوقوع ما هو محال عند العقل بالبراهين .
فان حركة الشمس من المشرق الى المغرب كل يوم على وجه الدوام
والاستمرار سواء قلنا انها حركة قسرية تابعة لحركة الفلك الأعظم أو
ظاهرة تابعة لحركة الأرض مشاهدة . كما ان مقتضى الآيات الناطقة
بان الشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمر الله تعالى يخالف ظاهر
هذه الأحاديث . ومن هذا الذي قلناه تبين ان هذه الأخبار
الواردة برد الشمس أو حبسها لكونها مخالفة لما يقتضى خلافها من
العيان ومن الآيات القرآنية يجب تأويلها وردها الى ما هو ثابت باليقين .
على أنك قد علمت انها كلها ما عدا حديث حبس الشمس ليوشع عليه
السلام مطعون فيها ويختلف في صحتها بل وفي وضعها وعدمه .
وأما حديث يوشع فلا طعن فيه بل هو صحيح عند الكل فهو في
الصحة كحديث أبي ذر في السجود . وقد علمت أنهم أولوه لخالفته لما
يقتضى خلافه مما هو معان ومشاهد . فوجب تأويل حبس الشمس
ليوشع عليه السلام . اما بما قدمناه قريبا أو بما قالوه من ان المراد
بالحبس حصول البركة في الزمان بمعنى ان الله يوفق العبد فيعمل العمل
الكثير في الزمن القليل ونحو ذلك .
ومع هذا كله فالأخبار التي وردت كلها أخبار آحاد لا فرق بين

الصحيح منها وغير الصحيح . وقد قال الامام الرازي عملا بقاعدة أصولية . وهي ان الحوادث التي تتوفر الدواعي على نقلها لا يقبل فيها إلا الخبر المتواتر . وأما الأحاد فلا تقبل وإن كان الخبر صحيحا . وذلك لان الحديث المروي آحادا في تلك الحوادث التي تتوفر الدواعي على نقلها يكون منقطعاً في المعنى . لان الشمس لو رجعت بعد الغروب لكان مشاهدا لكل أهل الدنيا . ولو كان كذلك لتوفرت الدواعي على نقله . وحيث لم ينقله أحد علم فسادُه انتهى . قال ذلك في رواية رد الشمس لسايمان ومثل ذلك يقال فيما نقل آحاداً كبقية الأحاديث حتى حديث حبس الشمس ليوشع عليه السلام فيجب رده أو تأويله على وجه ما ذكره . والأولى تأويله لما فيه من العمل بالدليلين العقلي والنقلي . ولا شك ان باب التأويل في مثل ذلك أوسع من مدار الشمس

وأما ما قاله العلامة ابن حجر من انه اذا عادت الشمس عاد الوقت كما ذكره ابن العباد وان قضية كلام الزركشي خلافه فغير ظاهر لأن موضوع كلام ابن العباد فيما لو عادت الشمس بعد غروبها حقيقة كما هو موضوع مسألة رد الشمس بعد الغروب وبما لا شك فيه ان الشمس اذا غربت حقيقة فقد دخل وقت المغرب حقيقة وخرج وقت العصر ثم عاد وقت العصر بعود الشمس بدليل انه لو صلى المغرب بعد عود الشمس لكانت الصلاة قبل وقتها فلا تصح على ما يقوله ابن العباد . وموضوع كلام الزركشي فيما لو تأخر غروب الشمس عن وقته المعتاد ، بأن كان المكلف في البلاد التي يطول فيها النهار بحيث يكون وقت المغرب في أقرب البلاد المعتدلة الى البلد الذي فيه المكلف يوافق وقت طلوعها في

ذلك البلد الذي هو فيه فيتأخر فيه الغروب عن وقته في أقرب البلاد المعتدلة اليه . ومتى قدر له في ذلك البلد حسب المعتاد في أقرب البلاد المعتدلة اليه . فلا شك في خروج وقت العصر ودخول وقت المغرب عند دخول الوقت الذي قدره المغرب . وشتان بين ما نحن فيه من فرض عود الشمس بعد غروبها حقيقة في وقتها المعتاد فيه غروبها في البلاد المعتدلة وبين طول مكث الشمس فوق سطح الأرض الذي يطول به النهار ويقصر به الليل عن المعتاد فيهما في البلاد المعتدلة . فيتأخر الغروب بل والزوال وبلوغ ظل كل شيء مثله أو مثليه عن المعتاد في البلاد المعتدلة . فان المكث في هذه البلاد يقدر الاوقات لكل هذه الصلوات بما يوافق الاوقات في أقرب البلاد المعتدلة كما هو معلوم ومقرر في كتب الفقه .

وقال قوم ان الضمير في قوله تعالى (حتى توارت بالحجاب) يعود الى الخيل كضمير « ردوها » واختاره جمع وعليه قيل الحجاب هو اصطبلاتها أي حتى دخلت اصطبلاتها . وقيل حتى توارت في المسابقة بما يحجبها عن النظر . وبعض من قال بارجاع الضمير للخيل جعل (عن) للتعليل ولم يجعل المسح بالسوق والاعتناق بالمعنى السابق . فقالت طائفة عرض على سليمان الخيل وهو في الصلاة فأشار اليهم اني في الصلاة فأزالوها عنه حتى أدخلت في الاصطبلات . فقال لما خرج من صلاته (اني أحببت حب الخير) أي التي عندهم في الآخرة بسبب ذكر ربي . كما أنه يقول شغلني ذلك عن رؤية الخيل حتى دخلت الاصطبلات ردوها على فطلق يمسح أعراقها وسوقها بحبة لها وتكرها . ويروى ان

المسح كان لذلك عن ابن عباس والزهرى وابن كيسان ورجحه الطبرى .
ثم ساق الالوسى هنا كلاما طويلا يتعلق بهذا الموضوع وغيره مما
لا حاجة لنا به فيما نحن بصدده .
والذي يميل إليه ذو العقل السليم والطبع المستقيم ان الضمير في قوله
تعالى (توارت) وفي قوله جل شأنه (ردوها) الى الخيل معنا لتشتيت
الضمير . ولانه متى ذكر في الكلام ما يصح أن يرجع اليه الضمير
المذكور فيه كان الأولى ارجاعه اليه . ولا حاجة الى تكلف شئ آخر
خصوصا وان هذا أليق بجزالة القرآن وأخذ كلماته بمعجزاتها . وعلى كل
حال فقد علمنا ان هذه الآية لاتعرض فيها على قول الجمهور الذي هو
أرجح الأقوال لرد الشمس . وان ضمير (ردوها) انما هو للخيل فنأخذ
به في ذلك . لكننا نخالفهم في ضمير (توارت بالحجاب) فنجعلها عائدا
للخيل أيضا كما قال به قوم واختاره جمع لما ذكرناه ، وأما الاخبار التي
وردت في رد الشمس أو حبسها فقد علمت حالها بما لها وعليها وما قيل
وقلناه فيها فخذ هذا التحقيق الذي لا تراه في غير هذه العجالة والله
الموفق وهو العالم بالخير اهـ

بيان الخطأ والصواب الواقع في هذا الكتاب

ص	سطر	خطأ	صواب	ص	سطر	خطأ	صواب
٢٦	١٤	فيه	فيه	٣٢	٢	فاليستغفر	فليستغفر
٢٦	١٨	المرتفع	المرتفع	٤٧	٤	صاحبه	صاحبه
٢٨	١٢	ققط	ققط	٤٧	١٠	اليدع	البدع
٣٠	٩	فائلة	فائلة				

فهرس

كتاب أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام وجواب المؤلف عن وقف الشمس لبعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

ص

المقدمة ٢

بيان الأسئلة التي وردت علينا ٢

٤ بيان الأصل في الأحكام الشرعية وأنها تؤخذ من الأدلة الأربعة وإن النصوص متناهية والحوادث غير متناهية وكيفية أخذ الأحكام من النصوص

٦ بيان أن كل ما يتجدد من الحوادث يرجع في معرفة حكمه إلى قواعد الشرع وتقسيم أحكام ذلك إلى بدعة محرمة ومكروهة وفرض ومندوب وما يتعلق بذلك

١٣ حديث إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لغوت وما يتعلق بذلك من خلاف عند العلماء في مبدأ تحريم الصلاة والكلام يوم الجمعة وحكم الترقية للتمعارفة الآن

١٧ حكم قراءة سورة الكهف يوم الجمعة على الوجه المتعارف الآن وفيه حكم الاجتماع على الخير نحو الصلاة والسلام عليه ﷺ وقراءة قصة المعراج فضائل نصف شعبان وليلة القدر ومولد المصطفى ﷺ وما يفعله العامة في ذلك مما لا يجوز

٢٢ حكم الأذان بين يدي الخطيب يوم الجمعة وأنه المتوارث وفيه إبحاث شريفة تتعلق بذلك وبيان حكم الأذان عند دخول الوقت خارج المسجد وأذان الاثنين

ص	
٢٧	حكم رفع الصوت من المشيعين للجنائز وفيه إبحاث شريفة
٢٩	بيان أن فعل البدع المذمومة في المواضع التي يجتمع فيه العلماء وسكوتهم لا يصلح دليلاً على الجواز وإن السكوت محجوج بكلام الله ورسوله
٣٠	بيان الحكم في قول بعض الناس إن كوننا من السنة وأهلها ونحو ذلك وفيه تفصيل جميل لحكم المجادلة
٣٢	حكم التبليغ خلف الإمام
٣٢	حكم زيادة الصلاة والسلام عليه ﷺ بعد الأذان ومبداً وفيه تحقيق دقيق
٣٤	حكم النداء المسمى بالأولى والثانية يوم الجمعة قبل دخول الوقت وأن له أصلاً في الشرع وبيان الأذان قبل دخول وقت الفجر وخلاف الأئمة في ذلك
٤٤	حكم الموالد ومبدأ إحداثها وما كان يعمل فيها وما قاله العلماء في حكم المولد النبوي وبيان الحق في ذلك وفي باقي الموالد
٤٥	بيان ما كان يعمل في الموالد زمن الفاطميين
٤٩	بيان ما كان يعمل مظهر الدين صاحب أربل بمولد النبي ﷺ
٥٥	بيان الاحتفال بالحمل وكسوة الكعبة المشرفة ومبدأ ذلك والحكم فيه
٥٩	بيان حكم اجتماع الناس لسماع القرآن في المنازل وفي المساجد وغيرها وقت الأفراح والمآتم ونحو ذلك
٦١	بيان حرمة شرب الدخان ونحو ذلك في تجلس القرآن
٦٣	الجواب عن وقف الشمس لبعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

كتاب

حجة الله على خليفته

(في بيان حقيقة القرآن وحكم كتابته وترجمته)

تأليف

الاستاذ العلامة الكبير صاحب الفضيلة

الشيخ محمد بن حنين المطيع مفتي الديار المصرية سابقاً

كل نسخة لم يكن عليها ختم رئيس جمعية الازهر العلمية
تعد مسروقة ويعاقب بائعها وحاملها قانوناً

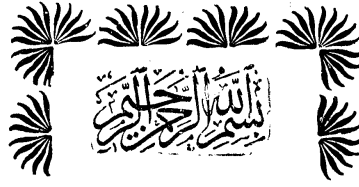
ثمان النسخة ٣ ثلاثة قروش صاغ

حقوق هذه الطبعة محفوظة لجمعية الازهر العلمية

طبع هذا الكتاب على نفقة جمعية الازهر العلمية

الطبعة الأولى ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م

المطبعة اليوسفيه بإشراف محمد علي بدر ب العوام ١٨ بمصر



الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً
فما لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون
الصالحات أن لهم أجراً حسناً ما كثين فيه أبداً وأشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له تفضل على عباده بجعل آيات ذلك
الكتاب بينات جليات بالعربية المبينة ليخرجهم بها من الظلمات
إلى النور ويشقى صدور قوم مؤمنين . وأشهد أن سيدنا ونبينا
محمدًا عبده ورسوله ختم الله به الرسالة وأتم به النعمة وأكمل به
الدين وهدى به من الضلالة وبصر به من العمى . اللهم صل وسلم
وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين . أما
بعد فيقول الفقير إلى الله تعالى الغني به عن سواه محمد بن الشيخ
بخت المطيعي الحنفي عفا الله عنه وأدام عليه نعمة الأمان وثبته

بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة .
اني لما رأيت كثيراً من الناس في هذا العصر يخوضون في
مسائل لا يحسنونها ويردون موارد لا يعرفون كيف يصدرون
عنها ويتورطون في أمور لا يقدرّون على التخلص منها خصوصاً
ما ابتلوا به اليوم من فتنة القول في القرآن وترجمته وما يتعلق
بلفظه وكتابته وأسلوبه ومعناه . وخطب كثير منهم فيها خطب
عشواء وجرت أقلامهم في ثنايا القول بخلط الباطل بالحق ولبس
العلم بالجهل وسندوا بعض قولهم بما زعموه حجة من قول الامام
الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه مما لم يحسنوا فهمه وغلب عليهم
الهوى فوضعوه في غير موضعه واتخذوا منه على خطبهم حجة
وهو عنه بمعزل وكان ذلك منهم بغير علم ولا هدى ولا كتاب
منير . وحين رأيت ذلك وأيقنت ما يستتبعه من فتنة وما يتلوه
من محنة إذا تركت وشأنها أتت على كثير من أصول الدين وعم
الناس بذلك فوضى وخيمة العاقبة وفساد عظيم . فالت بعضهم
قال منكراً وادعى زوراً . إذ زعم أن القرآن أو بعضه أساطير
الاولين . وقال آخر انه من نثر الجاهلية أو فيه نوع من الشعر .
وزعم بعضهم انه يجوز أن يقرأ بغير اللغة العربية المنزلة وأن

يكتب بحروف وكتابة غير الحروف التي كتب بها في المصحف العثماني . والكل يعرف بما لا يعرف والله من ورائهم محيط بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ . وهو فوق طوق عقول البشر في أ-لوه ولفظه ومعناه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد . فكان حقاً على أن أقول في هذا الموضوع كلمة أدفع بها عن القرآن هذه القرى واعتد نفسي بها في زمرة المجاهدين لأعلاء كلمة الله . وكلمة الله هي العليا وإن كره المبطلون ولعلها تكون باذن الله تعالى هي القول الفصل عند ذوى العقول والفضل فأقول بالله أستعين وعليه أتوكل وهو حسبي وكفى به هادياً ونصيراً وعاصماً من الزلل والخلل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقد سميت (حجة الله على خلقته في بيان حقيقة القرآن وحكم كتابته وترجمته) وقد رتبته على مباحث - المبحث الاول ان الله تعالى نسب لنفسه كلمات وأقوالاً وتكليمات وتكلمات . المبحث الثاني في بيان ما ينسب به الكلام لمن تكلم به . المبحث الثالث في انزال القرآن والبحث عن حقيقته ومسماه . المبحث الرابع في اختلاف الفقهاء في قراءة القرآن بلغة اخرى في الصلاة عند العجز . المبحث الخامس في ترجمة القرآن وما يتعلق

بذلك . المبحث السادس في كتابة القرآن . المبحث السابع في القسم الثاني من الترجمة وهي الترجمة التفسيرية . المبحث الثامن في الأحرف السبعة وأنها ليست بترجمة . المبحث التاسع في الخاتمة

المبحث الأول

﴿ إن الله تعالى نسب لنفسه كلمات وأقوالاً وتكليمات وتكلمات ﴾
اعلم إن الله تعالى نسب لنفسه كلمات حيث قال (قل لو كان البحر مدداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً) وقال عز وجل (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) إلى آيات أخر وأحاديث كثيرة تدل على نسبة الكلمات إليه تعالى كما أنه نسب إلى نفسه قولاً . فقال عز من قائل (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني الآية) وقال (لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون) وقال (ما يبدل القول لدى وما أنا بظلام للعبيد) إلى آيات أخر وأحاديث تدل على ذلك أيضاً . ولا شك أن القول والكلام والكلمات عبارة عن معنى واحد . وكذلك وصف نفسه بالتكليم المؤكد بالتكليم

فقال (وكلم الله موسى تكليما) فوصف نفسه أيضا بالتكلم
فقال جل شأنه (فلما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) وقال (تلك
الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم
درجات) وقد ذكر في غير آية من كتابه نفس الكلام الذي
تكلم به سبحانه مع موسى وغيره فقال (يا موسى إني أنا ربك
فاخرج نعليك إنك بالواد المقدس طوى وأنا اخترتك فاستمع
لما يوحى إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري)
وقال عز وجل (يا موسى إني اصطفيتك على الناس برسالاتي
وبكلامي فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين) إلى آيت آخر .
فهذا كلام سنده موسى باسماع الحق إياه بلا ترجيح كان بينه
وبين ربه . دله بذلك على ربوبيته وهداه به إلى وحدانيته وأمره
فيه بعبادته وإقامة الصلاة لذكره . وأخبره فيه أنه صنعه لنفسه
واصطفاه لرسالاته وبكلامه . وبنحو هذا وردت أحاديث تدل
على ذلك وقد قال الله تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو
من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء) ومن
هذا يعلم أن لله كلمات وأقوالا وتكليما وتكلما وأن تكليمه
للشعر إما أن يكون بطريق الوحي أو من وراء حجاب أو

بارسال رسول فيوحى إلى المرسل إليه بأذن الله ما يشاء . وهذا ظاهر في حصر التكليم في ثلاثة أقسام . الاول الوحي . والمراد به الاتقاء في القلب سواء كان في اليقظة أو في المنام وهو اعم من الالهام . فان الأنحاء إلى أم موسى الهام فلما الأنحاء إلى ابراهيم عليه السلام في بعض الاشياء فهو القاء في القلب في المنام وليس الهاما . وأنحاء الزبور القاء في اليقظة وليس بالهام . والفرق بين الالهام والاتقاء ان الالهام لا يستدعى صورة كلام نفساني . بل قد وقد . وأما اللفظي فلا . وأما أنحاء الزبور فيستدعيه .

والثاني اسماع الكلام من غير أن ينظر السامع من يكلمه كما كان لموسى وهو كلام بلا واسطة وهو المراد بقوله سبحانه وتعالى (أو من وراء حجاب) والقسم الثالث إرسال الملك كالتغالب من حال نبينا ﷺ وهو حال كثير من الانبياء عليهم السلام . فلما الوحي بالمعنى الاول فهو باق في أمة محمد ﷺ وأما بالمعنى الثاني والثالث فقد انقطع بعد النبي ﷺ فيما يختص بالتشريع وما يتعلق به . وأما إرسال الملائكة لتبشير المؤمنين ونحوه عند الموت وعند اخبار الميت وعند البعث وفي الدنيا على القول الاظهر فهو باق أيضا كما قال تعالى (ان الذين قالوا ربنا الله ثم

استقاموا تنزل عليهم الملائكة الاتخافوا ولا تحزنوا الآية)
واللوحى بالقرآن طريقان احدهما أن النبي ﷺ ينخلع من البشرية
الى صورة الملكية فيأخذ عن جبريل . والثاني أن ينخلع الملك
من الملكية الى البشرية حتي يأخذ الرسول عنه والأول أصعب
الحالين

المبحث الثاني

في بيان ما ينسب به الكلام لمن تكلم به
إعلم أن جميع الكلمات العربية مركبة من حروف المعجم
ا ب ت ث الخ . وجميع الجمل العربية مركبة من تلك الكلمات
وكل كتاب يؤلفه مؤلفه باللغة العربية فهو مؤلف من هذه
الجمل العربية فكانت حروف الهجاء مفرقة أجزاء للكلمات
والكلمات أجزاء للجمل والجمل أجزاء لذلك الكتاب المؤلف منها .
فكما أن الذى تكلم بجميع حروف الهجاء مفرقة لا ينسب اليه
أنه تكلم بالكلمات المركبة منها إلا إذا كان هو الذى ركب تلك
الكلمات من الحروف ورتبها بملكته وترتيبه والذى يتكلم بجميع
الكلمات العربية مفردة لا ينسب اليه أنه تكلم بالجمل التي تركبت

منها إلا إذا كان هو الذي ركب الجمل من تلك الكلمات كما ذكر
كذلك الذي يتكلم بالجمل مفرقة من غير تأليف وترتيب لا ينسب
إليه الكتاب إلا إذا كان هو الذي ركبه من الجمل ورتبه وألفه
بترتيبه وملكته الخاصة به لجميع الكتاب المذكور إنما ينسب
له لما ذكر وإن كان غيره نطق ببعض جملة التي تتركب منها
مفرقة أو مجتمعة . وأنه لمعلوم بالضرورة أن لكل متكلم ملكة
يتمكن بها من ترتيب كلامه في نفسه بلا حرف ولا صوت ثم يعبر
عن هذا الكلام النفسى بالكلام اللفظي . وبهذا الاعتبار يكون
من الكلام اللفظي الذي رتبه لفظاً على وفق ما رتبه في نفسه
ملكه كلامه ولا ينسب إلى غيره ولو تكلم به ألف متكلم . وعلى
سبيل التمثيل والتقريب للفهم نقول . إن لله صفة أزلية تسمى
صفة الكلام قائمة بذاته العلية مضادة للسكوت والآفة والله تعالى
رتب بهذه الصفة كلامه النفسى الأزلى بلا حرف ولا صوت
ثم لما بعث الله محمداً ﷺ أنزل عليه ألفاظ القرآن الكريم
على لسان جبريل بهذا الترتيب الخاص على وفق الكلام النفسى
الذى ليس بحرف ولا صوت . وتكلم الرسول ﷺ بالفاظ
القرآن مرتبة كما سمعها من جبريل وتكلمت بها الأمة

كما سمعها من النبي ﷺ وتلقاها تواترا فكان جميع القرآن بهذه
الالفاظ وهذا الترتيب هو كلام الله وكتابه المنزل على محمد ﷺ
قال المحقق الدواني ان كلام الله هو الكلمات التي رتبها الله في
علمه الازلي بصفته الازلية التي هي مبدأ تأليفها وترتيبها .
وهذه الصفة قديمة وتلك الكلمات المرتبة أيضاً بحسب وجودها
العلمي أزلية . بل الكلام والكلمات كسائر الممكنات بحسب
وجودها العلمي . وليس كلام الله الا ما رتبته الله تعالى بنفسه
من غير واسطة والكلمات لانعاقب بينها في الوجود العلمي
حتى يلزم الحدوث وانما التعاقب بينها في الوجود الخارجي وهو
بحسب هذا الوجود كلام لفظي . ثم قال المحقق المذكور . ولا
يلزم على ذلك ما رتبته المصنف على متقدمي الاشاعرة فان
المتحدث به حينئذ كلام الله تعالى وانكار كون ما بين اللفظين
كلامه تعالى يكون كانكار كون ما بين أوراق ديوان الحافظ
كلام الحافظ . فيكون كفرا في حق القرآن إذ ليس معنى كون
هذا المكتوب كلام الله تعالى إلا أن ذلك الكلام موجود
بالوجود اللفظي . ولا يخفى أن التأمل الصادق يشهد بحقيقة
هذا المقال بعون الملك المتعال اه ملخصا . ولا شك أن

ما يقرأه كل واحد منا هو بالحقيقة عين مرتبه الله سبحانه وتعالى
بنفسه قطعاً. فالقرآن كلام الله اسم لهذا المرتب المخصوص بعينه
لان التمايز على ماهو الحق انما هو باخل فهو تمايز اعتبارى
فقط والتمايز الاعتبارى والتعاقب حصل من التلفظ والقراءة
الحادثة. فالحق ان الترتيب الزمانى انما هو فى التلفظ الحادث
دون الكلمات النفسية المرتبة اذ لا فانه لا تعاقب فيها وعدم
تحقق الترتيب بغير الزمان فينا لا يدل على عدم تحققه فى حقه
تعالى. والتقييد بالزمان الماضى والحال والمستقبل انما يكون
بالنسبة للمخلوقات التى يتقيدون بالزمان. اما بالنسبة للبارى
جل شأنه المتعالى عن الزمان والمكان فلا لأن جميع الكائنات
حاضرة فى علمه تعالى معلومة بكلياتها وجزئياتها وترتيبها فى
الوجود علماً حضورياً لا تغيب عنه أصلاً (ولا يعزب عن
ربك مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء) فاذن ما يقرأه كل
واحد منا هو فى الحقيقة عين مرتبه الله سبحانه وتعالى بنفسه
قطعاً. ولفظ القرآن ليس موضوعاً لواحد مما يقرأه كل واحد
مننا بل هو موضوع للحقيقة الواحدة فى جميع أفرادها. ألا
ترى ان عدم وضع لفظ الانسان لزيد مثلاً بخصوصه لا ينفى

اطلاقه عليه حقيقة ووضعها للحقيقة الواحدة في جميع أفرادها

المبحث الثالث في انزال القرآن

﴿والبحت عن حقيقته ومسامه﴾

لعل ان انزال القرآن ان كان المراد به الصفة القائمة بذات مولانا جل شأنه فعنناه ان يوجد الله الكلمات النفسية الازلية المرتبة أزلا بها بوجودها اللفظي فتكون ملفوظة بالحروف الدالة على تلك الكلمات النفسية التي رتب بتلك الصفة وكتابتها في اللوح المحفوظ ثم انزلها على محمد ﷺ وان كان المراد بها الانفاظ المنزلة فانزله مجرد اثباته في اللوح المحفوظ او المراد بانزله اثباته في السماء الدنيا بعد الاثبات في اللوح المحفوظ . وقيل في المنزل عليه ﷺ ثلاثة أقوال . أحدها انه اللفظ والمعنى وان جبريل حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزل به . الثاني ان جبريل انما نزل بالمعاني خاصة وان النبي ﷺ علم تلك المعاني وعبر عنها بلغة العرب وتمسك قائل هذا بظاهر قوله تعالى (نزل به الروح الامين على قلبك) والنازل على القلب إنما هو المعاني . والثالث ان جبريل اتى اليه المعنى فعبر عنه بهذه

الالفاظ بلغة العرب وان أهل السماء يقرأونه بالعربية ثم انه
نزل به كذاك بعد ذلك . ويؤيد أن جبريل تلقفه سماعا من الله
تعالى ما أخرجه الطبراني في حديث النواس بن سيمان مرفوعا
(إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف .
فاذا سمع بذلك أهل السماء صمقوا وخروا سجدا فيكون أولهم
يرفع رأسه جبريل . فيكلمه الله بوحيه بما أراد فينتهي به على
الملائكة فكلما مرَّ بسما سألهم أهلبا ماذا قل ربنا فيقول قل
الحق فينتهي به حيث أمر) وما أخرج ابن مردويه من حديث
ابن مسعود يرفعه (إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء صلصلة
كصلصلة السلسلة على الصفوان فيفزعون ويرون انه من
أمر الساعة) وأصل الحديث في الصحيح وفي تفسير التيسابوري
قال جماعة من العلماء . نزل القرآن جملة في ليلة القدر من
ال لوح المحفوظ الى بيت العزة فحفظه جبريل وغشى على أهل
السموات من هيبة كلام الله فربهم جبريل وقد أفاقوا وقالوا
ماذا قال ربكم قال الحق يعني القرآن . وهذا هو معنى قوله تعالى
(حتى اذا فزع عن قلوبهم) فأتى به جبريل الى بيت العزة فاملاه
على السفارة الكتبة يعني الملائكة . وهو معنى قوله تعالى (في

أبدي سفره كرام بررة) قال الجويني . كلام الله المنزل قسيان .
قسم قال الله لجبريل قل للنبي الذي أنت مرسل اليه . ان الله
يقول افعل كذا وكذا وأمر بكذا وكذا ففهم جبريل ما قاله
ربه ثم نزل على ذلك النبي وقال له ما قاله ربه ولم تكن العبارة
تلك العبارة كما يقول الملك لمن يثق به . قل لفلان يقول لك
الملك اجتهد في الخدمة واجمع جندك للقتال فان قل الرسول
يقول لك الملك لا تتهاون في خدمتي ولا تترك الجند تتفرق
وحثهم على المقاتلة لا ينسب إلى الكذب ولا إلى التقصير
في اداء الرسالة . والقسم الآخر قال تعالى لجبريل اقرأ على النبي
هذا الكتاب فينزل جبريل بكلام من الله من غير تغيير
كما يكتب الملك كتابا ويسلمه إلى أمين ويقول اقرأه على
فلان فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفا اه قال السيوطي : القرآن
هو القسم الثاني . والقسم الاول هو السنة كما ورد أن جبريل
كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن . ومن هنا جاز رواية السنة
بالمعنى . لان جبريل اداها بالمعنى . ولم تجز القراءة بالمعنى لان
جبريل اداها باللفظ ولم يبح له إيجازه بالمعنى . والسري في ذلك ان
المقصود منه التعبد بلفظه والاعجاز به فلا يقدر واحد أن

يأتي اللفظ يقوم مقامه وان تحت كل حرف منه معاني لا يحاط
بها كثرة فلا يقدر أحد أن يأتي ببده بما يشتمل عليه
والتحفيف على الامة حيث جعل المنزل على قسمين قسم يروونه
بالفظه الموحى به وقسم يروونه بالمعنى . ولو جعل كله مما يروى
باللفظ لشق أو بالمعنى لم يؤمن التبديل . ويؤيد هذا الذى قاله
الجوينى ما أخرجه ابن أبى حاتم من طريق عقيل عن الزهرى
سئل عن الوحي فقال . الوحي ما يوحى الله إلى نبي من الانبياء
فيثبت في قلبه فيتكلم به ويسكت به وهو كلام الله تعالى . ومنه
مالا يتكلم به ولا يكتبه لأحد ولا يأمر بكتابه ولكنه يحدث
به الناس حديثا ويبين لهم ان الله أمره أن يبينه للناس ويبلغهم
إياه . قلت ولا خلاف بين الأقوال الثلاثة من أن المنزل هو
اللفظ والمعنى أو المعنى فقط وان الذى عبر بالالفاظ هو النبي أو
جبريل وذلك لانه ليس المراد بالمعنى هنا هو المعنى الذى توضع له
الالفاظ بل المراد بالمعنى هنا المدلول . ولا شك ان الكلام
النفسي هو المدلول للكلام اللفظي وان اللفظ أحدثه الله بدون
مدخل للخلق فيستوى بعد ذلك أن يكون على غير لسان
جبريل عليه السلام نزل باللفظ والمعنى كما هو القول الاول أو

يكون على لسان النبي ﷺ كما هو القول الثاني. أو على لسان
جبريل كما هو القول الثالث. لأن في كل الاحوال لا مدخل
للخلاق في الالفاظ ولا في كتابته ولا في شيء مما يتعلق بالقرآن
سوى إيصال جبريل إياه إلى النبي ﷺ وتبليغ النبي إياه لامته.
يدل على ذلك قوله تعالى (لا تحرك به لسانك لتعجل به) أي
لا تحرك بالقرآن لسانك عند لقاء الوحي (من قبل أن يقضى
إليك وحيه) أي لتأخذه على عجلة لمزيد حبك له وحرصك على
أداء الرسالة ومخافة أن ينفلت منك (إن علينا جمعه) في
صدرك بحيث لا يذهب عليك شيء من معانيه (وقرآنه) أي
إثبات قراءته في لسانك بحيث تقرأه متى شئت (فاذا قرأناه)
أسمعنا قراءته عليك بلسان جبريل عليه السلام (فاتبع قرآنه)
فكن مقفيا له لا مباديا أي كن متبعا ومصفيا بذهنك وفكرك
عند قراءة جبريل ولا تقرأ قبل أن تسمعه منه بل استمع
وانصت كما يؤخذ من رواية الشيخين وغيرهما عن ابن عباس.
فإن هذه الآية صريحة في أن جبريل نزل باللفظ والمعنى أي
بالكلام النفسي والكلام اللفظي الذي يعبر به عن ذلك
الكلام النفسي وإن جبريل بلغه للنبي ﷺ كذلك وإن النبي

ﷺ قرأه مقفيا ومتبعاً في ذلك جبريل لا مبادياً بالفاظ من
عنده فلا خلاف بين الأقوال الثلاثة وإن لفظ القرآن يطلق على
الكلمات النفسية كما يطلق على الكلام اللفظي الذي عبر به عن
تلك الكلمات وجعل دليلاً عليها . بمعنى أن معانيها توافق معاني
هذه الألفاظ . فاللفظ دليل والنفس مدلول بمعنى أننا لا نصل إلى
فهم الكلمات النفسية إلا بواسطة الكلمات اللفظية . وإطلاق القرآن
أو كلام الله على الكلمات النفسية أو الكلمات اللفظية حقيقة
لإيجاز لأن كلام الله أو لفظ القرآن موضوع لمعنى أعم
من الكلام اللفظي والكلام النفسي فهو مشترك معنوي مع
وحدة الوضع والموضوع إذ الموضوع له وهو متعلق التكلم أعم
من كون المتعلق نفسياً أو لفظياً . ومن المحقق أن لكل ماهية
وجودات أربع في اللفظ وفي الذهن وفي العلم وفي الكتابة وفي
ذاتها بمعنى الشكل الطبيعي الذي هو الماهية لا بشرط شيء . الصادق
بشرط شيء وبشرط لاشيء . فال موضوع له هو ماهية الكلام
لا بشرط كونه موجوداً في علم الله تعالى أو في الخارج ملفوظاً
أو مكتوباً . وبناء على ذلك تكون الكلمات النفسية واللفظية
والمرتبة في علمه تعالى متحدة بالذات مختلفة بالوجود فتكون

الكلمات المفوظة هي بعينها الكلمات الازلية والكلمات المكتوبة والمحفوطة والمقروءة متحدة بالذات مختلفة بالوجود باعتبار كونها معلومة أزلية وإن الحادث هو الكتابة لا المكتوب واللفظ لا الملفوظ والحفظ لا المحفوظ فكانت الكلمات المرتبة في الازل هي بعينها المكتوبة والمفوظة والمحفوطة . وحدوث الكتابة واللفظ والقراءة لا يقتضي قيام شيء في الخارج بتلك الكلمات حتي يقتضي حدوثها . ولذلك قال الامام الاعظم أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الاكبر . والقرآن كلام الله تعالى في المصاحف مكتوب وفي القلوب محفوظ وعلى الاسن مقروء وعلى النبي ﷺ منزل ولفظنا بالقرآن مخلوق وكتابتنا له وقراءتنا مخلوقة والقرآن غير مخلوق . وما ذكره الله تعالى في القرآن عن موسى وغيره من الانبياء عليهم الصلاة والسلام وعن فرعون وإبليس ونحوها فان ذلك كله كلام الله تعالى اخباراً وحكاية عنهم فهو باعتبار الحكاية والاخبار كلام الله تعالى وباعتبار المحكي كلام من ذكروا وكلام الله تعالى غير مخلوق وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق والقرآن كلام الله تعالى بالحقيقة وسمع موسى كلامه كما قال الله تعالى (وكلّم الله موسى تكليماً) اهـ مع زيادة

للايضاح . وقال الطحاوي رحمه الله فمن سمعه وزعم أنه كلام
البشر فقد كفر وقد ذمه الله تعالى وتوعده سقر حيث قال الله
تعالى (سأصليه سقر) فلما توعد الله سقر من قال (ان هذا الا
قول البشر) علمنا وأيقنا انه قول خالق البشر ولا يشبه قول
البشر اه . وقال الاصوليون . الكتاب هو القرآن الذي نقل
الينا بين دفتي المصحف تواترا وكل من الكتاب والقرآن يطلق
عند الاصوليين على المجموع وعلى كل جزء منه لانهم يبحثون
عنه من حيث إنه دليل على الحكم وذلك آية آية لاجموم القرآن
فقط . فالصفات المشتركة بين كل القرآن واجزائه ومختصة بهما
هي كونه معجزاً منزلاً على الرسول ﷺ مكتوباً في المصاحف
منقولاً بالتواتر وبذكر النقل في المصاحف تواتراً وكونه منزلاً
على محمد ﷺ معجزاً حصل الاحتراز عن جميع ماعدا القرآن
لان سائر الكتب السبئية ونيرها والاحاديث القدسية والنبوية
ومنسوخ التلاوة لم ينقل شيء منها بين دفتي المصاحف العثمانية
والمصاحف اسم لهذا المصنوع المعروف عند الناس حتى الصبيان .
والقراءة الشاذة لم تنقل بطريق التواتر بل بطريق الاحاد كما
اختص بمصحف أبي بن كعب أو الشهرة كما اختص بمصحف ابن

مسعود . وهذه الاوصاف جميعها كما تصدق على الكلام اللفظي
تصدق كذلك على الكلام النفسي . ولو أخرجنا النفس بقولنا
في التعريف المنزل للزم على ذلك ان كلام الله النفسي غير منزل
وهو مخاف لما عليه السلف الصالح ومخاف لما عليه الاصوليون
أيضاً . أما مخالفته للسلف فلما سبق نقله عن الامام الاعظم ابي
حنيفة رحمه الله في الفقه الاكبر ولما قاله أيضاً في وصاياه :
ونقر بأن القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله وصفته لاهو ولا غيره
بل هو صفة على التحقيق مكتوب في المصاحف مقروء باللسنة
محفوظ في الصدور غير حال فيها والحروف والكاغد والكتابة
كلها مخلوقة لأنها أفعال العباد وكلام الله غير مخلوق لان
الكتابة والحروف والكلمات والآلات كلها آلة للقرآن لخدمة
العباد . وكلام الله تعالى قديم بذاته ومعناه مفهوم بهذه
الاشياء فمن قال ان كلام الله مخلوق فهو كافر بالله العظيم اهـ
ومثل ذلك روى عن غيره من ائمة السلف وقد بالغ الامام أحمد
رضي الله عنه فقال . ان القرآن بهذا النظم غير مخلوق . وبذل
نفسه في ذلك ثم تعالى فناله ما ناله . وهذا الذي قاله أوائك الأئمة
ظاهر في ان كلام الله تعالى هو القرآن قديم وهو بعينه المكتوب في

المصاحف المقروء بالألسنة المحفوظ في الصدور وهو غير مخلوق
والكتابة والحفظ والتلفظ وكافة الآلات التي يحتاج إليها الخلق
لفهم القرآن مخلوقة ومن هذا يعلم أن كلا من الكلام النفسي
واللفظي منزل وأنه لا يجوز لأحد من المسلمين أن يقول أن
المنزل هو اللفظ فقط. وأما مخالفته لما عليه الأصوليون الأشاعرة
فلا نهم عرفوا الحكم المعروف عندهم بأنه خطاب الله تعالى
المتعلق بفعل المكلف من حيث أنه مكلف. وفسر الجلال المحلى
الخطاب بالكلام النفسي الأزلي السمي في الأزل خطاباً
على الأصح . وصرح الزركشى والقرافى بأن المراد بالخطاب
المخاطب به. وكذا قال العز بن جماعة إن لفظ الخطاب نقل في
عرف الأصوليين إلى ما خوطب به وهو الذي يتنوع إلى الأقسام
المعروفة وتعاق الكلام النفسي إنما هو تعلق دلالة لا تعلق
تأثير وهو بمعنى الكلمات الأزلية النفسية المتنوعة حقيقة إلى
أمر ونهى وغيرها من الأقسام وهو الدال حقيقة على الأحكام .
واللفظي إنما جاء متنوعاً إلى تلك الأقسام موافقة للكلام النفسي
بمعنى الكلمات النفسية الأزلية لأفادة المكلفين وإفهامهم حيث
لا اطلاع لهم على الكلام النفسي بذلك المعنى . فشكل من

النفسي واللفظي دليل للحكم الشرعي الفقهي وهما متحدان
ذاتا وماهية . ولذلك كان المحفوظ والمقروء والمكتوب والمنزل
أزليا وهذا يجمع عليه ومعلوم من الدين بالضرورة . ولهذا المعنى
دارت مباحث الأصوليين على أقسام نظم القرآن . ومتى كان كل
من اللفظي والنفسي متحداً بالذات والماهية كانا متفقين في
الدلالة على الأحكام وفي الانقسام . ولكن لما كان لا اطلاع لنا
على الكلام النفسي الا زلى انزل الله تعالى كلاما لفظيا عربيا
لنعلم بذلك ما تعلق به الكلام النفسي ودل عليه من الأحكام
التكليفية ونستدل عليها بذلك الكلام اللفظي العربي ونستنبط
منه تلك الأحكام . والقرآن باعتبار وجوده اللفظي كلام الله وباعتبار
وجوده الكتابي كلام الله أيضا كما هو باعتبار وجوده في ذاته
وباعتبار وجوده العلمي ولا مدخل للخلق في شيء من القرآن .
ولذلك كان كل من التلفظ به والفاظه والحروف المكتوب بها
توقيفيا تؤخذ عن الشارع لا عن غيره . قال تعالى (فاذا قرأناه
فانصت له) فالفاظ والمعاني لا مدخل لجبريل فيها أصلا ولا
للنبي ﷺ وإنما كان النبي ﷺ يسمعها ويعيها بقوة إلهية قدسية
لا كسماح البشر لها منه ﷺ على أننا قلنا فيما سبق انه لا خلاف

بين الاقوال. اذ ان المراد من المعاني الكلمات النفسية التي رتبها الله في علمه لالمعاني الموضوع لها الفاظ القرآن لان هذه الالفاظ لاتنفك عن معانيها وقد قلنا ان الكلمات النفسية هي عين الملفوظ والمكتوب والمقروء فيكون القرآن كله كلام الله تعالى على ما تقدم بيانه . ومثل هذه الاية في الدلالة قوله تعالى (انا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) إلى آيات كثيرة دالة على ان الله تعالى أنزله قرآنا عربيا وقال تعالى أيضا (ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين) فانت ترى ان الله رد على هؤلاء القائلين بقوله تعالى (لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين) أي إن تكلم الذي يميلون إلى أنه كان يعلم النبي ﷺ أعجمي غير بين ولسان القرآن عربي مبين . قال أبو الفتح الموصلي تركيب ج م في كلام العرب للأيهام والاختفاء وضد البيان والايضاح فالأعجمي والأعجم هو الذي في لسانه عجمة سواء كان من العجم أو من غيرهم فالعني إن تكلم الذي يميلون قوله عن الاستقامة إليه أي يطلبون التعليم إليه غير بين لا يتضح المراد منه وهذا القرآن الكريم لسان عربي مبين ذو بيان وفصاحة

فالكلام على ما قال البيضاوي يحتمل وجهين. أحدهما أن ما يسمعه من ذلك البشر هو كلام أعجمي لا يفهمه هو ولا أنتم والقرآن عربي تفهمونه بأدنى تأمل. فكيف يكون ما تلقفه منه؟ وثانيهما هب أنه تعلم منه المعنى بلسان كلامه ولكن لم يلق منه اللفظ لأن ذلك أعجمي وهذا عربي. والقرآن كله كما هو معجز باعتبار المعنى فهو معجز من حيث اللفظ. على أن العلوم الكثيرة التي في القرآن لا يمكن تعلمها إلا بملازمة معلم فائق في تلك العلوم في مدد متطاولة فكيف تعلم جميع ذلك من غلام سوق سمع منه بعض المنقولات بكلمات أعجمية لعله لم يعرف معناها. وحاصل ذلك منع تعلمه ﷺ من البشر مع سنده ثم تسليمه باعتبار المعنى فقط إذ لفظه مبين اللفظ ذلك بديهية فيكفي دليلا له ما أتى به من اللفظ وقال تعالى (ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي الآية) هذه الآية جواب عن قولهم هلا أنزل القرآن بلغة العجم فقال تعالى لو أنزلناه كما طلبوا لقالوا (لولا فصلت آياته) أي بينت لنا آياته وأوضحنا بلسان نفهمه. وأما قوله تعالى (عجمي وعربي) فهو استفهام مسوق للانكار مقرر للتخصيص أي كلام أعجمي ورسول

عربي ومرسل اليه عربي وحاصله انه لو أنزل كما يطلبون
لأنكروه أيضا وقالوا مالك وللعجمة أو مائنا وللعجمة والاعجمي
أصله أعجم بلاياء ومعناه مالا يفهم كلامه لا سكتة أو لغرابية
لغته وزيدت الياء للبالغه وقرأ عمرو بن ميمون أعجمي همزة
استفهام بفتح العين والمعنى على هذه القراءة أكلام منسوب
الى العجم وهم من عدا العرب وقد يخصوا بأهل فارس ولغتهم
أعجمية أيضا وبين العجمي والاعجم عموم وخصوص من وجه
فالعربي مقابل أعجمي في القراءة المشهورة ومقابله العجمي في
القراءة الاخرى . وقرأ الحسن وأبو الاسود والجحدري وسلام
والضحاك وابن عباس وابن عامر بخلاف عنهما أعجمي بلا
استفهام وسكون العين على أن الكلام اخبار بأن القرآن اعجمي
والتكلم به عربي أو مخاطب به عربي فلا يمكن أن يكون
عجميا وعلى كل حال فالمقصود من هذه الجملة الشرطية إبطال
مقترحهم وكونه بلفظة العجم لانه يستلزم المحذور وهو
فوات الغرض منه إذ لا معنى لانزاله أعجميا على من لا يفهم
لغة العجم . أو للدلالة على انهم لا ينفكون عن التعنت ولو جعلناه
أعجميا لطلبوا أمراً آخر . وقد رد الله مقالهم هذه بقوله مخاطباً

لنبيه (قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عى الآية) وبهذا تعلم على فرض أن الاعجمى يسمى قرآنا إن كلامنا ليس في كل ما يسمى قرآنا إنما كلامنا في القرآن المعروف بال منسوب إلى الله تعالى على الوجه الذى قدمناه . وبذلك تعلم ان هاتين الآيتين لا يدلان على إمكان أن يكون القرآن أعجمياً . ومن كل ما ذكرناه تعلم أن لفظ القرآن معرفاً بال اسم لسمى خاص هو الكلمات التى رتبها الله تعالى فى علمه أزلاً بصفته القائمة بذاته التى تسمى صفة الكلام . وأن الله تعالى حينما بعث رسوله ﷺ أنزل الفاظاً وكلمات معينة متحدة بالذات والماهية مع الكلمات المرتبة فى العلم ومع الكلمات المكتوبة فى اللوح المحفوظ . وذلك لأجل أن يطلع الخلق على تلك الكلمات التى رتبها فى علمه سبحانه وتعالى ليفهموا المعنى الذى أراده الله من تلك الكلمات المرتبة فى علمه تعالى . والذى يبحث عن ذلك إنما هم علماء أصول الدين وعلماء أصول الفقه فعلماء أصول الدين يبحثون عن ذلك من حيث الاعتقاد وأنه الكلام المنسوب إلى الله . وعلماء أصول الفقه يبحثون عن ذلك من حيث وصفه الاجمالى وهو كونه أمراً مثلاً هو الدليل الذى يستعين

به المجتهد على استنباط الاحكام الفقهية العملية من أدلتها التفصيلية.
وأما علماء الفقه فهم إنما يبحثون عن أفعال المكلفين من حيث
أحكامها العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية الشرعية . والادلة
التفصيلية هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس . فيقول مثلاً
عند ما يريد استنباط حكم الصلاة المفروضة أقيموا الصلاة
أمر بالصلاة وكل أمر بشيء يفيد وجوب ذلك الشيء فالأمر
الصلاة يفيد وجوبها . ويأخذ الفقيه المقدمة الصغرى من
الكتاب مثلاً قضية مسلمة لأنها من المعلوم من الدين
بالضرورة . ويأخذ الكبرى من أصول الفقه أخذاً من
اللغة ولذلك كان القرآن عند الأصوليين هو اللفظ العربي المنزل
على سيدنا محمد ﷺ المنقول إلينا تواتراً المكتوب في مصاحفنا
وهو الذي أنزله مرتباً على وفق الكلمات المرتبة في العلم المنقسم
إلى أمر ونهي وهذا اللفظ معجز للبشر فلا يستطيع أحد من
البشر أن يأتي بمثله ولا بعشر سور مثله ولا بسورة من مثله
كما قال تعالى (قل لئن اجتمعت الإنس والجن الآية) أى لو
أنفقوا وتعاونوا على أن يأتوا بمثل هذا القرآن للنعوت بما لا
تدركه العقول من النعوت الجليلة الشأن من البلاغة وحسن

النظم وكال معنى لا يأتون بمثله . ولجل الاحتراز عن أن
يتوهم أن له مثلاً معيناً وإذناً بأن المراد نفى الاتيان بمثل ما قال
(لا يأتون بمثله) وأظهر في مقام الاضمار به أى لا يأتون بكلام
مماثل له فيما ذكر من الصفات الجليلة الشأن وفيهم العرب
العرباء أرباب البراعة والبيان (ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً)
أى معيناً في تحقيق ما يتوخونه من الاتيان بمثله فالمعنى لا يأتون
بمثله على كل حال مفروض . وقد رد الله بهذه الآية على اليهود وأقر يش
أو عليهما معاً في زعمهم الاتيان بمثله . وقال في إرشاد العقل السليم
أن في هذه الآية حسم اطماعهم الفارغة في زعم تبديل آياته
ببعض ولا نزاع بين المسلمين في حدوث النظم وإن نحاشى أهل
السنة من إطلاق المخلوق عليه للأيهام وهو المعجز وإنما النزاع
بين المعتزلة في هل هناك كلمات نفسية يعبر عنها بهذه العبارة
المعجزة أو ليس القرآن إلا العبارة المعجزة . بالأول قال أهل
السنة وبالثاني قالت المعتزلة فكون النظم المعجز للخلق هو
القرآن متفق عليه ومجمع عليه اهـ . قلنا المعتزلة وإن أنكروا
الكلام النفسى الذى ليس بحرف ولا صوت لكنهم لا يمكنهم
أن ينكروا أن للقرآن صورة علمية أزلية كسائر الممكنات كما تقدم

نقله عن الدواني . واذا تأملت حق التأمل تجد ان الكلمات المرتبة
أزلا التي جاءت الالفاظ المنزلة على وفقها وهي متحدة معها
بالذات متفق عليها بين الفريقين وإن كان المعتزلة يقولون إنها
صورة علمية أزلية الالفاظ الحادثة وأهل السنة يقولون إنها
كلمات نفسية أزلية بلا حرف ولا صوت مرتبة بصفة الكلام
القائمة بالذات الاقدس وبذلك تعلم أن غير هذه الالفاظ المعجزة
التي أنزلها الله على محمد ﷺ ولو كانت من الالفاظ العربية
لا يمكن أن تكون هي القرآن أو بعض القرآن بإجماع المسلمين
ويعلم بالبدهة أن غير العربية من الالفاظ ليست من القرآن
في شيء

المبحث الرابع في اختلاف الفقهاء

في قراءة القرآن بلغة أخرى في الصلاة عند العجز
إعلم اذا تقرر ما قدمناه ان خلاف الفقهاء في انه عند العجز
عن قراءة القرآن في الصلاة يجوز أن يقرأ بلغة أخرى في الصلاة
أولا يجوز إنما هو خلاف في الحكم ولا خلاف في أن مسمى
لفظ القرآن هو ما ذكرناه وما عساه ليس بقرآن فالخلاف

في أن ما يؤدى معنى القرآن الوضئى فى الجملة هل يقوم مقام القرآن
فى الصلاة أولا فكما أن الطهارة للصلاة عند وجود الماء لا تكون
إلا بالماء فى الوضوء أو الغسل وعند العجز يقوم التيمم بالصعيد
الطاهر مقام تلك الطهارة لا يقتضى أن الصعيد الطيب ماء وكذلك
عند القائل بقيام اللفظ المعجمى المؤدى لمعنى القرآن فى الجملة مقام
لفظ القرآن لا يقتضى أن يكون اللفظ المعجمى قرآنا. وكما اختلف
الفقهاء فى أن البدلية بين طهارة الماء وطهارة الصعيد أو البدلية
بين الماء والصعيد فعلى الأول تكون الطهارة بالصعيد أدنى حالا
واضعف من الطهارة بالماء فلا يصلى بالتيمم إلا صلاة واحدة
وعلى الثانى تكون طهارة الماء وطهارة التيمم فى القوة سواء
فيصلى بطهارة التيمم ماشاء من الصلوات ويقتدى بالتوضى
بالتيمم وبالعكس. كذلك هنا اختلف الفقهاء فى أن العاجز عن
قراءة الالفاظ المريية المنزلة على محمد ﷺ المنقولة تواترا هل
يجوز أن يقرأ بدلا عنها بلفظة أخرى تؤدى فى الجملة معنى تلك
الالفاظ المنزلة أو لا يجوز والاجماع قائم على أنه لا يسمى قرآنا
إلا ما وصفنا وأما غير الالفاظ المريية المنزلة على وجه ما ذكر
فهو لا يسمى قرآنا بالاجماع فكل ما قيل على خلاف ذلك فهو

غلط لأنه مخالف لما قرره علماء أصول الدين وأصول الفقه وهم
أولوا الشأن في ذلك والشأن لهم ولا شأن لغيرهم والحكم إنما
يؤخذ من أهله لا من غيرهم . وقد علمت أن علماء أصول الدين
وعلماء أصول الفقه متفقون على أن غير اللفاظ العربية المنزلة
على النبي ﷺ المنقولة تواتراً ليس قرآنًا ولا هو من القرآن
والذي قاله علماء أصول الدين وعلماء أصول الفقه هو الذي يجب
اعتقاده على كل المسلمين

المبحث الخامس في ترجمة القرآن

غير التفسيرية وما يتعلق بذلك
لأعلم أن ترجمة القرآن قسمان . فإن كانت إبدال لفظ مكان
لفظ من القرآن المنزل على النبي ﷺ المنقول تواتراً لم يكن
قرآنًا بل هو تبديل للقرآن . والتبديل لا يجوز بالأجرام لا كتابة
ولا قراءة ولو كانت باللفاظ العربية أو بخط غير خط المصحف
العثماني . ألا ترى قوله تعالى (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٌ قَالَ
الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ الْآيَةُ)
فإن الله تعالى حكى في هذه الآية إن الذين لا يرجون لقاء الله

قالوا لمن يتلو عليهم هذه الآيات وهو رسول الله ﷺ (انت
بقرآن غير هذا) أشاروا بهذا إلى القرآن المشتمل على تلك
الآيات لما يتلى فقط قصداً إلى إخراج الكل من بين أي أئمة
بكتاب آخر نقرأه ليس فيه ما نستبعد من البعث وتوابعه
أو ما نكرهه من ذم آلهتنا والوعيد بلى عبادتها أو بدله بأن تجعل
مكان الآية المشتملة على العذاب آية أخرى مشتملة على الرحمة
وإن الله أمر رسوله ﷺ أن يقول (ما يكون لي أن أبدله من
تلقاء نفسي إن اتبع إلا ما يوحى إلي) أي ما يصح لي ولا يسوغ
تبديله من تلقاء نفسي أي من جهتي ومن عندي إن اتبع إلا
ما أوحى إلا ما يوحى إلي من غير تبديل له في شيء . أصلاً فالنبي
أمر أن يقصر حاله عليه الصلاة والسلام على اتباع ما يوحى .
فكانه قال ما أقول شيئاً إلا اتباع ما يوحى إلي (اني أخاف إن
عصيت ربي عذاب يوم عظيم) فبين بذلك انه لم يكن القرآن
من عنده بل هو من عند الله بطريق الوحي ولذلك سمي بتبديله
من تلقاء نفسه عصياناً عظيماً مسبباً لعذاب عظيم فقال : (اني
أخاف الآية) فهو تعليل لمضمون ما قبله من امتناع التبديل
واقتضار منه ﷺ على اتباع الوحي أي إني أخاف إن عصيته

بتعاطى التبديل والاعراض عن الوحي عذاب يوم عظيم هو
يوم القيامة وفيه دلالة على ان من يقترح تبديل القرآن
بأى لفظ كان غير اللفاظ الموحى بها على النبي ﷺ يستوجب
هذا العذاب العظيم لان اقتراح فعل ما يوجب العذاب يستوجب
العذاب أيضاً وان كان عذاب التبديل اشد . وربما يخطر على
البال ان تقييد التبديل بقوله سبحانه وتعالى حكاية عن رسول
الله ﷺ من تلقاء نفسه يشعر بان ذلك مقدور له ﷺ ولكن
لا يفعله بغير اذنه تعالى منع ان التبديل الذى اشاروا اليه ولا غير مقدور
له ﷺ وان المعرضين يعامون استعالة ذلك لكن اقترحوه لما مر
من انهم يريدون قرآنا مبدلاً . وقد رد الله عليهم ذلك بقوله تعالى
(فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه لقول رسول كريم وما هو
يقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا يقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل
من رب العالمين) وقال تعالى (ولو تقول علينا بعض الأقاويل
الآيات) فانظر كيف ان الله سبحانه وتعالى أقسم بما أقسم به ان
القرآن لقول رسول كريم . والاكثر أن المراد بالرسول محمد
ﷺ وقيل جبريل وجعله قول الرسول باعتبار أن قول الرسول
هو قول المرسل فهو قول الله يبلغه رسوله عنه سبحانه وتعالى

فان الرسول لا يقول عن نفسه وليس هو بقول شاعر فاثبت بهذا انه ﷺ رسول لا شاعر ونفى الايمان عن يقول انه شاعر بقوله (قليلا ماتؤمنون) فحمل صاحب الكشف القسلة على النفي أى لا يؤمنون البتة (وما هو بقول كاهن) كما تدعون (قليلا ماتدكرون) فنفى ذلك انه ﷺ كاهن وان قوله من جنس كلام الكهنة .

ولما كان عدم مشابهة القرآن للشعر أمراً بيننا لا ينكره إلا معاند فلا عذر لمدعيها في ترك الايمان عبر بقوله (قليلا ماتؤمنون) فنفى عنهم الايمان بخلاف مباينته للكهانة فانها تتوقف على تذكر أحواله ﷺ ومعاني القرآن المنافية لطريق الكهانة ومعاني أفواههم ولذلك نفى التذكر مع نفي الكهانة فقال (قليلا ماتدكرون الآية) فقد نفى بهذه الآية وما قبلها مشابهة القرآن للشعر والكهانة وأثبت ما هو الواقع قال (تنزيل من رب العالمين) أى هو تنزيل نزل به الروح الأمين على قلب محمد ﷺ وقال لبيان ذلك وان النبي ﷺ لا يستطيع أن يبدل منه شيئاً (ولو تقول علينا الآية) أى لو افترى علينا بعض الافاويل المقتراة (لاخذنا منه باليمين) أى لا مسكنه باليمين أى يمينه

(ثم انقطعنا منه الوتين) اي وثينه كما قال ابن عباس نياط القلب الذي اذا انقطع مات صاحبه في الحال او عرق آخر متى انقطع مات صاحبه كما قال غير ابن عباس (فما منكم من احد عنه حاجزين) اي فاما منكم ايها الناس (من احد) عن النبي ﷺ مانعين (وانا لنعلم ان منكم مكذبين) اي منهم من يكذبون القرآن . ومن هذا تعلم ايضا ان القرآن ليس بشعر ولا يشبه الشعر وليس قول كاهن ولا يشبه قول الكهان ولا هو من أساطير الاولين . وقد اخرج الامام احمد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : خرجت اتعرض لرسول الله ﷺ قبل أن أسلم فوجدته قد سبقني إلى المسجد فوقفت خلفه فاستفتح سورة الحاقة فجعلت أعجب من تأليف القرآن وقلت هذا والله شاعر فقال (وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون) فقلت كاهن فقال (ولا يقول كاهن قليلا ما تذكرون) تنزيل من رب العالمين (الآيات) فوقع الاسلام في قلبي كل موقع : فهو ﷺ منزله عن أن يكون من الشعراء كما قال تعالى أيضا (والشعراء يتبعهم الغاؤون) فيبطل زعم الكفرة أن القرآن من قبيل الشعر والمتبادر منه الكلام المنظوم المقفى ولذلك قال كثير من

المفسرين انهم رموه ﷺ بكونه آتياً بكلام منظوم مقفى حتى تأولوا عليه ما جاء فى القرآن مما يكون وزوناً باذنى تصرف بكقوله سبحانه (ولا تقتلوا النفس التى حرم الله) وبهذا الاعتبار يكون شطراً من الطويل وكقوله (ان قارون كان من قوم موسى) ويكون من الخفيف وقوله (فاصبحوا لارى إلا مساكنهم) ويكون من البسيط وكقوله (ألا بعدا لعاد قوم هود) ويكون من الوافر وكقوله (صلوا عليه وسلموا تسلياً) ويكون من الكامل إلى غير ذلك مما خرجوه من الآيات على سائر البحور وقد استخرجوا منه ما يشبه البيت التام كقوله تعالى (ويخزم وينصرم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين) وكقوله (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) على ان الحق ان العرب لم يرموا النبي بالشعر ولا فسدوا بقولهم قول شاعر هذا المقصد فيما رموه به ﷺ اذ لا يخفى على أغبياء العجم فضلاً عن أذكىاء العرب ان القرآن الذى جاء به النبي ﷺ ليس على أساليب الشعر وهم ما قالوا فيه ﷺ شاعراً إلا لما جاءهم بالقرآن واستخرج ما ذكر ونحوه منه ليس إلا بزيد فصاحته وسلامته ولم يؤت به بقصد النظم ولو اعتبر في كون الكلام شعراً إمكان استخراج

كلام منظوم اسكان كثير من الاطفال شعراء فان كثيرا من
 كلامهم يمكن فيه ذلك والظاهر انهم انما قصدوا منه ﷺ
 وحاشاه ثم حاشاه بأنه يأتي بكلام مخيل لاحقيقة له ولما كان ذلك
 غالبا في الشعراء الذين يأتون بالمنظوم من الكلام عبروا عنه
 ﷺ بشاعر وعما جاء به بالشعر وبذلك بطل أيضا ما تشدق
 به بعض العصريين من اشتغال القرآن على الشعر. وقد قال تعالى
 ردًا على من زعم ان القرآن إفك وأساطير الاولين فقال (وقال
 الذين كفروا ان هذا الا فك الآية) أى قالوا ان هذا إلا كذب
 معروف عن وجهه افتراه أى اخترعه ﷺ ولم ينزل عليه وأعانه
 على افترائه واختراعه او على الافك قوم آخرون يعنون اليهود بان
 يلقوا عليه ﷺ اخبار الأمم الدارجة وهو ﷺ يعبر عنها
 بعبارة (فقد جاءوا) أى الذين كفروا وقالوا ما ذكر ظلمنا
 وزورا (أى جاءوا بما قالوا ظلمنا عظيمًا لا يقدر قدره حيث
 جعلوا الحق البحث الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه إفكًا مفترى من قبل البشر مع انه من جهة نظمه الرائع
 وطرأه الفائق بحيث لو اجتمعت الانس والجن على مباراته
 لعجزوا عن الاتساع بمثل آية من آياته ومن جهة اشتغاله على

الحكم الخفية والاحكام المستتمة للعادات الدنيوية والاخروية
وللامور الغيبية والعلوم العمرانية والكونية بحيث لا تناله
عقول البشر ولا تحيط به القوى والقدر وقوله (وزورا) أى
كذبا عظيما حيث قالوا مالا احتمال فيه للصدق أصلا وقالوا
أساطير الاولين أى انهم بعد ما جعلوا الحق الذى لا محيد عنه
لأفكا مختلفة باعانة البشر يبنوا على زعمهم الفاسد كيف هى تلك
الاعانة وقالوا هى أساطير الاولين (اكتتبها فبى تملى عليه
بكراً وأصيلا) وأساطير الاولين هى أحاديثهم المسطورة التي
لا يعول عليها أو كذبهم وباطلهم والاساطير فى القاموس انه جمع
أسطار وأساطير بكسرهما وأسطور وبالهاء فى السكل وقيل جمع
أسطار بفتح الهمزة جمع سطر كسبب واسباب وأصل السطر
بمعنى الخط فرد الله عليهم ذلك كله وقال لنبيه ﷺ قل لهم ردأ
عليهم (قل أنزله الذى يعلم السر فى السموات والارض إنه كان
غفورا رحيا) أى ليس ذلك كما تزعمون بل هو أمر سماوى أنزله
الله تعالى الذى لا يعزب عنه شئ من الاشياء وأودع فيه من
فنون الحكم والاسرار على وجه بديع لا تحوم حوله الاقسام
حيث اعجزكم قاطبة بفصاحته وبلاغته واخبركم بمغيبات مستقبلة

وأمر مكنونه لا يهتدى إليها ولا يوقف عليها إلا بتوقيف الله
العليم الخبير ولذلك وصف الله نفسه العلية بالاحاطة بكل شيء
علما ما خفي وما ظهر للايدان بانطواء ما أنزله على أسرار مطوية
عن عقول البشر مع ما فيه من التعريض بمجازاتهم على جنائياتهم
المحكىة التي هي من جملة معلوماته تعالى ونبه بقوله تعالى (انه
كان غفورا رحيمًا) على ان هؤلاء استوجبوا العذاب على ما
عليه من الجنائيات المحكىة لكن آخر ذلك عنهم لما انه سبحانه
ازلا وأبدا مستمر على المغفرة والرحمة المستتبعين للتأخير كأنه
قال انه جل وعلا متصف بالمغفرة والرحمة على الاستمرار فلذلك
لا يعجل عقوبتكم على ما أنتم عليه من كمال استيجابه إياه وغاية
قدرته سبحانه عليه ولولا ذلك لصب الله عليكم العذاب صبا
وقال تعالى (وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر
للعالمين الآيات) أي وما علمنا محمداً ﷺ بتعليم الكتاب المشتمل
على هذا البيان والتلخيص في أمر المبدأ والمعاد الشعر الذي لا يخفى
على من به أدنى مسكة ان هذا الكتاب الحكيم المضمن لجميع
المنافع الدينية والدنيوية على أسلوب الخم كل منطق مبين
الشعر . وابن الثرى من الثريا . اما لفظا فلعدم وزنه وتفقيته

وا، معنى فلان الشعر تخيلات مرغبة أو منفرة أو نحو ذلك وهو مقر الا كاذيب . ولذا قيل أعذبه أ كذبه والقرآن حكم وعقائد وشرائع ومواعظ . والمراد من نفى تعليمه ﷺ الكتاب الشعر نفى أن يكون القرآن شعراً على سبيل الكتابة لأن ما علمه الله هو القرآن وإذا لم يكن المعلم شعراً لم يكن القرآن شعراً البتة وفيه أنه ﷺ ليس بشاعر ادماجاً وهذا رد لما كانوا يقولونه من أن القرآن شعر والنبي ﷺ شاعر وغرضهم من ذلك ان ماجاء به ﷺ من القرآن افتراء وتخيّل وحاشاه ثم حاشاء (وما ينبغي له) أي لا يليق ولا يصلح له ﷺ الشعر لأنه يدعو إلى تغيير المعنى لمراعاة اللفظ والوزن ولأن أحسنه ما فيه المبالغة والمجازفة والأغراء في الوصف وأكثره تحسين ما ليس بحسن وتقميع ما ليس بقميع وكل ذلك يستدعي الكذب أو يحاكيه الكذب وجل وتعالى جناب الشارع عن ذلك وهذا الوجه هو الذي اختاره ابن عطية حيث جعل اللمة في نفى الشعر عنه مافى قول الشعر من التخيّل والزويق للقول . قال الألوسي وهو الذي ينبغي أن يعول عليه . كما ان الصحيح انه تعالى لم يعط الرسول ﷺ القدرة على الشعر تنزيهاً لقدره ورفعاً لشأنه عن أن

يتعلم ما يمكن أن يصلح لشيء مما ذكر (إن هو إلا ذكر) أى
ما القرآن إلا عظة للعالمين (وقرآن مبين) أى كتاب سماوى
ظاهر انه ليس من كلام البشر لما فيه من الاعجاز الذى ألقم من
تصدى لمعارضة الحجر (لينذر) أى القرآن أو الرسول ﷺ
ويؤيد الثانى قراءة نافع وابن عامر لتنذر بتاء الخطاب (لينذر
من كان حياً) أى عاقلاً كما أخرج ذلك ابن جرير والبيهقى (ويحق
القول) أى تحجب كلمة العذاب (على الكافرين) الموصوفين بهذا
الاسم المصرين على الكفر وكأنه جىء بقوله سبحانه لينذر الخ
رجوعاً إلى ما بدله به السورة من قوله عز وجل (لتنذر قوماً
ما نذر أبأؤم) ولو نظرت إلى هذا التخلّص من حديث المعاد
إلى حديث القرآن والانداز لقضيت العجب من حسن موقعه
وبذلك بطل تشديق الملحدين فى هذا العصر من قولهم انه يجوز
كتابة القرآن أو قراءته فى غير الصلاة مطلقاً مع العجز من
غير اللغة العربية التى بها نزل القرآن كالانكليزية أو التركية
أو اللاتينية ونحو ذلك مما ألدوا به فى هذا الزمان كما بطل
ما تشدق به اسلافهم فى الآحاد فى عصر النبي ﷺ وما بعده
بأن فى القرآن ما هو أسطورة ورد الله عليهم بما فيه الكفاية. ومن

أصدق من الله قليلا . وحيث علم مما قدمناه ان مسمى القرآن
الذى هو حقيقة اللفظ المنزل على سيدنا محمد ﷺ وان علماء
أصول الدين وعلماء أصول الفقه يجمعون على ذلك وان الفقهاء إنما
يبحثون عن فعل المكلف الذى هو القراءة لذلك القرآن تعلم
ان المعول عليه والحق الذى لا يلتفت إلا اليه هو ان المفروض
قراءته فى الصلاة إنما هو اللفظ العربى الذى نطقتم به آيات الله
المتعددة التى لا تقبل التأويل . ولذلك رجع الامام ابو حنيفة عن
قوله بجواز القراءة فى الصلاة بغير اللفاظ العربية المنزلة
المنقولة تواترا للقادر على ذلك وان العاجز يكون كالامى الذى
لا يحسن قراءة أصلا فتصح صلاته بدون أن يقرأ بغير
العربية على الصحيح عند أبى حنيفة كما هو قول صاحبيه لعجزه
عن اللفظ العربى المنقول تواترا ولان قدرته على غير العربى
كالعدم ومنع ذلك غيرهم من العلماء الاثمة وذلك لما ذكرنا ولان
ما ذكروه دليلا له من قوله تعالى (وانه لفي زبر الاولين) لا يصلح
أن يكون دليلا . أولا . لان الآية محتملة لان يكون معناها
ان ذكر القرآن لفي الكتب المتقدمة بعود الضمير للقرآن
وان الكلام على حذف مضاف . ثانيا . ان معناه لفي الكتب

المتقدمة وهو باعتبار الاغلب فان التوحيد وما يتعلق بالذات
والصفات وكثيراً من المواظ. والقصاص مسطور في الكتب
السابقة فلا يضر ان منه ما ليس في تلك الكتب كقصص الافك
وقصة زيد وزينب وما تضمنه صدر سورة التحريم وغير ذلك
فالكلام على هذا على تقدير مضاف اي ان أكثره اني
زير الاولين. وما اشتهر عن أبي حنيفة مبني على هذا ومع احتمال
الآية لما ذكر لا تصلح دليلاً ولذلك قال في الهداية . وأما
الكلام في القراءة فوجه قولها ان القرآن اسم لما نطق به النص
الا ان عند العجز يكتفى بالمعنى كالإثماء . وقال الكمال يعني
بالنص قوله تعالى (قرآنا عربياً غير ذي عوج) وغيره فالفرض
قراءة القرآن وهو عربي فالفرض هو العربي اه قلت أشار صاحب
الهداية بقوله كالإثماء إلى القياس الذي أستدل به الامام وصاحبا
من أن الإثماء بالركوع ليس بركوع ومع ذلك عند العجز قام
مقام الركوع والإثماء بالسجود قام مقام السجود مع انه ليس
بسجود لما في الإثماء من الخضوع في الجملة . فكذلك اللفظ
غير العربي وان لم يكن قرآناً لسكن عند العجز عن لفظ القرآن
العربي قام مقام اللفظ العربي لما فيه من الدلالة في الجملة على معني

اللفظ العربي وبهذا اتضح لك ان الالفاظ غير العربية لا تسمى قرآنا باتفاق . وغير الامام وصا بيه يقولون ان القصد من قراءة اللفظ العربي هو التعبد بهذا اللفظ المعجز المنزل فلا تدخل للقياس هنا خصوصا وان القياس لا يجري في الابدال . ولذلك قال صاحب الفتوح والحق أن قرآنا منكرا لم يعهد فيه نقل عن المفهوم اللغوي فيتناول كل مقروء أما القرآن باللام فالمفهوم منه العربي في عرف الشارع وان أطلق على المعنى المجرد والقائم بالذات أيضا المنافي للسكوت والآفة . والمطلوب بقوله (فاقروا ما تيسر من القرآن) الثاني . وما قيل لم لا يكون النظم مقصودا للاعجاز وحالة الصلاة المقصودة من القرآن فيها المناجاة لا الاعجاز فلا يكون النظم لازما فيها قلنا ان هذا معارضة للنص بالمعنى أى بالقياس ولا شك أن النص طلب قراءة ما تيسر من القرآن فيكون المطلوب في الصلاة القراءة بالنظم العربي . وهذا التعليل الذى يحيز القراءة بعبر العربية لا قدم له امام النص ولا يبعد أن يتعلق جواز الصلاة في شريعة النبي ﷺ الآتى بالنظم المعجز بقراءة ذلك المعجز بعينه بين يدي الرب تعالى . فلهذا كان الحق رجوع الامام الى قولها في المسألة اه ملخصا

مع زيادة الأيضاح . ولذلك كان الصحيح ان العاجز عن قراءة القرآن باللفظ العربي المنزل ولو كان قادراً على غير العربية كالامى يجوز له أن لا يقرأ شيئاً في الصلاة كما نقله الشرنبلالى في رسالته النفحة القدسية . على انك قد علمت ان المسمى بالقرآن هو اللفظ والمعنى معاً أى (المدلول) إذا تقرر هذا تبين أن لفظ القرآن في اصطلاح الشارع إنما هو النظم العربي لا غير واما اطلاقه على العجمى فهو بالمعنى اللغوى . ومتى وجد اللفظ في كلام الشارع وجب حمله على المعنى الذى اصطلمح عليه لانه هو المعنى الحقيقى عنده . الا ترى ان المراد من القرآن في قوله (الرحمن علم القرآن) وكل ما جاء في كتاب الله بلفظ القرآن إنما هو اللفظ العربى لانه المعروف فى اصطلاح المتخاطب الشرعى وهذا دليل قطعى الثبوت ونص فى الدلالة على ما ذكر فلا يعارضه اخبار الأحاد التى جاءت فى قصة سلمان الفارسى وغيرها وان ذكرت فى المبسوط وغيره من كتب الفقه فالنص القرآنى مقدم عاينها لتواتره فسقط الاستدلال به وبما مثاله على فرض صحته . على ان العجز عن قراءة القرآن لا يجعل غير القرآن قرآناً كما صرح به ابن قدامة فى كتاب المغنى من ائمة الحنابلة والعناية على الهداية . الا ترى ان

العجز عن الماء لا يجعل الصعيد الطاهر ماء . وأما ما قيل من
انه لا يجوز مس المحدث ما كتب بغير العربية فذلك ليس لكونه
صار قرآنا بل هو لكونه يشبه ان يكون قرآنا . ومع ذلك فهناك
قول انه يجوز ولا مانع منه . وبالجملة فالقرآن كما قل في الكشف
على الكشف إن كان هو المنزل الاعجاز الخ ما يذكر في معناه فلا
شك ان الترجمة ليست القرآن . وإن كان هو المعنى القائم بصاحبه
فلا شك أنه غير ممكن القراءة . فان قيل هو المعنى المعبر عنه
بأى لغة كانت قلنا لا شك في اختلاف الاسامي باختلاف اللغات
وكما لا يسمى القرآن بالتوراة لانسمى التوراة بالقرآن فالاسماء
لخصوص العبارات فيها مدخل لأنها مجرد المعنى المشترك اه
وأما ما قيل ان قوله تعالى (ولو جعلناه قرآنا أعجميا)
يستلزم تسميته قرآنا لو كان أعجميا فليس لخصوص العبارة
العربية مدخل في تسميته قرآنا فقد علمت ان ذلك في المنكر
لا في المعروف باللام لان الحق ان قرآنا منكرأ لم يهدف فيه نقله
من المعنى اللغوي فيتناول كل مقروء الخ ما تقدم واما المعروف باللام
فقد عرف فيه النقل الخ ما تقدم

المبحث السادس في كتابة القرآن

إعلم ان كتابة القرآن فقد قال السيوطي في الاتقان القاعدة العربية ان اللفظ يكتب بحروف هائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه وقد مهد النحاة له أصولا وقواعد وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الامام . وقال أشهب سئل مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء ؟ فقال لا إلا على الكتابة الاولى رواه الداني في المقنع . ثم قال ولا يخاف له من علماء الامة على الحروف . وقال في موضع آخر سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والالف أتري ان يغير من المصحف اذا وجد فيه كذلك قال لا قال أبو عمرو يعني الواو والالف المزيدين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو أولو وقال الامام أحمد يحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك . وقال البيهقي في شعب الايمان من يكتب مصحفا ينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفه فيه ولا يغيروا مما كتبوا شيئا فانهم كانوا أكثر علما وأصدق قلبا ولسانا وأعظم أمانة منا فلا ينبغي ان

نظن بأنفسنا استندراكا عليهم اه. وقد قال الحافظ بن حجر
العسقلاني في فتاويه تحريم الكتابة وقد سئل هل تحرم كتابة
القرآن بالعجمية كقراءته ؟ فأجاب بقوله : قضية ما في المجموع
عن الاصحاب التحريم وذكر التوجيه اه : ونص عبارة المجموع
للتنوير مذهبنا انه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب
سواء أمكنه العربية أو عجز عنها وسواء كانت في الصلاة أو
غيرها فان أئى يترجمة في صلاة بدل عن القراءة لم تصح صلاته
سواء أحسن القراءة أم لا هذا مذهبنا وبه قال جماهير العلماء
منهم مالك وأحمد وداود اه وقال الحافظ بن حجر في محل آخر
قبل هذا الذى ذكره أولا مانصه : قال الزركشى ويسن تطييبه
وجعله على كرسى وتقبيله قل ويحرم مد الرجل إلى شيء من
القرآن أو كتب العلم ويحرم أيضا كتابته بقلم غير العربى اه
وقال أيضا من جملة جوابه الاول وفي كتابة القرآن العظيم
بالعجمي تصرف في اللفظ المعجز الذى حصل التحدى به بما لم
يرد بل بما يؤم عدم الاعجاز بل الرككة لان الالفاظ العجمية
فيها تقديم المضاف اليه على المضاف ونحو ذلك مما يخل بالنظم
ويشوش على الفهم. وقد صرحوا بان الترتيب من مناط الاعجاز

وهو ظاهر في حرمة تقديم آية على آية يعنى أو كلمة على كلمة
كتقديم المضاف اليه على المضاف ونحوه كما يحرم لذلك قراءته
فقد صرحوا بان الكتابة بعكس السور مكروهة وبعكس
الآيات محرمة وفرقوا بان ترتيب السور على الشكل النظمي
المصحفي مظنون وترتيب الآيات قطعي وزعم ان كتابته
بالعجمة فيها سهولة للتعليم كذب مخالف للواقع والمشاهدة فلا
يلتفت اليه. كذلك على انه لو سلم صدقه لم يكن مبيحا لاجراج
ألفاظ القرآن عما كتبت عليه واجمع عليه الساف والخلف اه
ونقل العلامة ابن حجر أيضاً في فتاويه ان الامام مالك رضى الله
عنه سئل هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس فقال لا إلا
على الكتابة الاولى أى كتابة المصحف الامام وهو المصحف
العماني . قال بعض أئمة القراء ونسبته إلى الامام مالك لانه
المستول عن المسألة والا فهو مذهب الائمة الاربعة . قال ابو
عمرو ولا مخالف له في ذلك من علماء الامة . وقال بعضهم الذى
ذهب اليه الامام مالك هو الحق اذ فيه بقاء الحال الاولى ليتعلمها
الآخرون وفي خلافها تجهيل آخر الامة أولهم واذا وقع الاجماع
كما ترى على منع ما أحدث اليوم مثل كتابة الربا بالالف مع انه

موافق للفظ الهجاء فمنع ما ليس من جنس الهجاء أول وفي كتابته بالعجمي تصرف في اللفظ المعجز بما يخل بالنظم ولا يجوز اه وقال الامام الاجل شيخ . شايخ الاسلام الشيخ ابو الحسن على ابن أبي بكر المرغناني في كتاب التجنبس ويمنع من كتابة القرآن بالفارسية لانه يؤدي إلى الاخلال بحفظ القرآن لاننا أمرنا بحفظ النظم والمعنى وانه دلالة على النبوة ولانه ربما يؤدي إلى التهاون بأمر القرآن اه . وفي معراج الدراية يمنع من كتابة المصحف بالفارسية أشد المنع وقد صرحوا بان منع الكتابة بالفارسية ليس بقييد بل يمنع من كتابته بغير ألفاظه العربية مطلقا بالاجماع واذا كان الاجماع منعقد على منم الكتابة بغير الالفاظ العربية المنزلة ولو كانت الكتابة بالعربية بالفاظ أخرى فكتابته بأى لغة من اللغات غير العربية كالتركية مثلا أولى وأحق بالمنع

المبحث السابع في القسم الثانى

من الترجمة وهي الترجمة التفسيرية
إعلم أن الترجمة التفسيرية بان يكتب القرآن بلفظه العربى

المنزل ثم يكتب تفسيره بجانبه فهذا جائز باي لغة كانت عربية كانت أو غير عربية . وقد تقدم أن السكّال بن الهمام قال فإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز . وقال إمام الحرمين في البرهان كما نقله العطار في حواشيه على جمع الجوامع عند الكلام على مسألة نقل الحديث بالمعنى للعارف (صفحة ٩٨٧ ج م المطبعة العامية) ما نصه . انا على قطع نعم أن الرسول ﷺ كان يقصد أن تمتثل أوامره وكان لا ينبغي من الفاظه غير ذلك والذي يوضح ما قلناه إنه ﷺ كان مبعوثا للعرب والعجم ولا يتأتى اتصال أوامره إلى معظم خليفة الله تعالى الا بالترجمة ومن أحاط بمواقع الكلام عرف أن احلال اللفظ في لغة محل الفاظ أقرب إلى الافتصار من نقل المعنى من لغة إلى لغة . فإن استدل من منع ذلك بما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال (نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها) قلنا هذا أولا من أخبار الآحاد ونحن نحاول الخوض في محل القطعيات . وقد قال بعض المحققين . من أدّى المعنى على وجهه فقد وعى وأدّى اه . فأنت ترى أن إمام الحرمين نص على جواز الترجمة في الكتاب والسنة وأن الحديث الذي توهم فيه المعارضة إما حاد فلا يصلح

للمعارضة أو أنه لا يعارض لأن من أدى المعنى على وجهه فقد
وعى وأدى كما سمع . ومراد امام الحرمين الترجمة التفسيرية
والتبليغ بالمعنى لأن الترجمة الحرفية غير ممكنة في كل الكلام
حتى في كلام البشر بل يكون إبدال كلمة في لغة بكلمة أخرى
في لغة أخرى وذلك لا يمكن أن يؤدي به الغرض المقصود
من الترجمة فليس بترجمة . وعلى كل حال فائصال المعنى
بطريق الترجمة مقطوع بجوازه كما قال تعالى (وما أرسلنا)
قال أبو السعود أى في الأمم الخالية من قبلك (من رسول
إلا بلسان قومه) متكلم بلغة من أرسل اليهم من الأمم المتفقة
على لغة سواء بعث فيهم أولا (لئيبين لهم) ما مروا به فيتلقوه منه
يسر وسرعة ويعملوا بموجبه من غير ما حاجة إلى الترجمة وحيث
لم يمكن مراعاة هذه القاعدة في شأن سيدنا محمد ﷺ لعموم
بعثته لاثنتين كافة على اختلاف لغاتهم وكان تعدد نظم الكتاب
المنزل اليه حسب تعدد السنة الامم أدعى إلى التنازع واختلاف
الكلمة وتطرق أيدي التحريف مع أن استقلال بعض من ذلك
بالاعجاز دون غيره مثنة لقدح القادحين وانفاق الجميع فيه أمر
قريب من الاجزاء وحصر البيان والتفسير اقتضت الحكمة إتخاذ

النظم للنبي عن العزة وجلالة الشأن المستتبع لفوائد غنية عن
البيان . على أن الحاجة إلى الترجمة تتضاعف عند التعدد إذ
لا بد لكل أمة من معرفة توافق الكل وتحاذيه حذو القذة
بالقذة من غير مخالفة ولو في خاصة فذة وإنما يتم ذلك بمن يترجم
عن الكل واحداً كان أو متعدداً وفيه من التعذر ما يتأخى الانتفاع
تم لما كان أشرف الأقسام وأولام بدعوته عليه السلام قومه الذين
بعث فيهم ولقنهم أفضل اللغات نزل الكتاب المبين بلسان عربي
بين وانتشرت أحكامه فيما بين الأمم أجمعين اهـ . المقصود منه
قال الألوسي وهو من الحسن بمكان . وحاصل هذا بيان الحكمة
في أنه مع تعدد الأمم الذين بعث إليهم النبي عليه السلام وتعدد لغتهم
بحيث تكاد تخرج عن الحصر وإن القرآن نزل بلغة العرب خاصة
وحاصلها أن سنة الله في معجزات الرسل لتكون الدار دار ابتلاء
أن تكون معجزة كل رسول من جنس ما علم واشتهر في قومه
فموسى جاء بمعجزة العصا واليد البيضاء وغير ذلك من الآيات
التي تشبه بظواهرها السحر وكان هو الفاشي الكثير في أمة موسى
عليه السلام . وكذلك عيسى عليه السلام أرسل بإيات هي إبراء
الأكمة والابرس ونحو ذلك لأن الطب كان هو الغالب على قومه .

كذلك محمد ﷺ بعث والغالب التفاف بين العرب بفصاحة القول وبلاغة المنطق وحسن الأسلوب فلذلك تخدام . بمعجزة هي القرآن فانه أعجز جميع العرب معرفة في الفصاحة والبلاغة وحسن البيان والبراعة كما نطق القرآن بذلك في آيات تقدم ذكرها وحينئذ لا يمكن افهام القرآن لغیر العرب إلا بالترجمة التفسيرية مع المحافظة على اللفظ المعجز العربي ابقاء للمعجز إلى أن تنتهى هذه الدار . وحيث كان التبليغ فرض كفاية كانت الترجمة والتفسير مطلقا فرض كفاية لان الترجمة معناها التفسير لغة وذلك ان من المعلوم أن الله انما خاطب الناس بما يفهمونه وكذلك أرسل كل رسول بلسان قومه لانه لا تكليف إلا بالعلم وأنزل كتابه على لغتهم فالقرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب وأبلغهم وكانوا يعلمون نوا هره واحكامه أما دقائق باطنه فانما كانت بعد البحث والنظر مع سؤالهم النبي ﷺ في الأكثر كسؤالهم لما نزل قوله (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) فقالوا وأينا لم يظلم نفسه ؟ ففسر النبي ﷺ الظلم بالشرك واستدل عليه بقوله تعالى (ان الشرك لظلم عظيم) وسؤال عائشة عن الحساب اليسير فقال ذلك العرض . وقصة عدي بن حاتم في الخيط الأبيض والخيط

الاسود وغير ذلك مما سأله ونحن محتاجون إلى ما كانوا محتاجون إليه وزيادة على ذلك ما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم فنحن معاشر الأمة الإسلامية أشد الناس احتياجا إلى التفسير وعلوم أن تفسير بعضه يكون من قبل الالفاظ الوجيزة وكشف معانيها وبعضه من قبل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض .

قال الجويني علم التفسير علم عسر يسير أما عسره فظاهر من وجوه أظهرها انه كلام متكلم لم تصل الناس إلى مراده بالسماع منه ولا يمكن الوصول إليه بخلاف الامثال والاشعار من البشر ونحوها فان الانسان يمكنه علمه إذا تكلم بان يسمع منه أو ممن سمع منه . واما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يعلم الا بأن يسمع من الرسول ﷺ وذلك متعذر إلا في آيات قلائل فالعلم بالمراد يستنبط بأمارات ودلائل والحكمة في ذلك ان الله تعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه فلم يأمر نبيه ﷺ بالتنصيص على المراد بجميع آياته ومما لاشك فيه ان تفسير القرآن بالفاظ عربية هي عبارة عن ترجمة لعنايه غاية الأمر انها باللفظ العربي وهي بلاشك ليست بقرآن كذلك تبليغ القرآن لغير العرب

أما يكون بيان معناه بلغتهم وهي ليست من القرآن في شيء
أيضا . وبذلك كان التفسير فرضا لانه من باب التبليغ . قال في
الاتقان بعد ذكر نحو ما تقدم قد أجمع العلماء على أن التفسير
من فروض الكفاية وأجل الفروض الشرعية وقد علمت أن
الترجمة بمعنى التفسير لغة لكن للمفسر شروط وآداب . قال
العلماء من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولا من القرآن فما
أجمل منه في مكان فقد فسر في مكان آخر . وما اختصر في موضع
فقد بسط في آخر . وقد أنف ابن الجوزي كتابا فيما أجمل في
القرآن وما بين في موضع آخر وأشارت إلى أمثلة منه في شرح
المجمل . فان أعياه ذلك طلبه من السنة فانها شارحة للقرآن
وموضحة له . وقد قال الشافعي رحمه الله كل ما حكم به رسول الله
ﷺ فهو مما فهمه من القرآن قال تعالى (إنا أنزلنا إليك
الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) في آيات أخر .
وقال ﷺ (إلا وإني أتيت القرآن ومثله معه) يعني السنة فان
لم يجده في السنة رجع إلى أقوال الصحابة فانهم أدري بذلك لما
شاهدوه من القرائن وشواهد الأحوال عند نزوله ولما اختصوا
به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح . وقد قال الحاكم

في المستدرك فان تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل له
حكم المرفوع . وقد قال ابو طالب الطبري في أوائل تفسيره
(القول في آداب المفسر) اعلم ان من شرطه صحة الاعتقاد أولا
ولزوم سنة الدين فان كان معذوبا عليه في دينه لا يؤمن على
الدنيا فكيف على الدين ثم لا يؤمن في الدين على الاخبار عن عالم
فكيف يؤمن في الاخبار عن أسرار الله تعالى ولانه لا يؤمن
ان كان متهما بالاحاد أنت يعني الفتنة ويغري الناس بليته
وخداعه كدأب الباطنية وغلات الرافضة . وان كان متهما بهوى
لم يؤمن أن يحمله هواء على كل ماوافق بدعته كشأن القدرية
فان أحدهم يصنف الكتاب تفسيراً ومقصوده منه صد الناس
عن اتباع السلف ولزوم طريق الهدى . ويجب ان يكون اعتقاد
المفسر على النقل عن النبي ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم وعن
عاصريهم ويحتمل المحدثات وإذا تعارضت أقوالهم وأمكن الجمع
بينها فعل نحو أنت يتكلم عن الصراط المستقيم وأقوالهم فيه
ترجم إلى شيء واحد فيدخل منها مايدخل في الجميع فلا تنافي بين
القرآن وطريق السلف إلى آخر ما ذكره من شروط المفسر وآدابه
مما بسط في الاتقان للسيوطي والبرهان للزركشي وقد كتبنا

كلمة في الترجمة التفسيرية ونشرت بالمقطم في العدد رقم ١٠٩٩٦ بتاريخ الثلاثاء ٥ مايو سنة ١٩٢٥ ومنها يعلم أيضا ان الترجمة الحرفية لا يمكن ولا في كلام البشر وفيها ما يهيم اطلاع الناس عليه وما يقتضي منع الترجمة الحرفية كما قدمناه والله اعلم

المبحث الثامن في الاحرف السبعة

﴿ وانها ليست بترجمة ﴾

إعلم ان النبي ﷺ قال (نزل القرآن على سبعة أحرف) كما رواه البخاري وغيره فقد حكي السيوطي في المراد منها أربعين قولاً وقد تكلمنا عليها في كتابنا الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن وبيننا الصحيح من الباطل من تلك الأقوال وان الحق ان المراد منها أوجه سبعة . الاول . منها الاختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنى نحو لا يضار كاتب بفتح الراء وضمها . الثاني . الاختلاف في الحركات مع اختلاف المعنى نحو فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات . الثالث اختلاف الحروف مع تغيير المعنى دون الصورة وهو ما يعبر عنه تارة في الاختلاف في النقط نحو تتلو ويتلو ويعلمون وتعلمون

الرابع . الاختلاف في الحروف مع اختلاف الصورة دون المعنى
نحو الصراط والسرط وقد قرأ بالاشمام أيضا . الخامس .
الاختلاف بإبدال كلمة بكلمة نحو فتبينوا من التبيين وثبتوا
من التثبت . السادس . الاختلاف في التقديم والتأخير نحو
فقتلوا وقتلوا بالبناء للمفعول في الاول وللفاعل في الثاني وبالعكس
ونحو فيقتلون ويقتلون . السابع . الاختلاف بزيادة ونقصان وهو
إما بزيادة كلمة ونقصها نحو تجرى من تحتها الأنهار أو تجرى تحتها
الأنهار في آخر سورة براءة . وإما بزيادة حرف ونقصه نحو
أوصى ووصى ونحو وقالوا اتخذ الله ولدا قالوا اتخذ الله ولدا .
وسارعوا سارعوا . وهكذا كل ما وقع في مصاحف الانصار من
عدة واوات ثابتة في بعضها دون بعض وعدة هاءات وعدة لامات
وقد بينا وجه ذلك واقمنا الدليل على أن المراد من الأوجه السبعة
هي هذه الأوجه وإن ماعدها إما مؤول وإما باطل فالقول بأن
المراد من الاحرف السبعة هو القراءات السبعة المعروفة الآن
باطل لانه مخالف للاجماع كما بينه ابن حجر في شرح الفتح على
البخارى وبينه غيره سلفا وخلفا وبناء على ذلك لأوجه لما قلناه
بعض الكتابين فيما يتعلق بالقرآن من أنها ترجمة وانما هي

وجوه في اللفظ العربي المنزل على محمد ﷺ وهي لا تكون إلا
في لغة العرب فهي حجة على من يدعي جواز كتابة القرآن
بغير العربية أو قراءته بغير العربية والله أعلم

الخلاصة

قد علم مما قلناه وقلناه أن ما نسب لطائفة معروفة من الترك
عند الناس أنهم غيروا الفاظ القرآن وكتابته بجملة باللغة التركية
وكتبه بالحروف اللاتينية كل ذلك غير جائز باجماع المسلمين
وفعله خروج عن الدين وعلى الدين . ولا يحل لمسلم أن يتمحل
لهم في ذلك عذراً فإن المشهور عنهم أنهم يلجئون بالقوة الغاشمة
كثيراً من الناس في بلادهم على الصلاة والقراءة بغير العربية
مع قدرتهم على القراءة باللغة العربية وتحقق حفظ كل الأئمة
في مساجدهم من القرآن الكريم باللغة العربية المنزلة ما يكفي
لصحة الصلاة ولو على مذهب أبي حنيفة بأن يحفظ آية طويلة
أو ثلاث آيات قصار بل يوجد من الأتراك من يحفظ القرآن
كله ويجيد ترتيله وتجويده وقراءته بالقراءات المتواترة فكيف
يحل بعد هذا لمسلم أن يمنع أمثال هؤلاء أن يقرأوا ما حفظوا

في الصلاة وغيرها وان يلجئهم بصنوف الاكراه على القراءة
بالتركية وكيف تتمحل الاعذار لهؤلاء أم كيف تتمحل الاعذار
لقوم اعلنوا انهم يسوون في الميراث بين الذكور والانثى ويبيعون
زواج المسلمة بغير المسلم وذلك مخالف لمصريح قوله تعالى (يوصيكم
الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الآية) وقوله تعالى
(ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك
ولو أعجبكم) فكلالا لا يتين مع غيرهما من نصوص أخرى
كثيرة صريح في خلاف ما اعتقدوه وعملوا به كما ان اجماع المسلمين
اعتقادا وقولا وعملًا من عهد النبي ﷺ الى يومنا هذا مخالف لما
اعتقدوه وعملوا به أيضاً فيكون ذلك منهم كفرًا صريحًا خصوصًا
وان المشهور عنهم انهم اعلنوا انهم لا دين لهم وباعتقاد حل ما ذكر
والعمل به صاروا مرتدين فما باننا وقد اعتقدوا حل كل ذلك
وعملوا به. مع انهم في مبدأ أمرهم أظهروا التمسك بالدين والانقياد
لاحكامه حتى ان جميع المسلمين على وجه البسيطة عطفوا عليهم
بقلوبهم وأمدوهم بأموالهم وعقدوا اللجان لجمع الاعانات المالية
وتجشموا المشاق والصعاب في إيصالها اليهم فلما تم لهم النصر
أظهروا ما كان كامناً في نفوسهم مما قطع صلتهم بالاسلام فصاروا

بريئين منه وهو بريء منهم وصح عليهم المثل القائل
صلى وصام لأمر كان يطلبه لما اتقضى الأمر لأصلي ولاصام
نعم ربما يوجد بين أولئك الجماعة مكره على متابعتهم ظاهراً
فإن كان حكمه حكم من أكره وتلبه مطمئن بالإيمان
وكلامنا في من فعل ما ذكرناه معتقداً حله فهذا الذي نعنيه
بكلامنا وهذا الذي نقول أنه مرتد والعياذ بالله تعالى وحكم
المرتد عن الإسلام معلوم مشهور عند الخاص والعام وأنه لا دين
له حتى يقر عليه

وهذا ما يسر الله لنساجعه من كلام الأئمة ومما فتح الله به
أخذاً من كلامهم نقدمه إلى الأئمة الإسلامية عسى الله أن
يوفقهم لحسن النظر فيه بصدق نية وانصاف خصوصاً من
يريد أن يتعرض بالكلام في القرآن وتفسيره فإنا ننصح له أن
يتعلم قبل أن يتكلم وانا لا نتعرض لكاتب دون كاتب ممن
كتبوا في هذا المعنى لا بمدح ولا بقدر ولا أنسب واحداً منهم
بمعينه لا خاد ولا لكفر فليُنظر هو إلى مقال ويطبقه على ما بينا
من الأحكام ويحكم هو على نفسه فإني لست بمتعرض للقائل
وإنما أتعرض للقول كالقول بأنه أسطورة أو بعضه أسطورة

أو أنه شعر أو يشبه الشعر أو أنه نثر من نثر الجاهلية أو يشبه ذلك من كل قول يخالف للنصوص القطعية في القرآن وقد ردَّ الله على قائل نحو تلك المقالات ومن أصدق من الله حديثاً . ومن ألحد في آيات الله لا يخفى على الله وقد بين الله جزاءه كما قال تعالى (ان الذين يلحدون في آياتنا لا ينجون علينا أفن يلقى في النار خير آمن يأتى آتنا يوم القيامة اعمالوا ما شئتم انه بما تعملون بصير)

والله أعلم بعباده أفلا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير وكل مجزى بعمله (فن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وصلى الله على سيدنا محمد النبي العربي وعلى آله وصحبه وسلم أولاً وآخرأ وباطناً وظاهراً والحمد لله رب العالمين اهـ

﴿ تم الكتاب ﴾

﴿ تنبيه ﴾

لفضيلة المؤلف الحق في إعادة طبع هذا الكتاب

بعد نفاد هذه الطبعة الاولى

خطأ وصواب

وقع في هذا الكتاب تحريف مطبوع يدرك بادي تأمل ولتسام
الفائدة ذكرناه هنا

ص	سطر	خطأ	صواب
٤	٧	ون	وان
٧	٨	واما اللفظي فلا	واما الالتقاء كالتقاء الزبور
٧	١٦	اخبار	اخبار
١٠	٦	الممكنات	الممكنات ازيلية
٣٨	٦	بينوا	بنوا
٤٠	٤	الكتابة	الكناية

﴿ فهرس كتاب حجة الله على خلقه ﴾

صحيفة

٢	المقدمة
٥	المبحث الاول ان الله تعالى نسب لنفسه كلمات واقوالا وتكلمها وتكلمها
٨	المبحث الثاني في بيان ما ينسب به الكلام لمن تكلم به
١٢	المبحث الثالث في انزال القرآن والبحث عن حقيقته ومعناه
٢٩	المبحث الرابع في اختلاف الفقهاء في قراءة القرآن بلغة اخرى في الصلاة عند المعجز
٣١	المبحث الخامس في ترجمة القرآن غير التفسيرية وما يتعلق بها
٤٧	المبحث السادس في كتابة القرآن
٥٠	المبحث السابع في التمام للثاني من الترجمة وهي الترجمة للتفسيرية
٥٨	المبحث الثامن في الاحرف السبعة وانها ليست بترجمة
٦٠	الخاتمة

رسالة

أحسن القرا في صلاة الجمعة في القرى

تأليف أوحد العصر وعلامة الدهر شيخ المشايخ خاتمة المحققين
 الاستاذ الامام الغفور له الشيخ محمد نجيب الطيبي الحنفى
 مفتى الديار المصرية سابقاً

كل نسخة لم يكن عليها ختم رئيس جمعية الازهر العلمية
تعد مسروقة ويعاقب بائعها وحاملها قانوناً

عن النسخة قرشاً من صلغ

تباع هذه الرسالة بالمكاتب الشهيرة وتطلب من
جمعية الازهر العامية

حقوق هذه الطبعة محفوظة للجمعية الازهر العلمية

طُبعت هذه الرسالة على نفقة جمعية الازهر العلمية

الطبعة الثانية سنة ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه وسلم (أما بعد) فيقول الفقير إليه تعالى محمد بن
نحيت للطيعي الحنفى بالأزهر قد سألني الشيخ عمر فائق طالب
علم بالأزهر برواق الأتراك الجركسى من أهالى سيواس من
رجة الاناضول بما نصه : —

نص السؤال

ما قولكم دام فضلكم فى اقامة الجمعة فى القرى سواء كانت
كبيرة أو صغيرة وقد فقد بعض الشرعيا وجه البعض
كصاحب الحرفة والأسواق وعلماء الاسلام واجتماع الناس . وهل
يقال لهذا البلد مصر أم لا وإذا لم تحقق مصريته فما الدليل الذى يدل
على عدم اقامة الجمعة فى غير مصر . وإذا كان هناك دليل قطعى
بأنه أم ظنى . وما الدليل الذى يدل على اذن السلطان أو نائبه . وإذا
كان فيه دليل فهو قطعى أم ظنى . وهل فيه خلاف أو باتفاق
الأئمة . وإذا لم يوجد دليل على شيء مما ذكر فما المانع من اقامة
الجمعة فى أى بلد كان لأنها من شعائر الاسلام . اجيبونا اثابكم الله

فاجيبته معتمداً على الله تعالى مقتضراً على غير مذهب فواضع
الاتفاق ومواضع الاختلاف معرضاً على ترجيح مذهب على
مذهب لانه لا يتعلق به الغرض المقصود من اجابة السائل كما
هو واضح من سؤاله فقلت وبالله التوفيق.

ثبوت الجمعة بالكتاب

اعلم ان صلاة الجمعة فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بالكتاب
والمسنة والاجماع. يجب على القطع اقامتها وتحريم تركها بوجوب كقوله
متكرر فرضيتها. اما الكتاب فقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا
إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع)
وقد اجعت الامة على أن المراد بالصلاة في هذه الآية صلاة
الجمعة. وقد ثبت الأمر بالسعي إلى الذكر على النداء لما يفيد
افتراضها سواء قلنا ان المراد بالذكر نفس الصلاة كما هو الظاهر
وعليه الأكثر أو الخطبة لان الأمر بالسعي المقصود للغير فربح
الأمر بذلك الغير المقصود بالذات والمقصود بالذات من السعي
على كلا الأمرين هو الصلاة ولا شك ان الأمر في قوله تعالى
(فاسعوا) قطعي الدلالة على طلب السعي طلباً جازماً وهو قطعي

الثبوت أيضاً فيفيد اقتراض السعي قطعاً فيفيد اقتراض الصلاة
التي هي المقصود منه بالذات قطعاً بالطريق الأولى . ولئلك اجمعوا
على أن السعي لا يجب إلا على من تجب الصلاة عليه .
﴿ ثبوت الجمعة بالسنة ﴾

وأما السنة فاحاديث كثيرة جداً وردت في الحفص على اقامتها
والتوعد على تركها .

منها ما أخرجه أبو داود عن طارق بن شهاب . الجمعة حق
واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة مملوك أو امرأة أو صبي
أو مريض . وفي لفظ الجمعة واجبة إلا على صبي أو مملوك أو
مسافر أخرجه البيهقي عن تميم الداربي والطبراني عن الحكم بن
عمر . وزاد المرأة والمريض . وفي لفظ وقال على اعود منهم
ليستين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم
ليكونن من الغافلين . أخرجه مسلم عن ابن عمر وابن جرير
وصححه عن الجميع .

﴿ ثبوت الجمعة بالاجماع ﴾

وأما الاجماع فقد انعقد على اقامتها وفرضيتها من لدن النبي
صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا . وقد اتفق الائمة على هذا

المقدار كما اتفقوا على اشتراط الجماعة فيها والخطبة قبلها .

﴿ أول جمعة صلاها النبي ﷺ بعد الهجرة ﴾

وأول جمعة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم كانت بالمدينة بعد الهجرة . وذلك انه لما قدم المدينة مهاجرا نزل بقاء على بني عمرو بن عوف يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة من شهر ربيع الاول حين اشتد الضحى بها فلقام بها الى الخميس وأسس مسجدا ثم خرج يوم الجمعة الى المدينة فادركته الجمعة في بني سلم بن عوف في بطن واد لهم قد اتخذ القوم في ذلك الموضع مسجدا فجمع بهم وخطب وهذه أول خطبة له صلى الله عليه وسلم خطبها في المدينة

﴿ اقامة الجمعة قبل الهجرة ﴾

وأما قبل الهجرة الى المدينة فكان مصعب بن عمير يقيمها اخرج البيهقي وغيره عن ابن شهاب الزهري وعنه أيضا بسنده إلى مصعب بن عمير انه صلى الله عليه وسلم بعثه إلى المدينة وانه نزل بدار سعد بن معاذ رضى الله عنه فجمع بهم وم اثنتي عشر رجلا وعن عبد الرحمن بن كعب بن مالك رضى الله عنهما قال كنت قائداً أبي حين ذهب بصره فاذا خرجت به الى الجمعة وسمع الاذان صلى على أبي امامة رضى الله عنه فاستغفر له قال

فكثرت كذلك جهنا لا يسمو الاذان للجمعة الا فعلى فقلت له
يا ابي استغفارك لاني امامة كلما سمعت اذان الجمعة ما هو قال أي
يحي انه هو أول من جمع بالمدينة في حرم من جرة بني بياضة
يقال له بقيع الخصاص قال بقلت كم كنتم يومئذ قال اربعون
رجلا اخرجهم ابن ملجاء والدار فطاني واليهيقي وذكر ابن سيرين
أن ابا امامة هذا هو أسعد بن زرارة بن عدس بن عبد الخزرجي
الانصاري وأن أهل المدينة اجتمعوا اليه فصلى بهم يومئذ ركعتين
وذكرهم وذبح لهم شاة فتعشوا بها وتغدوا لفلتهم وان هذه أول
جمعة في الاسلام وورد انهم كانوا اثني عشر رجلا ولعل أسعد
ابن زرارة هذا اعان مصعبا في اقامة الجمعة فاضافها كعب اليه كما
يشعر بذلك دعاؤه له وذبح الشاة لهم
اختلاف الائمة في مواضع
وقد اختلف الائمة في مواضع الموضع الاول في اشتراط
المصر أو فناءه فقالت الحنفية يشترط ما ذكر في وجوبها وفي
صحتها فلا يجب ولا يصح الا في مصر أو فناءه
استدلوا على ذلك بما رواه ابن ابي شيبة موقفا على كرم
الله وجهه لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطار ولا اضحى الا في

مصر جامع أو مدينة عظيمة . وبما ورد بسند صحيح عن جرير
عن منصور عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أنه
قال . قال علي رضي الله عنه لاجمة ولا تشريق الا في مصر جامع .
واما قول النووي رحمه الله — حديث علي ضعيف متفق على
ضعفه وهو موقوف عليه بسند ضعيف منقطع — فقال البذر
العيني في عمدة القاري كأنه يعني النووي لم يطلع الا على الاثر
الذي فيه الحجاج بن ارمطاه ولم يطلع على طريق جرير عن منصور
فانه سند صحيح . ولو اطلع لم يقل ما قاله . واما قوله متفق على
ضعفه فزيادة من عنده ولا يدري من سلفه في ذلك . على ان
ابا زيد الدبوسي قال في كتاب الاسرار ان محمد بن الحسن قال
رواه مرفوعا معاذ وسراق بن مالك رضي الله عنهما اه
على ان الحاكم صحح ما أخرجه ابن أبي شيبة وأخرجه
عبد الرازي لاجمة ولا تشريق الا في مصر جامع . وذكر
شيخ الاسلام خواهر زاده ان ابا يوسف رفعه في الامالي الى
النبي صلى الله عليه وسلم .
وقال الشافعي رضي عنه لا يشترط المصر ولا فناؤه لوجوب
الجمعة ولا لصحتها . بل تجب وتصح في كل قرية لا يظعن أهلها

صيفا وشتاه الا ظعن حاجة متى بلغ من وجبت عليه الجمعة منهم
اربعين رجلا . واليه مال احمد بن حنبل واسحاق بن راوية .
وبذلك قال مالك ايضا رحمه الله الا انه قال تجب وتصح في كل
قرية فيها بيوت ومسجد من غير اعتبار عدد معين . استدلووا
على عدم اشتراط المصر أو فنائه بقول ابن عباس رضي الله عنهما
أن أول جمعة جمعت يوم الجمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم بقرية يقال لها جوثا . وبهما روى عن الزهري عن أم
عبد الله الدبوسي رضي الله عنهما . قالت قال رسول الله صلى الله
وسلم الجمعة واجبة في كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة . وفي
رواية الجمعة واجبة على أهل كل قرية وان لم يكونوا الا ثلاثة
رابعهم امامهم . وقال ابن المنذر وكتب عمر بن عبد العزيز . أي
قرية اجتمع فيها خمسون رجلا فليصلوا الجمعة . وفي رواية ثلاثون .
وعن أبي امامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . تجب الجمعة
على خمسين رجلا ولا تجب على من دون ذلك

﴿ اختلاف الأئمة فيمن كان خارجا عن البلدة ﴾

الموضع الثاني — اختلفوا فيمن كان خارجا عن البلد الذي
تجب فيه الجمعة وعن فنائه . فقال أبو حنيفة متى كان خارجا عن

المصر وفنائه لا تجب عليه الجمعة سمع الاذان أولم يسمع . حتى
سئل رحمه الله تعالى عن أهل زيادة التي ينتهبها وبين الكوفة
مجرى النهر هل تجب عليهم الجمعة فقال لا .

وقال الشافعي تجب على من كان خارج البلد متى كان بحيث
يسمع الاذان اذا كان المؤذن صبيحا والاصوات هادئة والريح
ساكنة وموقف المؤذن عند سور البلد .

وقال الليث بن سعد ومالك تجب على من كان على بعد ثلاثة
أميال من البلد . وقال أصحابه المؤذن في محل رفيع والناس في
هدوء وسكون فلقى سماع الصوت ثلاثة أميال

وقال ربيعة الراي على من كان على بعد أربعة أميال . وعنه
انها تجب على من اذا سمع الاذان وخرج من بيته ماشيا ادرك
الصلاة . وقال ابن عمر وابو هريرة وأنس رضي الله عنهم تجب
على من كان على بعد ستة أميال وعن الزهري تجب على من
سمع الاذان .

وقال احمد بن حنبل واسحاق بن راوية تجب على من سمع
التداء لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الجمعة على من
سمع التداء . اخرجه الدارقطني . وقد روى عن اصحاب ابن حنيفة

مثل جميع هذه الأقوال .

الموضع الثالث عدد الجماعة التي تنعقد بها الجمعة .

فقال الشافعي أقل ذلك أربعون رجلا . وحجته في ذلك حديث عبد الرحمن بن كعب السائي . وحديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما . قال مضت السنة . أنه في كل أربعين فما فوق ذلك جمعة واجبة وفطر وذلك أنهم جماعة . أخرجه الدارقطني .

وقال الحسن البصري أقل ذلك اثنان ، وقال أبو يوسف بن سعد أقل ذلك ثلاثة ، وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ومحمد بن الحسن أقل ذلك أربعة ، وقال مالك وربيعة أقل ذلك اثني عشر رجلا ، وحجتهما في ذلك ما تقدم من حديث مصعب بن عمير ، وفي رواية عن مالك أنه لا يشترط عددا معينا ، وحجته في ذلك ما تقدم عن ابن عباس وما ورد عن الزهري ، وحجة أبي حنيفة والحسن البصري وسفيان الثوري وأبي يوسف ومحمد بن الحسن إن الجماعة شرط في الجمعة أجماعا ، فيشترط أقل ما يسمى جماعة ، وهو عند الحسن اثنان وعند أبي يوسف ثلاثة وعند أبي حنيفة أربعة .

(الموضع الرابع من السطران أو نائبه)

فقال الخفية يشترط ذلك في صحتها ، واستدلوا عليه بقوله
 صلى الله عليه وسلم ، من تركنا وله امام فمأثر أو عادل ألا فاد
 جمع الله شمله ولا يارك له في امره الا ولا ضلالة له ، اخرجته بن
 ماجه وغيره ، قالوا ان التقييد بالجملة الحالية في قوله ، وله امام
 يفيد اشتراط الامام فيها ، ويقول الحسن البصري اربع الى
 السلطان وذكر منها الجمعة والعيندين ، وقال حبيب بن حبيب
 لا تكون الجمعة الا بامر ، وقال ابن المنذر منعت السنة ان الذي
 يقيم الجمعة هو السلطان أو من امره وقالوا أيضا في قوله تعالى
 (فلتسعوا الى ذكر الله) يدل على اشتراط السلطان لان قوله تعالى
 الى ذكر الله يقتضى انه لا بد من ذكر وهو من له ولاية الاقامة
 وقالوا ايضا ان التقدم يوم الجمعة على الجمع العظيم بعد شرفا ورفعته
 فكان مظنة ان يتسارع اليه كل من مالت همته الى الرئاسة والتقدم
 وكان مظنة ان يقع التنازع والتجاذب فيؤدى الى القتال وترك
 الصلاة وتعطيلها فيشترط لذلك ان يكون التقدم على هذا الجمع
 بامر ذي سلطان تحب طاعته أو تخشى عقوبته قطعاً للفتنه وتتميمها
 لامر الجمعة

وقال فريق منهم المالكية والشافعية رضى الله عنهم
لا يشترط اذن السلطان ولا نائبه .

واستدل هذا الفريق بان عليا رضى الله عنه صلى الجمعة وعثمان
محبور ولم ينكر عليه احد . وبان الوليد بن عقبة والى الكوفة
ابطأ يوم ما في الخروج الى الجمعة فصلاها ابن مسعود بالناس ولم
ينكر عليه احد . ولما خرج سعيد بن العاص والى المدينة منها
صلى ابو موسى الاشعري الجمعة بالناس من غير استئذان . ثم
الذى قالوا بلشترط المهر أو فوائده اختلفوا في حد المهر الذى
يشترط لوجوب الجمعة وصحتها . ففي رواية هو كل موضع له امير
وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود واختارها الكرخى وشمس
الائمة السرخسى وصاحب الهداية والكافى والمراد المتمكن من
تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا التنفيذ والاقامة بالفعل كما صرح
به في تحفة الفقهاء وغيرها .

وفي رواية انه بلد له سكك واسواق ورساتيق ووالى يقدر
على انصاف المظلوم وعلم يرجع اليه في الجواث واختارها في
التحفة وغيرها .

وفي رواية ما لا يسع اكبر مساجده أهله وهو قول أبى

يوسف رحمه الله وأختاره محمد بن شعاع اللحي . قال صاحب
المحيط وهو أحسن الأقوال . وفي التقنية أصحها وعليه أكثر
الفقهاء وأقول قوله ما لا يسع أكبر مساجده الخ يقتضي اشتراط
تعدد المساجد مع أن ذلك لا يصدق على مكة والمدينة لعدم تعدد
المساجد فيها ولا شك في مصريتها .

وقال البعض هو ما يمكن فيه كل صانع ان يعيش بصنغته
ولا يحتاج الى صنعة أخرى .

وقال بعض آخر هو ما يوجد فيه كل حرفة من حرف
الدنيا . وقال بعض هو كل بلد يكون فيه عشرة آلاف مقاتل .
وقيل ألف مقاتل . وقيل ان لا يعد اهله بغير مشقة . وقيل ان
يكون فيه كل يوم ولادة انسان وموته . وغير ذلك من الأقوال
في تحديد المهر كثيرة

وانت تعلم ان كثيرا من هذه الأقوال بظاهرها غير صحيح
لعدم صدق التعريف فيه على مكة والمدينة اذ ليس في واحدة
منهما مساجد ولا يمكن ان يعيش في كل واحدة منهما كل محترف
بحرفة فقط . ولا يوجد فيها حرف كثيرة بل ما من بلد الا
ولا يوجد فيه كثير من الحرف التي توجد في غيره من البلدان .

وبالجملة كل تعريف لا يصدق على مكة والمدينة فهو غير صحيح
لأنهما مضران لا محالة وتقام فيها الجمع والأعياد من لدن النبي صلى
الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير تكبير فكذلك كل بلد
يكون مثل أحدهما لأنها عياران شرعيان في الباب عند من
يشترط المصير.

والذي يميل إليه القلب أن هذه التعاريف لفظية يقصد منها
التنبيه فقط ولا يشترط في واحد منها أن يكون مطردا منعكسا
وإن المراد منها ما هو منقول عن سفيان الثوري أن المصير هو
ما يعدة الناس مصرا عند ذكر الأمصار المطلقة كالبيصرة
والكوفة ودمشق وغيرها . وقال الإمام أبو القاسم إذا أذن
إلى أو أتقاضي بالجمعة أو بناه الجامع في قرية فيها سوق جازت
الجمعة لحل الاجتهاد أي لوجود الخلاف بين الأئمة . وإذا صادف
أمر الحاكم فصلا مجتهدا فيه ينفذ ويصير مجمعا عليه .

ولا يخفى أن الخلاف لا يختص بالقرية التي فيها سوق لما
علمت مما سبق من وجود الخلاف في غيرها أيضا ولهذا قال في
فتاوى الحجة والاختصاص في القرى الصغيرة أن يصلى الجمعة ثم
إربعاء سنتها ثم ركعتين سنة الوقت ثم الأربعاء . وأما البلاد والقرى

الكبيرة فالاصل فيها الصحة وقيل الشرط فلا شك في الجواز
ولا تعاد القيرضة ام

الموضع الخامس في اقامتها في موضعين فاكثر

فعند ابى حنيفة وابن يوسف لا يجوز تعددها في موضع
واحد مطلقا . وللشاذ الشافعية في تعددها اربعة اوجه . الاول
وصححه الاكثرون انه لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد ما لم
يشق الاجتماع بمحل واحد ولو غير مسجد مشقة لا تحمل عادة
يقينا كما قيده الشهاب بن حجر وتبعه الشيخ الرملي . وهل العبرة
بمن يغيب حضوره او بمن يصليها بالفعل او بمن تصح منه او بمن
تلقونه . فيه خلاف . ولكل ذهب بعض منهم . لكن المعتمد
الذي مشى عليه الشهاب بن حجر والشمس الرملي كايه الاول .
الوجه الثاني . لا يجوز التعدد مطلقا ولا يلتفت الى المشقة
لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده لم يفعلوها
الا كذلك . ولان المقصود منها اظهار شعائر الاسلام واجتماع
كلية المسلمين واتحادهم قبل وهو اقوى دليلا وأطال التاج السبكي
في الانتصار له . الوجه الثالث . إن حال مهر عظيم بين شق

البلد كان كبلدين يجوز في كل شقة جمعة.
الوجه الرابع . ان كانت قرى واتصلت تعددت بعددها . استدلل
القائلون بعدم جواز التعدد بان الجمعة وشرائطها مرتبطة بفعل
النبي صلى الله عليه وسلم ومحدودة فيه فلا يتجاوز حكمها وشرطها
عن فعله فكان مما وصف به الجمعة وجعله شرطاً لها ان عطل لها
الجماعات واقامها في مسجد واحد في اول الامر . وعند انتشار
المسلمين وكثرتهم بما جرى عليه الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم
بعده . ولو جازت في موضعين لا بان ذلك ولو مرة واحدة اما
بقوله واما بفعله . وقال محمد بن الحسن يجوز تعددها مطلقا وهو
الذي رواه عن ابي حنيفة لاطلاق الادلة وللخرج البين خصوصا
في الامصار الكبيرة كسلامبول (الاستانة) ومصر القاهرة
وغيرها قال شمس الدين السرخسي الصحيح من مذهب ابي
حنيفة جواز اقامتها في مصر واحد في مسجدين فاكثر وبه تأخذ
الموضع السادس في فرض الوقت

فقال الحنفية هو الظاهر والجمعة بدل عنه لكثرة الادلة
المدالة على فريضة صلاة الظاهر في جميع الايام . ولهذا يصلي الظاهر
من فاته الجمعة ولكننا امرنا باسقاط الظاهر بصلاة الجمعة بدلا عنه

وقال مالك والشافعي فرض الوقت هو الجمعة للأمر بأدائها
والوعيد على تركها والنهي عن أداء الظاهر ما لم يقع اليأس من صلاحها
﴿الموضع السابع صلاة الظاهر بعدها﴾

فقالت الشافعية يصلى الظاهر بعدها احتياطاً على تفصيل
ذكره في كتبهم وقد قال به أيضاً متأخرو الحنفية وأمروا به
احتياطاً لاختلاف الأئمة في اشتراط المصّر وعدمه وفي تعريف
المصّر وجواز التعدد وعدمه وفي العدد الذي تتعقد به . وفي
اشتراط إذن السلطان أو نائبه بأقامتها وعدمه .

ومن هذا كله تعلم جواب السؤال وإن المقطوع به المتفق
عليه هو كون الجمعة فرضاً لا يجوز تركها ويكفر جاحد فرضيتها
وأنها من شعائر الإسلام وإن كل موضع اختلفوا فيه سواء كان
من شروطها أو من غيرها فادلتها ذاتية فكان دليل الفرض قطعياً
ودليل الاشتراط ظنياً . ولا يخفى أن اشتراط المصّر وإذن الحاكم
ليس لأمر لا توجد الجمعة بدونه إذ لا ملائمة بين ذلك وبين صلاة
الجمعة وإنما اشتراط إذن الحاكم لمنع التنازع على ما قالوا واشتراط
المصّر لبيان الموضع الذي أمرنا بأقامة الجمعة فيه . ولا يخفى أيضاً
إن الله تعالى قدير من رحمته وفضله أن كل ما أدى إليه رأى المجتهد

في محله على وجه فهو شريعة له تعالى في حق المجتهد وكل من عمل به
يكون العمل به طاعة وعبادة صحيحة وإن اخطأ ذلك المجتهد فإنما
يكون خطؤه بالنظر إلى ما هو عند الله من الحكم لا بالنظر إلى
علمنا وما أدى إليه اجتهد به هو بالنظر إلى ذلك صواب بالاجماع .
وتعلم أيضا أن الاحوط لكيف إذا أراد أن يخرج من عبدة
ما كاف به ييقن ويكون آتيا بالفرض على جميع المذاهب أن
يصلى الجمعة في كل موضع بقول امام مجتهد لوجوبها فيه ولو كان
قرية صغيرة جدا وأن يصلى الظهر بعدها ينوى به فرض اليوم
في كل موضع قال فيه امام مجتهد بعدم وجوبها فيه أو عدم صحتها
لفقد شرط أو غير ذلك وذلك لما قلنا أن الجمعة فريضة قضاية
لا يجوز تركها ولا جحدتها ولا التهاون فيها والدليل على ذلك قضاى
وما عده مما جرى فيه الخلاف ظني .

وقد قدمنا لك ما قاله في فتاوى الحجة . أن الاحتياط في القرى
الصغيرة أن يصلى الجمعة ثم اربع سنين ثم ركعتين سنة الوقت ثم
الاربع الخ ما سبق نقله ومراده الاربع التي ينوى بها ظهر اليوم كما
سبق الا اننا نقول ان صلاة الظهر بعدها احتياط لا يختص بالقرى
الصغيرة لما علمت ان المقصود من صلاة الظهر بعدها هو الاحتياط

والخروج من عهدة الخلاف بين الأئمة . وهذا المعنى لا يختص بالقرى الصغيرة بل هو متحقق في كل موضع وجد فيه خلاف في صحة الجمعة أوفى وجوبها فيه والخلاف لا يختص بالقرى الصغيرة كما علمت مما سبق .

﴿ بيان وإيضاح لقول القائل ﴾

فإن قال قائل إن ماقلته ليس من الاحتياط في شيء لأن الاحتياط هو الأخذ بأقوى الدليلين . قلنا إن الاحتياط يطلق على معنيين . أحدهما ما ذكر وإذا يختص بمن ينظر في الأدلة ليأخذ منها الحكم الشرعي ويرجع بعضها على بعض بالمرجحات المفصلة في كتب الأصول . والنظر في الأدلة على وجه ما ذكر مختص بالمجتهد المطلق أو في المذهب أو أهل الترجيح في المذاهب . والثاني الاحتياط في العمل والخروج عن عهدة التكليف بيقين . ومن ذلك ما أجمع عليه الأئمة أنه لو تذكر أنه ترك صلاة من الصلوات الخمس ولكن نسي عينيها فإنه يجب عليه صلاة جميع الصلوات الخمس حتى يخرج عن العهدة بيقين . ومن ذلك مراعاة الخلاف أيضاً والعمل بالاحتياط بالمعنى الأول واجب على من ينظر في الأدلة فلا يجوز له أن يأخذ بغير الأقوى من الدليلين كما

صرح به علماء الاصول .

واما العمل بالاحتياط بالمعنى الثانى فقد يكون واجبا كما اذا ترك صلاة من الخمس ونسى عينها فى المثال السابق . وتارة لا يكون واجبا كمرعاة الخلاف . وما نحن بصدده يجوز أن يكون بالمعنى الاول بالنظر لمن ينظر فى أدلة الأئمة منصفاً ويحتاط فى الحكم الشرعى فان الأدلة الدالة على فرضية الجمعة من الكتاب والسنة قطعية لاشبهة فيها وعلى ذلك انعقد الاجماع واستفاض سلفا وخلفا الى يومنا هذا . وهذه الأدلة عامة لم تفرق بين جماعة قليلة وجماعة كثيرة ولا بين مصر وقريّة صغيرة أو كبيرة ولا بين تعدد مواعيد في البلد وعدم تعددها ولا بين ما إذا أذن السلطان أو نائبه بإقامتها أو لم يأذن بذلك ولا بين الجمعة السابقة والجمعة المتأخرة إذا تعددت فى مواضع من البلد وغير ذلك . نعم قد خصت تلك الأدلة وأخرج منها العبي والمجنون والمرأة والمرضى والمسافر ولكن ماعدا ذلك من الفروق المتقدمة أدلتها ظنية متعارضة رجح كل مجتهد منها ما أخذ به من الشروط التى دونها فى مذهبه برجحات ظهرت له . وعند التأمل فيها تجدها لم تزل متعارضة لا يمكن أن يطمئن القلب لواحد منها دون الآخر .

فيجب على من أراد أن ينظر فيها اسقاطها والاخذ بالعمومات القطعية
عمالاً بالقواعد الأصولية التي أسسها أولئك العلماء المجتهدون انفسهم
فكان الاحوط بمعنى الاخذ بأقوى الدليلين هو ما قلنا من صلاتها
في كل موضع قال امام وجوبها وصحتها فيه كما أن الامر بصلاة
الظهر عام فكان الاحوط بالمعنى المذكور صلاة الظهر بعدها في كل
موضع قال امام بعدم وجوبها أو بعدم صحتها فيه . ويجوز أن يكون
الاحتياط فيما نحن بصدد بالمعنى الثاني حتى يكون خارجاً عن عبدة
ما كلف به يتيقن وهو واضح خصوصاً مع اضطراب الحنفية في
تحديد المصرك كما يعلم مما سبق نقله وكون الراجح من مذاهبهم في
ذلك قولاً أو قولين لا ينافي الاحتياط بالمعنى الذي قلنا . والعمل
بالاحتياط هنا بالمعنى الثاني ليس بواجب بالنظر الى المقلد الذي
لا مذهب له بل له أن يقلد أى امام شاء من الائمة الاربعة في ذلك
سواء وجدت ضرورة للتقليد أو لم توجد وكذا بالنظر الى المجتهد على
الصحيح من ان له أن يقلد مجتهداً آخر في العمل لافي الرأي .
فان قلت ان مذهب كل مجتهد في مواضع اختلاف صواب في
ظنه خطأ في ظن غيره . فكيف يسوغ للحنفي أن يصلي الجمعة
في القرى الصغيرة وهي باطلة في مذهبه ولا يجوز الشروع في

عمل باطل . قلنا ان كون مذهب غيره خطأ انما هو في ظنه فقط
لا في الواقع . وقولك لا يجوز الشروع في باطل محله في الباطل
الذي تبين بطلانه والخطأ الذي تبين خطاه وذلك فيما اجمع على انه
باطل وخطأ لانه يكون كذلك في الواقع ونفس الامر فلا يجوز
الشروع فيه ولا العمل به بحال . وما نحن بصده ليس كذلك .
والا لم يجوز للحنفي أن يقلد الشافعي في جمع التقديم في السفر بل
هو الاولى اذا خاف فوت الصلاة كما صرح به سيدي عبدالعظيم
المسكي في رسالة التقليد وغيره في غيرها . مع أن الحنفي يعتقد
بمقتضى مذهبه أن صلاة العصر أو العشاء قبل وقتها باطلة ونظائر
ذلك كثيرة جداً على أن ما نحن بصده ليس شروعا في باطل
أصلا ووصفا بل اذا بطلت فانما تبطل وصفا لا أصلا كما لا يخفى
فلم يكن الشروع في صلاة الجمعة في القرى مثلا شروعا في باطل
لا يجوز الشروع فيه بل ان صلاتها في كل موضع قال امام مجتهد
بوجوبها وصحتها فيه مع صلاة الظاهر بعدها في كل موضع قال امام
مجتهد بعدم وجوبها أو عدم صحتها فيه بمنزلة اعادة صلاة واحدة
للاحتياط الذي يقتضي اعادةها كأن ترك واجبا من واجباتها
مثلا فكل من صلاة الجمعة أو صلاة الظاهر بعدها ان لم تصح

فرضاً صحت نقلاً . ومن ذلك كله يتضح للمعصف أن الحق هو
ما ذكرناه فلستفت نفسك ولوافتك المفتون واحتط لدينك فان
أمر الدين ليس بالهين ويحسبونه هينا وهو عند الله عظيم .
وقد فصلنا الكلام فيما يتعلق بالجمعة وصلاة الظهر بعدها في
الاجوبة المصرية على الاسئلة التونسية فارجع اليها ان أردت
أوسع من هذا نغذا ما آتيناك وكن شاكرًا والله الموفق .
تمت الرسالة .

التقرير

المؤلف علم من الاعلام وبحر خضم ومنار تهتدى به الامة
الاسلامية في الظلام الخالك وهو يعد في جماعة العلماء من اهل
الترجيح - ولكن هذا لا يمنع من اثبات تقرير حضرات
العلماء من كل مذهب لاجل أن يعلم القارىء أن ما ذكر في هذه
الرسالة يطابق المنصوص في المذاهب الاخرى - وها هو
التقرير : - قال حضرة صاحب الفضيلة المرحوم الشيخ محمد
احمد الطوخي العضو بالحكمة العليا الشرعية سابقاً ومن هيئة
كبار العلماء بالازهر .
الحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات والصلاة والسلام على نبيه

سيد السادات وعلى آله الاخيار وصحابته الابرار . أما بعد فقد
سرحت الطرف في هذه الفتيا الانيقة بل الروضة الوريقة فالفيتها
ضابطة لما تهم معرفته وتعود على السائل وغيره من المسلمين
فائدته جمعت في مواضع الوفاق والاتفاق عقود الأدلة وبينت
مناهج علماء الأمة فله جامع متفرقها وناسج طرازها وروتقها
ولاغرو فهو الاستاذ الذي ترجع اليه الأمة الاسلامية في مهمات
دينها والخير الذي لاغني لها عنه في تحصيل براهين يقينها جزاه
الله عنها خير ما يجزى مخلص في العمل وحقق لمحبيه في حياته
الامل فهو ولي الاجابة ومولى الاصابة وافضل الصلاة والسلام
على من هو المرسلين خير ختام .

وقال حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبدالرحمن عليش الحنفى
ومن هيئة كبار العلماء بالازهر

الحمد لله الذى جعل العلماء ورثة الانبياء والصلاة والسلام
على سيدنا محمد اشرف المرسلين وخاتم النبيين وعليهم وعلى آلهم
واصحابهم أجمعين . أما بعد فقد اطلمت على هذه الفتوى فوجدتها
في موضوع من أهم الموضوعات لاحتياج اغلب المؤمنين الى
بيان هذه المسألة وهي جديرة بان تجعل رسالة مستقلة وتطبع

ليعم بها النفع ونسأله تعالى لمؤلفه ومفتيها أن يجزيه خير الجزاء
وان يحتم لنا وله بخاتمة السعادة وان يعطيه الحسني وزيادة والسلام
وقال حضرة صاحب الفضيلة المرحوم الشيخ محمد موسى
البحيري شيخ السادة الشافعية وحضرة صاحب الفضيلة المرحوم
الشيخ عبد الوهاب الخضرى الشافعي من كبار علماء الازهر وحضرة
صاحب الفضيلة المرحوم الشيخ عبد المعطى السقا من كبار علماء
الشافعية بالازهر. ما كتبه حضرة هذا الشيخ العلامة من الاحكام
المتعلقة بالجمعة عن الشافعية موافق لما قرر في مذهبهم .
وقال حضرة صاحب الفضيلة المرحوم الشيخ احمد ادريس العضو
بالمحكمة العليا الشرعية سابقاً ومن هيئة كبار العلماء بالازهر .
الحمد لله مشرع الشرائع والاحكام . والصلاة والسلام على
رسول الله خير الانام . وعلى آله وصحبه البررة الكرام أما بعد
فقد اطلعت على ما أجاب به حضرة الاستاذ فوجدت ان ما قرره
من احكام الجمعة على مذهب امامنا الاعظم ابى حنيفة النعمان
موافق للمنصوص عليه في كتب المذهب فجزاه الله خير الجزاء
ووفقنا جميعاً لما فيه رضاه .
وقال حضرة صاحب الفضيلة المرحوم الشيخ عبد المعطى

الخليلى أمين افتاء الديار المصرية

الحمد لله الذى انار بصائر احبائه بمشكاته حتى اهتدوا إلى
عين الحق بسماته والصلاة والسلام على المظهر الجامع للشئون
الالهية وعلى آله وصحبه الفائزين بالمآثر المرضية - اما بعد
فأقول لك أيها المطلع على هذه الرسالة انى لما اطلعت عليها وجلت
بفكرى فيما احتوت عليه من التحقيقات المشمولة بالعدل
والانصاف والتنجى عن التعصب والاعتساف وجدتها مما يجب
تلقية بالقبول فان ما شملت عليه من المسائل التى تتعلق بالخلاف
فى صحة صلاة الجمعة فى القرى منور بالبراهين الساطعة التى
لا يجادل فيها بعد ظهورها إلا كل معاند لا يطلب الحق من حيث
هو حق . ولا تظن انى أقول عن تشيى نفس وعرض باطل فانه
لاداعى يدعونى لذلك وانما أنا ممن يعرفون القائل بمقاله . وقد
كنت قديما أتشوف إلى كلام واسع المجال فى هذا المجال حين
ما كانت يعرض على الاستفتاء عن مثل ما فى السؤال فاجاب
بجواب مختصر يناسب ما أطلع عليه فى هذا المقام من عدم اتساع
المجال فيه ثم ما زلت متشوقا الى ما يكشف اللثام عن الدقائق فى
هذا المقام إلى ان جاءنى رجل من ابناى الترك يطلب منى أن اقرظ

رسالة هذا الفاضل فوعده بأجابة ماطلب بعد الاطلاع على
ماطلب التقرير عليه . ثم لما اطلمت على جميع ما فيها من الدقائق
المنورة بالبراهين وجب على تقريرها شاكرًا مؤلفها وأعد نفسي
مقتصرًا بكثرة توالي الاهوال الحاضرة في الحال فالتمس بها قبول
عذر التقصير واليه تعالى المرجع والمصير .

وقال حضرة صاحب الفضيلة المرحوم الشيخ أمين حسن
شرارة الخنفي من كبار علماء الازهر

الحمد لله الذي جعل توفيقنا لجمده نعمة مضافة منه إلى سائر
نعمه وصلى الله على سيدنا محمد صفوته من خلقه وعلى آله الطاهرين
(اما بعد) فاني حينما امعنت النظر في هذه الفتوى فوجدتها
جليلة قد أصابت كبد الخفية باختصار جامع للمعاني وإيجاز كالسبع
المناني ولا غرو فانها من بنان افكار ذاك الخبر الهام من تنقاد له
افكار المتقدمين ومنه تقبس افكار الناشئين ويشار له بالبنان
ولا يعادله إنسان الا وهو فضيلة الاستاذ الشيخ محمد بحيث قاضى
محكمة الاسكندرية الشرعية . ولعمري انها فتوى تبتهج بها
النفوس وتستبشر منها القلوب وتنلج منها الصدور ويرتاح منها
الفؤاد قد جمعت فلوحت وكملت فتمت .

اسماء الكتب

التي طبعت على نفقة جمعية الازهر العالمية من مؤلفات
حضرة صاحب الفضيلة المرحوم الاستاذ الامام مؤلف هذه الرسالة
﴿ كتاب حجة الله على خليفته ﴾

في بيان حقيقة القرآن وحكم كتابته وترجمته وقد بحث
المؤلف في هذا الكتاب الجليل في جواز ترجمة القرآن الشريف
وعدم ترجمته . وبحث في اختلاف الفقهاء في قراءة القرآن بلغة
أخرى في الصلاة عند العجز . وبحث في كيفية انزال القرآن
الشريف وعن حقيقته ومسامه . وبحث في كيفية اترجمة التفسيرية
للقرآن الشريف . وهو كتاب جليل تلقته الامة الاسلامية
بالقبول وثمنه ٣ قروش صاغ

﴿ رسالة في حكم قراءة القرآن في الفونوغراف ﴾

بين المؤلف فيها الحكم الشرعي في ذلك وهل تجب سجدة
التلاوة على من يسمع آية السجدة من الفونوغراف أم لا . وهذه
الاحكام التي ذكرت في هذه الرسالة استنبطها المؤلف عليه سبحانه
الرحمة والرضوان

﴿رسالة في احكام السوكورتاه﴾

سواء كان للاموال أو الانفس وهي رسالة جلية والاحكام
التي ذكرت في هذه الرسالة استنبطها المؤلف أيضا مثل سابقتها
﴿رسالة إزاحة الوهم وإزالة الاشتباه﴾

هذه الرسالة للمؤلف رد فيها على بعض شبه واعتراضات
حصلت من بعض أهل العلم على الرسالتين المتقدمتين وأقنع كل
معترض بالدليل الصحيح وأوقفه عند حده
هذه الكتب قد طبعت على نفقة جمعية الازهر العلمية

ومن مؤلفات الاستاذ الامام كتب كثيرة منها رسالة
تسمى الاجوبة المصرية عن الاسئلة التونسية ذكر فيها اجوبة
كثيرة عن اسئلة وردت لفضيلته من حضرات علماء تونس وقد
ذكر كثيرا من المسائل العلمية وأزال شبها كانت عالقة بأذهان
كثير من الناس

ومن مؤلفاته كتاب الكلمات الطيبات شرح فيه وبين
كيفية الاسراء والمعراج لنبينا صلى الله عليه وسلم مستدلا على
ذلك بما جاء في القرآن الشريف والاحاديث النبوية الصحيحة .

﴿ كتاب أحسن الكلام ﴾

ومن مؤلفاته كتاب أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة
والبدعة من الأحكام إجابة عن أسئلة كثيرة وردت لفضيلته من
خارج القطر المصري ومن سكان القطر المصري أيضا تتعلق
بالسؤال عن حكم قراءة سورة الكهف يوم الجمعة في المساجد على
الوجه المتعارف الآن . وفي حكم الاذان بين يدي الخطيب يوم
الجمعة وحكم الاذان عند دخول الوقت خارج المسجد . وفي حكم رفع
الصوت من المشيعين للجنائز . وفي حكم التبليغ خلف الامام .
وفي حكم زيادة الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم بعد الاذان
ومبدئها وفي حكم النداء المسمى بالاولى والثانية يوم الجمعة قبل
دخول الوقت . وفي احكام كثيرة ذكرت في هذا الكتاب

﴿ كتاب إرشاد القارئ والسامع ﴾

وهو من مؤلفاته أيضا والسبب في تأليفه أنه رأى أنه
كثُر في هذا الزمن الخلف بالطلاق لسبب ولغير سبب
خصوصاً عند العامة . وكانت المرأة تكون جالسة في كسريتها
فما تشعر إلا وقد بلغها ان زوجها حلف بالطلاق على شيء يكون
خارجاً عن دائرتها وقد وقع ذلك الطلاق عليها . وهذا حرج عظيم

في الدين والدين يسر لا عسر . من أجل ذلك ألف هذا الكتاب
وذكر فيه ماهو الحق الصريح من مذهب متقدي الخنيفة رضى
الله عنهم على أن الطلاق لا يقع عند معاشر الخنيفة إلا إذا أضيف
الطلاق الى الزوجة حقيقة أو مجازا بذكر لفظ في ذات الصيغة
يدل عليها . وبإخراج هذا الكتاب للناس حل معضلة كانت
تتغلغل بين الاسر والافراد في جماعة الامة الاسلامية

﴿ كتاب إرشاد الامة إلا احكام اهل الامة ﴾

وهو من مؤلفات الاستاذ الامام ذكر فيه الاحكام الشرعية
التي تتعلق بالذميين والمستأمنين في البلاد الاسلامية . وقد بين
هذه الاحكام بيانا وافيا شافيا . وقد اخذت المحكمة المختلطة بمآراء
في هذا الكتاب من الاحكام الشرعية في مجلة قضايا شهيرة

﴿ كتاب رفع الغلاق ﴾

هو من مؤلفاته رد فيه عن مشروع قانون الزواج والطلاق
الذي صدر في سنة ١٩٤٥ هجرية

ص	٥٠	فهرس هذه الرسالة
٢		نص السؤال
٣		أول الجواب
٣		ثبوت الجمعة بالكتاب
٤		ثبوت الجمعة بالسنة
٤		ثبوت الجمعة بالاجماع
٥		أول جمعة صلاها النبي بعد الهجرة
٥		إقامة الجمعة قبل الهجرة
٦		اختلاف الائمة في مواضع
٨		اختلاف الائمة فيمن كان خارجا عن البلد
١٠		الموضع الثالث عدد الجماعة التي تعتقد بها الجمعة
١١		الموضع الرابع اذن السلطان او نائبه
١٥		الموضع الخامس في اقامتها في موضعين فاكثر
١٦		الموضع السادس في فرض الوقت
١٧		الموضع السابع صلاة الظهر بعدها
١٩		بيان وإيضاح لقول قائل
٢٣		تقريف حضرات العلماء من كل مذهب لهذه الرسالة

الكلمات الطيبات

فى

المأثور عن الإسراء والمعراج من الروايات
وفيما وقع ليلتتذ من الآيات الباهرات

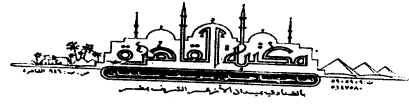
تأليف

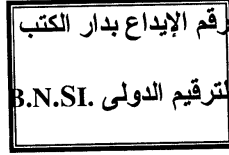
حضرة صاحب الفضيلة الإمام الأكبر
الشيخ / محمد بخيت المطيعى
مفتى الديار المصرية سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

يطلب من





جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع والترجمة والنقل
خاصة بمكتبة القاهرة
لصاحبها: على يوسف سليمان وأولاده
١٢ شارع الصناديقية بالأزهر ت : ٥٩٠٥٩٠٩
١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر ت : ٥١٤٧٥٨٠
ص . ب ٩٤٦ العتبة - الأزهر - القاهرة
جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اختار نبيه محمد واصطفاه وأرسله لكافة الناس بشيرا ونذيرا، وأسر به ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وعرج به إلى السموات العلى فكان فيها كما هو في الأرض سراجا منيرا، والصلاة والسلام على هذا النبي المعظم والسند القوي الأعظم، وعلى آله وصحبه وسائر أتباعه وحزبه.

(أما بعد) :-

فإني قد اعتدت أن أقرأ كل عام قصة الإسراء والمعراج للنبي السراج الوهاج، فأردت أن أكتب ما رواه الحفاظ في صحاحهم مقتصرًا على ذلك وعلى ما جاء في كتاب الله تعالى شارحا ما جاء في كتاب الله وفي تلك الروايات معرضا عما عداها مما رواه غيرهم.

فقلت وبالله التوفيق: إن الكلام في مقامين:

الأول: في الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى.

الثاني: العروج به ﷺ من المسجد الأقصى إلى مستوى سمع فيه صريف الأقلام، وناجاه ربه العليم العلام.

أما الأول: فقد جاء فيه قوله تعالى ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الإسراء: ١) فقوله تعالى (سُبْحَانَ) معناه على ما ذهب إليه بعض المحققين مصدر

سبح يسبح تسبيحا بمعنى نزه تنزيها لا بمعنى قال سبحانه الله وإن جاء التسبيح بمعنى ذلك القول. (والإسراء) السير بالليل خاصة (والهمزة) للتعدية والمفعول محذوف على معنى (أسرى ملائكته بعبده) وإنما احتيج إلى هذا لأنه إذا كان أسرى بمعنى سرى لزم من كون (الباء) للتعدية مشاركة الفاعل للمفعول. وهذا شيء ذهب إليه (المبرد)، فإذا قلت قمت بزيد يلزم منه قيامك وقيام زيد عنده، وإذا جعلت (الباء) كالهزمة لا يلزم ذلك كما لا يخفى كذا في البحر. ولا يخفى أنه لا مانع من جعله بمعنى سرى (والباء) للتعدية، وحديث مشاركة الفاعل للمفعول هنا لا يضر لأن المشاركة معنوية بمعنى المصاحبة المعنوية أي أنه تعالى صاحبه معه في الإسراء ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ (الحديد: ٤) غاية الأمر أن المشاركة هنا بمعنى يليق به تعالى. ومصاحبة الله تعالى إما بإعانتته بدون واسطة أو بواسطة ملائكته فالمعنيان متحدان سواء جعلنا (الباء) للتعدية وأسرى بمعنى سرى، أو جعلنا (الهمزة) للتعدية والمفعول محذوف. وإيثار لفظه العبد للإيدان بتمحضه ﷺ في عبادته سبحانه ويلوغه ذلك في أقصى الغايات ونهاية النهايات حسبما يلوح به مبدأ الإسراء ومنتهاه. والعبودية على ما نص عليه العارفون أشرف الأوصاف وأعلى المراتب وبها يفتخر المحبوب.

وعن أبي القاسم سليمان الأنصاري أنه قال: لما وصل النبي ﷺ إلى الدرجات العالية والمرتبات الرفيعة أوحى الله إليه يا محمد بم نشرقك؟ قال: بنسبتي إليك بالعبودية. فأنزل الله تعالى

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ وجاء: قولوا عبد الله ورسوله. وقوله تعالى ﴿ لَيْلًا ﴾ ظرف لا سرى وفائدة ذكره مع أن الإسراء لا يكون إلا ليلا الدلالة بتنكيره على تقليل مدة الإسراء وإنها بعض من أجزاء الليل.

وتحقيق ذلك على ما صرح به (الفاضل اليميني) نقلا عن (سيبويه وابن مالك) أن الليل والنهار إذا عرفا كانا معيارا للتعميم وظرفا محدودا، فلا تقول صحبته الليلة وأنت تريد ساعة منها إلا أن تقصد المبالغة، كما تقول أتاني أهل الدنيا لناس منهم، بخلاف المنكر فإنه لا يفيد ذلك فلما جيء بالمنكر وعدل عن تعريفه هنا علم أنه لم يقصد استغراق السرى له، وهذا هو المراد من البعضية. وقوله تعالى ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ المراد منه البيت الحرام أي الكعبة إذ لم يكن غيره حينذاك كما يعلم من التاريخ الصحيح. وقوله تعالى ﴿ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ هو بيت المقدس وصفه بالأقصى أي الأبعد بالنسبة إلى من بالحجاز فهو أبعد المساجد التي تزار من المسجد الحرام.

وأخرج الشيخان والترمذي والنسائي من حديث أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة قال: قال رسول الله ﷺ ﴿ بَيْنَمَا أَنَا فِي الْحَجَرِ - فِي رَوَايَةِ الْحَطِيمِ - بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ إِذْ أَتَانِي آتٌ فَشَقَّ مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي فغسله ثم أعيد ثم أتيت بدابة دون البغل وفوق الحمار أبيض يقال له البراق فحملت عليه ﴾ الحديث. وفي بعض الروايات (أنه جاءه جبريل وميكائيل عليهما

السلام وهو مضطجع بالحجر بين عمه حمزة وابن عمه جعفر فاحتلمته الملائكة عليهم السلام وجاءوا به إلى زمزم فألقوه على ظهره وشق جبريل صدره من ثغرة صدره إلى أسفل بطنه بغير آلة ولا سيلان دم ولا وجود ألم، ثم قال ميكائيل: اثنتي بطست من ماء زمزم فأتاه به فاستخرج قلبه الشريف وغسله ثلاث مرات ثم أعاده إلى مكانه وملأه إيماناً وحكمة وختم عليه ثم خرج به إلى باب المسجد، فإذا بالبراق مسرجاً ملجماً فركبه . الخبير.

وروى: أنه إذا ذاك في دار فاخنة أم هانيء فقد أخرج النسائي عن ابن عباس وأبو يعلى في مسنده والطبراني في كبيره من حديثهما (أنه ﷺ كان نائماً في بيتها بعد صلاة العشاء فأسرى به ورجع من ليلته وقص القصة عليها، وقال: مثل لي النبيون فصليت بهم ثم خرج إلى المسجد وأخبر به قريشا فمن مصفق وواضع يده على رأسه تعجبا وإنكارا. وارتد الناس ممن آمن به ﷺ وسعى رجال إلى أبي بكر فقال: " إن كان قال ذلك لقد صدق"، فقالوا: تصدقه على ذلك، قال: إني أصدقه على أبعد من ذلك أصدقه بخبر السماء غدوة أو روضة . فسمى الصديق وكان في القوم من يعرف بيت المقدس فاستنعتوه إياه فجلا له فطفق ينظر إليه وينعته لهم، فقالوا: أما النعت فقد أصاب فيه. فقالوا أخبرنا عن غيرنا في أهم إلينا هل لقيت منها شيئا، قال نعم: مررت بعبير بني فلان وهي بالروحاء وقد أضلوا بعبيرا لهم وهم في طلبه وفي رحاهم قدح من ماء فعطشت فأخذت وشربته ووضعتة كما كان فاسألوا هل وجدوا الماء في القدح

حين رجعوا قالوا هذه آية. قال: ومررت بعير بني فلان وفلان وفلان راكبان قعدان فنفر يعيرهما مني فانكسر فاسألوهما عن ذلك، قالوا هذه آية أخرى. ثم سأله عن العدة والأحمال والهيئات فمثلت له العير فأخبرهم عن كل ذلك، وقال تقدم يوم كذا مع طلوع الشمس وفيهما فلان وفلان يقدمها جمل أورك عليه غارتان مخيطان، قالوا وهذه آية أخرى. فخرجوا يشتدون ذلك اليوم نحو الثانية فجعلوا ينتظرون متى تطلع الشمس ليكذبه، إذ قال قائل هذه الشمس قد طلعت، وقال آخر وهذه العير قد أقبلت يقدمها بعير أورك فيها فلان وفلان كما قال فلم يؤمنوا وقالوا هذا سحر مبین. ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ (التوبة: ٣٠).

وقد طعن القاضي عبد الجبار فيما ذكر من الشق ونحوه بما حاصله أنه يلزم على وقوعه في الصغر وقبل النبوة تقدم المعجزة على النبوة وهو لا يجوز، ووقوعه بعد النبوة وإن لم يلزم عليه ما ذكر إلا أن ما ذكر معه من حديث الغسل وإدخال الرأفة والرحمة والحكمة يرد عليه أن الغسل مما لا أثر له في التكميل الروحاني وإنما هو لإزالة أمر جسماني وأنه لا يصح إدخال ما ذكر وحشوه فإنما هو شيء يخلقه الله تعالى في القلب، وليس بشيء فإن تقدم الخارق على النبوة جائز عندنا ونسميه ارهاصاً، والأخبار كثيرة في وقوعه له عليه الصلاة والسلام قبل النبوة، والغسل بالماء كان لإزالة أمر جسماني ولا يبعد أن تكون إزالته وغسل المحل بماء مخصوص كما زمزم _ على ما صح في بعض الروايات، ولذا قال البلقيني: أنه

أفضل من ماء الكوثر _ موجبا لتبديل المزاج وهو مما له دخل في التكميل الروحاني ولذا يأمر المشايخ السالكين لديهم بالرياضة التي يحصل بها تبديل المزاج ، ويرشد إلى ذلك تغيير أحوال النفس وأخلاقها صبا وكهولة وشيخوخة. والمراد من إدخال الرأفة وحشو الإيمان مثلا إدخال ما به يحصل كمال ذلك وكثيرا ما يسمى المسبب باسم السبب مجازا، ويحتمل أن يكون على حقيقته وتجسم المعاني جائز.

وقال العارف ابن أبي جمرة كما في (المواهب اللدنية للقسطلاني) ما حاصله : أن ما دل كلام النبي ﷺ على جوهرية وجسميته من أعيان المخلوقات التي ليس للحواس إلى إدراكها سبيل هو كما دل عليه كلامه ﷺ في نفس الأمر وأن الحكم من المتكلم أو نحوه عليها بالعرضية إنما هو باعتبار ما ظهر له بعقله وللعقل حد يقف عنده والحقيقة في الحقيقة ما دل عليه خبر الشارع المؤيد بالوحي الإلهي والنور القدسي المحلق بجناحيهما في جو الحقائق التي حيث لا يسمع لنحلة العقل دندنة ولا للرواة عنه عننة. فالإيمان والحكمة ونحوهما مما دل عليه كلام النبي ﷺ على جوهريتهما محسوسة الإيمان وإن حسبها من حسبها كذلك آه .
والأمر فيه اعتقادا وإنكارا إليك وإلا ألزمك الاعتقاد فما أريد أن أشق عليك .

وقال بعض الأجلة لعل ذلك من باب التمثيل إذ تمثيل المعاني

قد وقع كثيرا كما مثل له ﷺ الجنة والنار في عرض حائط مسجده الشريف، وفائدته كشف المعنوي بالمحسوس وهو ميل إلى عدم الوقوع حقيقة.

وقد قال غير واحد جميع ما ورد من الشق وإخراج القلب وغيرهما يجب الإيمان به وإن كان خارقا للعادة ولا يجوز تأويله لصاحبة القدرة له، ومن زعم ذلك وقع في هوة المعتزلة في تأويلهم نصوص سؤال الملكين وعذاب القبر ووزن الأعمال والمصراط وغير ذلك بالتشهي، وأما حكمة ذلك مع إمكان إيجاد ما ترتب عليه بدونه فقد أطلالوا الكلام في بيانها في موضعه .

وقد اختلف في سنته فذكر النووي في (الروضة) أنه كان بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة أشهر، وفي (الفتاوى) أنه كان سنة خمس أو ست من النبوة. ونقل عنه الملا أمين العمري في (شرح ذات الشفاء) الجزم بأنه كان في السنة الثانية عشرة من المبعث .

وعن ابن حزم دعوى الإجماع على ذلك وضعف ما في الفتاوى بأن خديجة رضي الله عنها لم تصل الخمس وقد ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين وقيل كان قبل الهجرة بسنة وخمسة أشهر، وقيل ثلاثة أشهر.

ووقع في حديث شريك بن أبي نمر عن أنس أنه كان قبل أن يوحى إليه ﷺ وقد خطأه غير واحد في ذلك.

ونقل الحافظ عبد الحق في كتابه (الجمع بين الصحيحين)

حديث شريك الواقع فيه ذلك بطوله ثم قال: هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك عن أنس زاد فيه زيادة مجهولة وأتى فيه بألفاظ غير معروفة .

وقد روى حديث الإسراء عن أنس جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كابن شهاب وثابت البناني وقتادة فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث وأجاب عن ذلك محيي السنة وغيره بما ستمعه إن شاء الله.

وكذا اختلف في شهره وليته، فقال النووي في (الفتاوى): كان في شهر ربيع الأول، وقال في (شرح مسلم): تبعاً للقاضي عياض أنه في شهر ربيع الآخر، وجزم في الروضة بأنه في رجب، وقيل في شهر رمضان، وقيل في شوال، وكان على ما قيل في الليلة السابعة والعشرين من الشهر وكانت ليلة السبت كما نقله ابن الملقن عن رواية الواقدي، وقيل كانت ليلة الجمعة لمكان فضلها وفضل الإسراء، ورد بأن جبرائيل ﷺ صلى بالنبي ﷺ أول يوم بعد الإسراء الظهر ولو كان يوم الجمعة لم يكن فرضها الظهر . قال محمد بن عمر السفيري وفيه أن العمري ذكر في (شرح ذات الشفاء) أن الجمعة والجنائز وجبتا بعد الصلوات الخمس، وفي (شرح المنهاج) للعلامة ابن حجر، أن صلاة الجمعة فرضت بمكة ولم تقم بها لفقد العدد أو لأن شعارها الإظهار وكان ﷺ بها مستخفياً، وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة .

ونقل الدميري عن ابن الأثير أنه قال: الصحيح عندي أنها كانت ليلة الاثنين واختاره ابن المنير. وفي (البحر) قيل أن الإسراء كان في سبع عشر من شهر ربيع الأول والرسول ﷺ ابن إحدى وخمسين سنة وتسعة أشهر وثمانية وعشرين يوماً، وحكى أنها ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر عن الجرمي. وقيل ليلة السابع والعشرين من رجب وقد اختاره الحافظ عبد الغني بن سرور المقدسي في سيرته .

وبالجملة فالأقوال في هذا كثيرة. وهي على ما نقل السفيري عن الجمهور أفضل الليالي حتى ليلة القدر مطلقاً، وقيل هي أفضل بالنسبة إلى النبي ﷺ ، وليلة القدر أفضل بالنسبة إلى أمته ﷺ ورد بأن ما كان أفضل بالنسبة إليه ﷺ فهو أفضل بالنسبة إلى أمته ﷺ فهي أفضل مطلقاً، نعم لم يشرع التعبد فيها والتعبد في ليلة القدر مشروع إلى يوم القيامة. هكذا اختلفوا ولم يستند واحد منهم إلى حديث صحيح يقتضي القطع في شيء مما قالوا فالواجب الإمساك عن تعيين وقتها واعتقاد ما جاء به القرآن والأحاديث الصحاح من أنه ﷺ أسرى به ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وأن الملائكة أتوه وهو في الحجر أو في الحطيم، فتعين أنه كان قبل الهجرة كما هو مقتضى ما قدمناه من رواية الشيخين في صحيحيهما وغيرهما في غيرهما.

وقد اختلفوا أيضاً في أنه كان في اليقظة أو في المنام، فعن الحسن أنه في المنام، وروى ذلك عن عائشة ومعاوية رضي الله عنهما ولعله لم يصح عن عائشة كما في البحر، وكانت رضي الله

عنها إذ ذاك صغيرة ولم تكن زوجته ﷺ وكان معاوية كافرا يومئذ. واحتج لذلك بقوله تعالى ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ (الإسراء: ٦٠) لأن الرؤيا تختص بالنوم لغة ووقع في حديث شريك المتقدم ما يؤيده.

ونذهب الجمهور إلى أنه في اليقظة ببدنه وروحه ﷺ والرؤيا تكون بمعنى الرؤية في اليقظة كما في قول الراعي يصف صائدا:

وكبر للرؤيا وهش فؤاده وبشر قلبا كان جما بلابله

وقال الواحدي: أنها رؤية اليقظة ليلا فقط وخبر شريك لا يعمل عليه على ما نقل عن عبد الحق.

وقال النووي: وأما ما وقع في رواية شريك وهو نائم وفي أخرى عنه بينما أنا عند البيت بين النائم واليقظان فقد يحتج به من يجعلها رؤيا نوم ولا حجة فيه إذ قد يكون ذلك أول وصول الملك إليه وليس في الحديث ما يدل على كونه ﷺ نائما في القصة كلها واحتج الجمهور لذلك بأنه لو كان مناما ما تعجب منه قريش ولا استحالوه لأن النائم قد يرى نفسه في السماء ويذهب من المشرق إلى المغرب ولا يستبعده أحد، وأيضا العبد ظاهر في الروح والبدن.

ونذهب طائفة منهم: القاضي أبو بكر والبعوي، إلى تصديق القائلين بأنه في المنام والقائلين بأنه في اليقظة وتصحيح الحديثين في ذلك بأن الإسراء كان مرتين إحداهما في نومه ﷺ قبل النبوة فأسرى بروحة توطئة وتيسيرا لما تضعف عنه قوى البشر وإليه الإشارة بقوله

تعالى ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ (الإسراء: ٩٠) ثم أسرى بروحه وبدنه بعد النبوة. قال (في الكشف) وهذا هو الحق وبه يحصل الجمع بين الأخبار.

وحكى المازري في شرح مسلم قولاً رابعاً جمع بين القولين فقال: كان الإسراء بجسده ﷺ في اليقظة إلى بيت المقدس فكانت رؤية عين ثم أسرى بروحة الشريف عليه الصلاة والسلام منه إلى ما فوقه فكانت رؤيا قلب ولذا شنع الكفار عليه ﷺ قوله أتيت إلى بيت المقدس في ليلتي هذه ولم يشنعوا عليه قوله فيما سوى ذلك ولم يتعجبوا منه لأن الرؤيا ليست محل التعجب، وليس معنى الإسراء بالروح الذهاب يقظة كالانسلاخ الذي ذهب إليه الصوفية والحكماء فإنه وإن كان خارقاً للعادة ومحلًا للتعجب أيضاً إلا أنه أمر لا تعرفه العرب ولم يذهب إليه أحد من السلف.

لكن قال ابن القيم في كتاب (زاد المعاد): وكل هذا خيط وهذه طريقة ضعفاء الظاهرية من أرباب النقل الذين إذا رأوا في القصة لفظة تخالف سياق بعض الروايات جعلوه مرة أخرى فكلما اختلفت عليهم الروايات عددوا الوقائع.

والصواب الذي عليه أئمة النقل أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة ويا عجباً لهؤلاء الذين زعموا أنه مراراً كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفرض عليه الصلاة خمسين ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمسا ثم يقول: (أمضيت

فريضتي وخففت عن عبادي)، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها عشرا عشرا، وقد غلط الحفاظ شريكا في الفاظ من الحديث الإسراء ومسلم أورد المسند منه ثم قال فقدم وأخر وزاد ونقص ولم يسرد الحديث فإجاد رحمه الله أه .

وابن القيم بكلامه هذا يشير إلى ما قاله الحفاظ عبد الحق في حديث شريك وإلى عدم قبول ما أجاب به النووي وغيره من تعدد الإسراء والمعراج لعدم موافقته لما جاء في القصة من فرض الصلاة وغير ذلك من إنكار قریش واستناعتهم المسجد الأقصى منه ﷺ وسؤالهم عن غيره وإخباره بما أخبرهم به وموافقة خبره للواقع فإن كل ذلك مما يقطع بأن الإسراء والمعراج لم يكونا إلا مرة واحدة على الوجه الذي ذكره الحفاظ في صحاحهم. فيكون في زمان واحد ومكان واحد، وعلى ذلك المكان فاختلف الروايات في المكان الذي كان فيه النبي ﷺ عندما جاءه الملكان لا يمنع من الاتحاد لأن الأماكن التي جاءت في الروايات متقاربة لأن بيت أم هانيء هو بيته بالإضافة إليه لأدنى ملابس كما أن الملكين أتياه في الحجر محمول على أن ذلك بعد أن حملاه من بيت أم هانيء إلى الحجر وكل هذه الأماكن في الحرم ومتقاربة. وكذلك رواية أنه كان معه رجلان عمه وابن عمه لا تعارضها الرواية التي لم تذكر ذلك لأن الزيادة ناطقة والرواية الأخرى ساكتة عن الزيادة والساكت لا يعارض الناطق فكان المعول عليه هو ما ذكرناه من الإسراء والمعراج لم يكونا مرة واحدة وأنه كان مضطجعا بين عمه وابن عمه في بيت أم هانيء، ولذلك قال الأكثر أن

المعراج كالإسراء بالروح والبدن ولا استحالة في ذلك. وما قاله الفلاسفة من الامتناع الخرق والالتئام على الأفلاك ووجود كرات نارية وغير ذلك مما يمنع الوصول إلى السماء قد تبين كذبه، وأن الأفلاك ليست أجساما صلبة وأنه لا استحالة في قبولها الخرق والالتئام، وأنه كون هناك كرة نارية لم يثبت بل الذي ثبت خلافه، وأن الكواكب هي التي تسبح في أفلاكها كما قال تعالى ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (الأنبياء: ٣٣). فنسب السباحة التي هي السير مع الانبساط كسباحة السمك في الماء كما قاله ابن عباس إلى الكواكب دون الأفلاك، ولا استحالة أيضا من حيث بعد المسافة مع قصر الزمن جداً، ولا غرابة فيه ألا ترى أنه قد ثبت بالهندسة أن مساحة قطر جرم الأرض (ألفان وخمسمائة وخمسة وأربعون فرسخا ونصف فرسخ) وأن مساحة قطر كرة الشمس (خمسة أميال ونصف) مثل لقطر جرم الأرض وذلك (أربع عشر ألف فرسخ) وأن طرف قطرها المتأخر يصل موضع طرفه المتقدم في ثلثي دقيقة فتقطع الشمس بحركة الأرض على المعروف الآن أو بحركة الفلك الأعظم على رأي القدماء (أربعة عشر ألف فرسخ) في ثلثي دقيقة من ساعة مستوية والله تعالى القادر على جميع الممكنات قادر على أن يخلق مثل هذه الحركة السريعة في بدن النبي ﷺ وفيما يحمله ﷺ.

والآية وإن لم تتعرض لأنه ﷺ كان في الإسراء به محمولا على شيء، لكن صحت الأخبار بأنه ﷺ أسرى به على البراق من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى فليلتحق بيانا لما أجمته الآية.

وقد ذكر الثعالبي في تفسيره في وصف البراق، أنه كان إذا أتى على واد طالت يده وقصرت رجلاه، وإذا أتى على عقبة طالت رجلاه وقصرت يده وكانت المسافة في غاية الطول. ففي (حقائق الحقائق) كانت المسافة من مكة إلى المقام الذي أوحى الله تعالى فيه إلى نبيه ﷺ ما أوحى قدر (ثلاثمائة ألف سنة) وقيل (خمس مائة ألف) وقيل غير ذلك، وكيف يمكن أن يكون أدنى اشتباه في ذلك فضلا عن الاستحالة وقد كان معه ﷺ جبريل وهو الذي كان هبوطه على الأنبياء عليهم السلام وصعوده في أسرع من رجعة الطرف، فهو لعمري أسرع من حركة ضياء الشمس على ما قرره في الحكمة الجديدة. وإنما يستغرب ويستبعد لو كان ﷺ ماشيا على قدميه أما إذا كان محمولا على البراق وهو من الملائكة ومعه جبريل وهو منهم وقد علمت مقدار مدة هبوطه إلى الأنبياء ورجوعه إلى السماء. والملائكة أنوار إلهية أقوى من ضياء الشمس فهم أسرع سيرا منه كما لا يخفى .

وممن صرح بأن الإسراء والمعراج كان بالجسد والروح خاتم الولاية سيدي محمد بن عربي الحاتمي المشهور بمحيي الدين، فقال في الباب السادس عشر بعد الثلاثمائة: اعلم أيها الولي الحميم نور الله بصيرتك أن رسول الله ﷺ لما كان خلقه القرآن وتخلق بالأسماء وكان الله سبحانه وتعالى ذكر في كتابه العزيز أنه تعالى ﴿ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ على طريق التمدح والثناء على نفسه إذا كان العرش أعظم الأجسام فجعل لنبيه عليه الصلاة والسلام من هذا الاستواء

نسبة على طريق التمدح والثناء عليه حيث كان أعلى مقام ينتهي إليه من أسرى به من الرسل وذلك يدل على أنه أسرى به ﷺ بجسمه، ولو كان الإسراء به رؤيا لما كان الإسراء والوصول إلى هذا المقام تمدها، ولا وقع من الأعراب في حقه إنكار على ذلك، لأن الرؤيا يصل الإنسان فيها إلى مرتبة رؤية الله تعالى وهي أشرف الحالات وفي الرؤية ما لها ذلك الموقع من النفوس إذ كل إنسان بل الحيوان له قوة الرؤيا فقال ﷺ عن نفسه على طريق التمدح لأنه جاء بحرف الغاية وهو حتى فذكر أنه أسر به حتى ظهر لمستوى يسمع فيه صريف الأقلام وهو قوله تعالى ﴿لَثَرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الإسراء: ١٠٠) والضمير في إنه يعود على محمد ﷺ فإنه أسرى به فرأى الآيات وسمع صريف الأقلام فكان يرى الآيات ويسمع منها ما حظه السماع وهو الصوت فإنه غير عنه بالصريف، والصريف الصوت. ويعد أن استدلل على أن الصريف معناه لغة الصوت قال: فدل على أنه بقي له من الملكوت قوة لم يصل إليه بجسمه من حيث هو راء ولكن من حيث هو سميع فوصل إلى سماع أصوات الأقلام وهي تجري بما يحدث الله في العالم من الأحكام فهذه الأقلام رتبته دون رتبة القلم إلا على ودون اللوح المحفوظ فإن الذي كتبه القلم الأعلى لا يتبدل وسمي (اللوحة المحفوظ) من المحو فلا يمحي ما كتب فيه وهذه الأقلام تكتب في ألواح المحو والإثبات وهو قوله تعالى ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ (الزمر: ٣٩) ومن هذه الألواح تنزل الشرائع والصحف والكتب على الرسل

صلوات الله عليهم وسلامه، فلهذا يدخل في الشرائع النسخ ويدخل في الشرع الواحد النسخ في الحكم وهو عبارة عن انتهاء مدة الحكم لا عن البدء فإن ذلك يستحيل على الله تعالى ومن هنا كان يتردد ﷺ في شأن الصلوات الخمسين لما فرضت عليه بين موسى وبين ربه إلى هذا الحد كان منتهاه فيمحو الله عن أمة محمد ﷺ ما شاء الله من تلك الصلوات التي كتبها في هذه الألواح إلى أن أثبت منها هذه الخمسة وأثبت لمصلحتها أجر الخمسين وأوحى إليه أنه لا يبدل القول لديه فما رجع بعد ذلك من موسى في شأن هذا الأمر ومن هذه الكتابة ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده. انتهى المقصود من هذا الباب مما يتعلق بالإسراء.

وأما ما يتعلق (بالمعراج) فالبعد أن بين رضي الله عنه في الباب الرابع عشر بعد الثلاثمائة ما يتعلق بمعارج الملائكة وأنه لا يعرج من الملائكة إلا من نزل وأن لهم بنظرهم إلى الحق في كل شيء، ينزلون إليه فهم على الدوام إذا توجهوا لا يتوجهون إلا إلى الحق ولحق صفة العلو على الإطلاق فهم من حيث نظرهم إلى ما ينزلون إليه يقال تنزل الملائكة ومن حيث أنهم ينظرون إلى الحق ﷺ يقال تعرج الملائكة، فهم في نزولهم أصحاب عروج فنزولهم إلى الخلق عروج إلى الحق قال: ثم إن الله عين للرسول معارج يعرجون عليه وهم أتباع الأتباع فإن الرسول تابع للملك والولي تابع للرسول ولهذا قيل للرسول ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ ﴾ (طه: ١١٤) فهو مصغ تابع للملك ونحن مع الرسول بهذه المثابة فإذا

نزل الملك بالوحي على الرسول وتلقاه منه ألقاه الرسول على التابع وهو صاحب فتلقاه منه فإذا عرج الملك عرج بذاته لأنه رجوع إلى أصله وإذا عرج الرسول ركب البراق فعرج به البراق بذاته وعرج الرسول لعروج البراق بحكم التبعية والحركة القسرية فكان محمولا في عروجه حمله من عروجه ذاتي فتميز عروج الرسول عن عروج الملك ثم أنه لما وصل إلى الذي لا يتعداه البراق وليس في قوته أن يتعداه تدلى إلى الرسول الرفرف فنزل عن البراق واستوى على الرفرف وصعد به الرفرف وفارقه جبريل فسأله الصحبة فقال أنه لا يطيق ذلك وقال له ﴿ وَمَا مِثْلًا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ (الصافات: ١٦٤) . فلو أراد الحق صعوده فوق ذلك المقام لكان محمولا مثل ما حمل الرسول ﷺ ولما وصل المعراج الرفرفي بالرسول ﷺ إلى مقامه الذي لا يتعداه الرفرف زج به في النور زجة غمره النور من جميع نواحيه وأخذته الحال فصار يتمايل فيه تمايل السراج إذا هب عليه نسيم رقيق يميله ولا يطفئه ولا يرى معه أحدا يأنس به ولا يركن إليه ، وقد أعطته المعرفة أنه لا يصح الإنس إلا بالمناسب ولا مناسبة بين الله وعبيده ، وإذا أضيفت المؤانسة فإنما ذلك إلى وجه خاص يرجع إلى السكون فأعطته ﷺ هذه المعرفة الوحشة لإنفراده بنفسه ، وهذا مما يدل على أن الإسراء كان بجسمه ﷺ ، لأن الأرواح لا تتصف بالوحشة والاستيحاش ، فلما علم الله ذلك منه وكيف لا يعلمه وهو الذي خلقه في نفسه وطلب عليه السلام الدنو منه بقوة المقام الذي هو فيه ، فنودي بصوت يشبه صوت أبي بكر تأنيسا له به إذ كان

أنيسه في المعهود فحن لذلك وأنس به وتعجب من ذلك اللسان في ذلك الموطن وكيف جاءه من العلو وقد تركه في الأرض، وقيل له في ذلك النداء يا محمد قف إن ربك يصلي فأخذه بذلك الخطاب انزعاج وتعجب كيف تنسب الصلاة إلى الله تعالى فتلا عليه في ذلك المقام ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ (الأحزاب: ٥٣). فعلم ما أراد بنسبة الصلاة إلى الله فسكن روحه ﷺ مع كونه سبحانه وتعالى لا يشغله شأن عن شأن ولكن قد وصف نفسه بأنه لا يفعل أمرا حتى يفرغ من أمر آخر فقال ﴿سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ (الرحمن: ٣١) فمن هذه الحقيقة قيل له ﷺ قف إن ربك يصلي أي لا يجمع بين شغلين، يريد بذلك العناية بمحمد ﷺ حيث يقيمه في مقام التفرغ له فهو تنبيه على العناية به، والله أجل وأعلى في نفوس العارفين به من ذلك فإن الذي ينال الإنسان من المتفرغ إليه أعظم وأمكن من الذي يناله ممن ليس له حال التفرغ إليه لأن تلك الأمور تجذبه عنه فهذا في حال النبي ﷺ وتشريفه فكأنه معه في هذا المقام بمنزلة ملك استدعى بعض عبده ليقربه ويشرفه، فلما دخل حضرته وقعد في منزلته طلب أن ينظر إلى الملك في الأمر الذي وجه إليه فيه فقيل له (تربص قليلا) فإن الملك في خلوته يعزل لك خلعة تشريف يخلعها عليك فما كان شغله عنه إلا به ولذلك فسر له صلاة الله بقوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾ (الأحزاب: ٥٣) فشرف بأن قيل له إنما غاب عنك من أجلك وفي حقتك فلما أدناه تدلى إليه ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ۖ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ (النجم: ١٠-١١) العين أي تجلى له

في صورة علمه به فلذلك أنس بمشاهدة من علمه فكان شهود تأنيس في ذلك المقام.

فقد علمت مما أبنته لك معارج الرسل من معارج الملائكة صلوات الله على الجميع فهذا المعراج خطاب خاص تعطيه خاصية هذا المعراج بخاصية ما عنده وخاصيته ما تنفرد به الرسالة، فكان الولي إذا عرج به فيه يكون رسولا، وقد أخبر رسول الله ﷺ أن باب الرسالة والنبوة قد أغلق فتبين لك أن هذا المعراج لا سبيل للولي إليه البتة ألا ترى النبي ﷺ في هذا المعراج قد فرضت عليه وعلى أمته خمسون صلاة فهو المعراج تشريف وليس للولي ذلك، فلما رجع إلى موسى عليه السلام قال له: (راجع ربك يخفف عن أمتك). الحديث، إلى أن صارت خمسا بالفعل وبقيت خمسين في الأجر والمنزلة عند الله والحديث صحيح في ذلك وفيه طول إلى آخر ما أطال به في هذا الباب من بيان معارج الأولياء وأن الأنبياء والرسل يشاركون الأولياء في معارجهم باعتبار أنه أولياء لا باعتبار لأنهم أنبياء ورسول، وأن براق الأولياء أعمالهم ورفرفهم صدقهم، فيكون له ذلك معارجا ورفرفا معنويا يناله فيما تعطيه خواص الهمم من مراتب الولاية والتشريف.

وإياك أن تظن أن هناك طي مسافة على نحو ما يثبتته الصوفية وبعض الفقهاء للأولياء كرامة، وقد جهل بعض الحنفية مثبتية لهم وكفرهم آخرون وليس له وجه ظاهر بل ربما يلزم مثبتية القول بتداخل الجواهر والفلاسفة والمتكلمون سوى النظام يحيلونه

ويبرهنون على استحالتهم، وادعى بعضهم الضرورة في ذلك وقالوا المنع مكابرة.

وإنما أسرى به ﷺ ليلا لمزيد الاحتفال به عليه الصلاة والسلام فإن الليل وقت الخلوة والاختصاص ومجالسة الملوك ولا يكاد يدعو الملك لحضرته ليلا إلا من هو خاص عنده، وقد أكرم الله تعالى فيه قوما من أنبيائه بأنواع الكرامات وهو كالأصل للنهار، وأيضا الاهتداء فيه للمقصد أبلغ من الاهتداء في النهار وأيضا قالوا أن المسافر يقطع في الليل ما لا يقطع في النهار ومن هنا جاء: (عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوى بالليل ما لا تطوى بالنهار) . وأيضا أسرى به ليلا ليكون ما يعرج إليه من عالم النور المحض أبعد عن الشبه بما يعرج منه من عالم الظلمة وذلك أبلغ في الإعجاب.

وقال ابن الجوزي في ذلك: أن النبي ﷺ سراج والسراج لا يوقد إلا ليلا وبدر وكذا مسير البدر في الظلم إلى غير ذلك من الحكم التي لا يعلمها إلا الله تعالى.

ولم تنص الآية على دخوله ﷺ في المسجد الأقصى، إلا أن الأخبار الصحيحة نصت على ذلك .

وقوله سبحانه ﴿ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ (الإسراء: ١٠٠) صفة مدح للمسجد الأقصى، وفيها إزالة اشتراك عارض. وبركته بما خصه الله به من كونه متعبد الأنبياء عليهم السلام وقبلة لهم وكثرة الأنهار والأشجار حوله.

وفي الحديث أنه تعالى بارك فيما بين العريش إلى الفرات
وخص فلسطين بالتقديس.

وقيل بركته أن جعل الله مياه الأرض كلها تنفجر من تحت
صخرته. قال الألوسي والله أعلم بصحة ذلك .

وهو أحد المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال والأربعة
التي يمنع من دخولها الدجال، فقد أخرج أحمد في المسند أن
الدجال يطوف الأرض إلا أربعة مساجد: مسجد المدينة، ومسجد
مكة، والأقصى، والطور. والصلاة فيها مضاعفة، فقد أخرج أحمد
أيضا وأبو داود وابن ماجه عن ميمونة مولاة رسول الله ﷺ أنها
قالت: (يا نبي الله أفتنا في بيت المقدس، قال أرض المحشر
والمنشر اثنتوه وصلوا فيه فإن صلاة فيه بألف صلاة) .

وفي رواية لأحمد عن بعض نسائه ﷺ أنها قالت (يا رسول
الله فإن لم تستطع إحدانا أن تأتية قال إذا لم تستطع إحداكن أن
تأتية فلتبعث إليه زيتا يسرج فيه فإن من بعث إليه بزيت يسرج
فيه كان كمن صلى فيه)، وروى بعضه أبو داود.

وهو ثاني مسجد وضع في الأرض لخبر أبي ذر: (قلت يا
رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أولا قال المسجد الحرام قلت
ثم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة ثم أينما
أدركتكم الصلاة فصل فإن الفضل فيه) .

وقد أسسه يعقوب بعد بناء إبراهيم ﷺ الكعبة بما ذكر في

الحديث وجدده سليمان أو أتم تجديد أبيه عليهما السلام بعد ذلك بكثير. والكلام فيما يتعلق بذلك مفصل في محله. وقوله تعالى ﴿لُتْرِيهٗ مِنْ آيَاتِنَا﴾ (الإسراء: ١٠) أي لنرفعه إلى السماء حتى يرى ما يرى من المعائب العظيمة: فقد صح أنه ﷺ قد عرج به من صخرة بيت المقدس واجتمع في كل سماء مع نبي من الأنبياء عليهم السلام كما في صحيح البخاري وغيره واطلع ﷺ على أحوال الجنة والنار ورأى من الملائكة ما لا يعم عدتهم إلا الله تعالى ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الإسراء: ١٠) يجوز أن يكون الضمير له تعالى كما هو أظهر وعليه الأكثر فيطابق قوله تعالى (بَعْبِدُو) ويؤيد ذلك الاختصاص بما يوقع هذا الالتفات أحسن مواقفه وينطبق عليه التعليل أتم انطباق. فإن المعنى قربه وخصه بهذه الكرامة لأنه سبحانه مطلع على أحواله وعالم باستحقاقه لهذا المقام أو أنه تعالى هو السميع لأقوال ذلك العبد البصير بأفعاله ويكونها مهذبة خالصة عن شوائب الهوى مقرونة بالصدق والصفاء مستأهلة للقرب والزلفى. ويجوز أن يكون الضمير له ﷺ ويكون المعنى أن هذا العبد هو السميع لكلامنا البصير لذاتنا أو أن العبد الذي شرفته بهذا التشريف هو المستأهل له فإنه السميع لأوامري ونواهي العامل بهما البصير الذي ينظر بنظرة العبدة في مخلوقاتي فيعتبر أو البصير بالآيات التي أريناه إياها كقوله تعالى ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾ (النجم: ١٧) وأيد هذا بمطابقة الضمائر العائدة عليه ﷺ وكذا لما عبر به عنه من قوله سبحانه عبده ولعل السر في مجيء الضمير محتملا للأمرين—كما قال الطيبي الإشارة إلى

أنه ﷺ إنما رأى رب العزة وسمع كلامه به سبحانه كما في الحديث القدسي (بي يسمع وبني يبصر) وإنما أتى بضمير الفصل إما لأن سماعه تعالى بلا أذن وبصره بلا عين على نحو لا يشاركه فيه تعالى أحد، وإما للإشعار بإخصاصه ﷺ بتلك الكرامة.

(وهذا هو المقام الثاني) وهو (عروجه إلى السماء) وهو ثابت بالقرآن وبالأحاديث الصحيحة. أما القرآن فقد قال تعالى ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ (النجم: ١) أي أقسم بالنجم إذا غرب وقيل إذا طلع ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ (النجم: ٢) أي ما عدل عن طريق الحق وما اعتاد باطلا قط فنفي عنه الضلال لبيان أنه على الصواب في أقواله وأفعاله ونفي عنه النفي الذي هو الجهل مع اعتقاد فاسد وإن كان داخلا فيما قبله للاعتناء بالاعتقاد وللإشارة إلى أنه هو الذي عليه المدار في النجاة وصحة الأعمال، والخطاب لقريش. وأورده تعالى بعنوان صاحب لهم للإيذان بوقوفهم على تفاصيل أحواله الشريفة وإحاطتهم خبرا ببراءته ﷺ مما نفى عنه بالكلية وباتصافه عليه السلام بغاية الهدى وإتباع الحق والساد والرشاد فإن طول صحبتهم له ﷺ ومشاهدتهم لمحاسن شؤونه العظيمة مقتضية لذلك حتما، ففي ذلك تأكيد لإقامة الحجة عليهم، وإنما أقسم هنا بالنجم إذا غرب أو طلع للإشارة إلى أن محمدا ﷺ هو النجم الذي يهتدى به فكيف يمكن أن يكون ضالا وغاويا ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (النجم: ٣) أي النبي ﷺ ما يصدر نطقه فيما أتاكم به من جهته عز وجل كالقرآن أو من القرآن عن هوى نفسه ورأيه أصلا ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾

«النجم:» أي ما الذي ينطق به إلا وحي من الله ﷻ يوحيه الله سبحانه إليه ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ۝ نُوحِيْرُهُ﴾ «النجم:» أي علم صاحبكم وهو محمد ﷺ جبريل الذي هو شديد القوى كما قال ابن عباس وقتادة والربيع. فإن جبريل عليه السلام هو الواسطة في إبداء الخوارق ونهايك دليلا على شدة قوته أنه قلع قرى قوم لوط من الماء الأسود الذي تحت الثرى وحملها على جناحه ورفعها إلى السماء ثم قلبها وصاح بثمود صيحة فأصبحوا جاثمين. وكان هبوطه على الأنبياء عليهم السلام وصعوده في أسرع من رجعة الطرف فهو لعمري أسرع من حركة ضياء الشمس على ما قرروه في الحكمة الجديدة، والذي هو ذو مرة أي حصافة واستحكام في العقل ففي الأول وصفه بالقوة في الفعل وفي هذا وصفه بقوة النظر والعقل وهو كناية عن ظهور الآثار البديعة. ﴿فَاسْتَوَى﴾ «النجم:» أي فاستقام جبريل على صورته الحقيقية التي خلقه الله تعالى عليها وذلك عند غار حراء في مبدأ النبوة وكان له عليه السلام _ كما في حديث الإمام أحمد وعبد بن حميد وجماعة عن ابن مسعود _ (ستمائة جناح كل جناح منها يسد الأفق) فالاستواء ههنا بمعنى اعتدال الشيء في ذاته، كما قال الراغب وهو المراد بالاستقامة أيضا، وليس المراد منه ضد الاعوجاج ومن ذلك استوى الثمر بمعنى نضج، يعني استوى جبريل مع محمد عليهما السلام ليلة المعراج ﴿وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾ «النجم:» أي جبريل بالأفق الأعلى وهو الجهة العليا من السماء المقابلة للناظر، أصل معنى الأفق الناحية. وما ذكره أهل الهيئة معنى اصطلاحى لهم.

واختلف في الضمير ف قيل عائذ إلى النبي ﷺ والضمير في استوى عائذ إلى جبريل عليه السلام وجوز العكس ولا يخفى ما في ذلك من تشتيت الضمائر فالأقرب أن كل الضمائر عائذة إلى جبريل عليه السلام ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ (النجم: ٨) أي أقر بجبريل من النبي ﷺ فتعلق جبريل في الهواء، ومنه تدلت الثمرة ودلى رجله من السرير، والدوالي (الثمر المعلق) كمناقيد العنب ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ (النجم: ٩) أي فكان جبريل عليه السلام قريباً منه ﷺ مقدار قوسين، وفيه إشارة إلى ما كانت العرب تفعله في الجاهلية إذا تحالفوا لأنهم كانوا يخرجون قوسين ويلصقون إحداهما بالأخرى فيكون القاب ملاصقاً للأخر حتى كأن القوسين ذاتا قاب واحد ثم ينزعونها معا ويرمون بهما سهماً واحداً فيكون ذلك إشارة إلى أن رضا أحدهم رضا الآخر وسخطه سخطه لا يمكن خلافه. ولا يخفى حسن موقع هذا الكلام في هذا الموضع ودلالته على شدة الاتصال بين النبي ﷺ وجبريل عليه السلام ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ (النجم: ١٠) أي فأوحى جبريل إلى عبد الله الذي أوحاه إليه، وأبهم الوحي للتفخيم، ويجوز عود الضمير في قوله: (ما أوحى إلى الله تعالى)، أي أوحى جبريل إلى عبد الله ما أوحاه الله إلى جبريل، والأول مروى عن الحسن وهو أحسن ﴿ مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ (النجم: ١١) أي ما كذب فؤاد النبي ﷺ ما رآه ببصره من صورة جبريل عليه السلام. أي ما قال فؤاده ﷺ حين أبصره جبريل لم أعرفك ولو قال ذلك كان كاذباً لأنه عرفه بقلبه كما رآه ببصره، فما كذب بمعنى ما قال الكذب. وقيل المعنى ما كذب

الفؤاد البصر فيما حكاه له من صورة جبريل عليه السلام ، وعلى كل حال فهذا من عالم الملكوت يدرك أولا بالقلب ثم ينتقل منه إلى البصر. ﴿ أَفْتُمَارُوتُهُ عَلَى مَا يَرَى ﴾ (النجم: ١٢) خطاب لقريش أي أنكذبونه فتجادلونه على ما يراه معاينة. ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ۖ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ (النجم: ١٣-١٤) أي أقسم قد رأى النبي ﷺ جبريل في صورته التي خلقه الله عليها مرة أخرى. ومرة أصلها مصدر مر يمر فعبر عن المرة بنزلة ولم يقل مرة بدلها ليفيد أن الرؤية في هذه المرة كانت بنزول ودنو كالرؤية في المرة الأولى الدال عليها ما مر. والمراد من هذه الجملة القسمية تأكيد نفي الريبة والشك عن المرة الأخيرة وكانت ليلة الإسراء ﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ وهي شجرة نبق عن يمين العرش في السماء السابعة على المشهور.

وفي حديث أخرجه مسلم والترمذي وأحمد وغيرهم (في السماء السادسة نبقها كقلال هجر وأوراقها مثل آذان الفيلة يسير الراكب في ظلها سيعين عاما لا يقطعها).

وأخرج الحاكم وصححه عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما مرفوعا: (يسير الراكب في الفن منها مائة سنة) والأحاديث ظاهرة في أنها شجرة نبق حقيقية والنبات في الشاهد يكون ترابيا ومائيا وهوائيا ولكن لا يبعد من الله تعالى أن يخلقه في أي مكان شاء.

وقد أخبر الله سبحانه عن شجرة الزقوم أنها تنبت في أصل

الجحيم وعلى كل حال فهي من عالم الملكوت لا من عالم الشهادة كما سيأتي الكلام عليه. وقيل (إطلاق السدرة) عليها مجاز لأنها تجتمع عندها الملائكة عليهم السلام كما يجتمع الناس في ظل السدرة. وقيل لها (سدرة المنتهى) لأنها كما أخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن ابن عباس (إليها ينتهي علم كل عالم وما وراءها لا يعلمه إلا الله تعالى) أو لأنها لا ينتهي إليها علم الأنبياء ويعزب علمهم عما وراءها، أو لأنها تنتهي إليها أعمال الخلائق بأن تعرض على الله عندها، أو لأنها ينتهي إليها ما ينزل من فوقها وما يصعد من تحتها، أو لأنها تنتهي إليها أرواح الشهداء أو المؤمنين مطلقاً، أو لانتهاها من رفع إليها في الكرامة. وفي (الكشاف) كأنها منتهى الجنة وآخرها، ولا يخفى أنه لا مانع أن تكون جامعة لكل ما ذكر من الأقوال لعدم التناقض ويكون كل قائل اقتصر فيما يقول على ما سمعه ورواه. ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ (النجم: ١٥) أي عند السدرة المذكورة جنة المأوى أي الجنة التي يأوي إليها المتقون يوم القيامة وهي جنة الخلد كما روى عن الحسن واستدل به على أن الجنة في السماء.

وقال ابن عباس بخلاف في النقل عنه _ وقتادة هي جنة أخرى تأوي إليها أرواح الشهداء وليست بالتي وعد المتقون.

وقيل هي جنة تأوي إليها الملائكة، والأول هو الأظهر حملاً للفظ على معناه المعروف، لكن الثاني والثالث يوافقان ما تقدم في تفسير المنتهى، خصوصاً وأن حديث ابن عباس السابق صريح في

أنها السماء السادسة ولم يقل أحد أن الجنة فيها بل الذي عين مكانها قال: (أنها فوق الكرسي وسقفها عرش الرحمن) ومن هذا تعلم حال ما قاله الزمخشري من أنها منتهى الجنة وآخرها، إلا إذا حمل على ما قاله قتادة خصوصا، وقد قرأ عليُّ وأبو الدرداء وأبو هريرة وابن الزبير وأنس وزرُّ ومحمد بن كعب وقاتدة، جنة بها الضمير وهو ضمير النبي ﷺ (وَجَنّ) فعل ماض أي عندها ستره إيواء الله تعالى وجميل صنعه به أو ستره المأوى بظلاله فإن هذا لا يلائم أن المراد في القراءة المتواترة جنة الخلد.

﴿إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ (النجم: ١٦) أي يغطي السدرة ما يغطيها من الأمر الذي لا يحيط به نطاق البيان. وورد في بعض الأخبار تعيين هذا الغاشي: فعن الحسن (غشيتها نور رب العزة جل شأنه فاستنارت) ونحوه ما روي عن أبي هريرة (يغشاها نور الخلاق سبحانه)، وعن ابن عباس (غشيتها رب العزة)، وهو على هذا من المتشابه.

وقال ابن مسعود ومجاهد وإبراهيم النخعي: (يغشاها جراد من ذهب).

وروي عن مجاهد: أن ذلك تبدل أغصانها لؤلؤا وياقوتا وزبرجدا.

وأخرج عن عبيد بن حميد عن سلمة قال: (استأذنت الملائكة الرب تبارك وتعالى أن ينظروا إلى النبي ﷺ فأذن لهم فغشيت

الملائكة السدرة لينظروا إليه ﷺ)، وعلى هذا يكون الغشيان بمعنى الإتيان وهو يأتي بمعنى الإتيان كما يأتي بمعنى التغطية.

وقوله تعالى ﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى ﴾ (النجم: ١٧) أي ما مال بصره ﷺ عما رآه وما تجاوزه بل أثبتته إثباتا صحيحا مستقيما وهذا تحقيق للأمر ونفي للريب عنه. أو ما عدل عن رؤية المجائب التي أمر برؤيتها وما جاوزها إلى ما لم يؤمر برؤيته، ولا مانع من أن يكون لعموم الأمرين وحذف المتعلق يؤذن به.

وقوله تعالى ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾ (النجم: ١٨) أقسم الله تعالى أنه قد رأى الآيات الكبرى من آياته تعالى وعجائبه الملكية والملكوتية ليلة المعراج، وقد جاء في بعض الأخبار تعيين ما رأى ﷺ أخرج البخاري وابن جرير وابن المنذر وجماعة ابن مسعود أنه قال: في الآية رأى رفرقا أخضر من الجنة قد سد الأفق.

وعن ابن زيد رأى جبريل ﷺ في الصورة التي هو بها والذي ينبغي أن لا يحمل ذلك على الحصر كما لا يخفى فقد رأى ﷺ آيات كبرى ليلة المعراج لا تحصى ولا تكاد تستقصى.

هذا وقد فسرت الآيات التي ذكرناها بغير ما ذكرناه، فعن الحسن أن المراد بـ ﴿ شَهِيدُ الْقَوَى ﴾ هو الله تعالى لا جبريل وفسر ذو مرة عليه بذى حكمة ويكون الضميران في قوله تعالى ﴿ فَاسْتَوَى ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ (النجم: ٦-٧) كما قال أبو حيان عائدتين إليه تعالى، وقال أن ذلك على معنى العظمة والقدرة والسلطان وعليه

أفعلت تجعل الضمائر في قوله تعالى ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ فكان قَاب قَوْسَيْنِ أَوْ أْقْبَل فَأَوَّحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴿النجم: ١٥﴾ وكذا الضمير المنصوب في قوله ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا نَزْلًا أُخْرَى﴾ ﴿النجم: ١٦﴾.

اشهد الله تعالى من النبي ﷺ برفع أمكانته ﷺ عنده سبحانه وتعالى جل وعلا مجتنبه بشرا. شوه إلى جناب القدس، ويقال لهذا الجذب الفناء في الله تعالى عند المتأهلين، وأريد بتدووله تعالى نوع من دونه المثنوي جيل شأنه. ويجوز بعضهم أن تكون الضمائر في دنى ﴿فَتَدَلَّى﴾ فكان قَاب قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴿علي ما روى عن الحسن للنبي ﷺ﴾.

والمراد منهم دنا النبي ﷺ من ربه تعالى فكان منه عز وجل قَاب قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى والضمائر في قوله ﴿فَأَوْحَى﴾ الخ إلى الله تعالى. وأشار بقوله إلى عبده ولم يقل إليه إلى التفخيم فالآية على هذا من المتشابه والأمر فيه مشهور. وذهب غير واحد في قوله تعالى ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ إلى قوله سبحانه ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ إلى أنه في أمر الوحي وتلقيه من جبريل عليه السلام على ما سمعت فيما تقدم.

وفي قوله تعالى ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ ﴿النجم: ٨﴾ الخ إلى أنه في أمر العروج إلى الجناب الأقدس ودنوه سبحانه منه ﷺ ورؤيته ﷺ إياه جلا وعلا. فالضمائر في ﴿دَنَا وَتَدَلَّى﴾ و﴿كَانَ﴾ و﴿أَوْحَى﴾ وكذا الضمير المنصوب في آية الله ﷻ ويشهد لهذا ما في حديث أنس عند البخاري من طريق شريك بن عبد الله: ثم علا به فوق ذلك بما لا تعلمه إلا الله حتى جاء

سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى فأوحى إليه ما أوحى خمسين صلاة . الحديث .

فإنه ظاهر فيما ذكر واستدل به مثبتو الرؤية كحبر الأمة ابن عباس رضي الله عنهما وغيره.

وقالت عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك فنفت الرؤية مطلقا.

أخرج مسلم عن مسروق قال: (كنت متكئا عند عائشة فقالت يا أبا عائشة ثلاث مرات من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله تعالى الفرية، قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، وكنت متكئا فجلست فقلت: يا أم المؤمنين انظريني ولا تعجليني ألم يقل الله تعالى ﴿ وَلَقَدْ رَأَىٰ بِالْفُؤِّقِ الْمُبِينِ ﴾ (التكوير: ٢٣) ﴿ وَلَقَدْ رَأَىٰ نَزْلَةَ أُخْرَىٰ ﴾ (النجم: ١٣) . فقالت: أنا أول هذا الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: لا، إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين: رأيته منهبطا من السماء سادا أعظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض) الحديث.

وأخرج البخاري أيضا عن مسروق قال: (قلت لعائشة رضي الله عنها يا أمه هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فقالت: لقد قف شعري مما قلت، أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب: من حدثك أن محمدا رأى ربه فقد كذب ثم قرأت ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الأنعام: ١٠٣) ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِئِهِ

أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴿التَّوْبَةُ: ٥١﴾ ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب، ثم قرأت ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ (نفسان: ٣٤) ومن حدثك أنه كتم فقد كذب، ثم قرأت ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (الأنعام: ١١٣) لكنه رأى جبريل عليه السلام مرتين. اهـ .

وفي رواية ابن مردويه ومن طريق آخر عن داود ابن أبي هند عن الشعبي عن مسروق فقالت: (أنا أول من سأل رسول الله ﷺ عن هذا فقلت يا رسول الله هل رأيت ربك؟ فقال: إنما رأيت جبريل منهبطاً. ولا يخفى أن جواب رسول الله ﷺ ظاهر في أن الضمير المنصوب في رآه ليس راجعاً إليه تعالى بل إلى جبريل واستدلّت عائشة على ذلك بقوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ (الأنعام: ١٠٣) ويقول تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (التَّوْبَةُ: ٥١) فعلى هذا عائشة رضي الله عنها تنفي الرؤية مطلقاً كما قلنا وهو ظاهر ما قدمناه عن البخاري. ووجه الاستدلال بالآية الأولى أن الله ﷻ نفى أن تدركه الأبصار ونفي الإدراك يقتضي نفي الرؤية.

وأجاب مثبتو الرؤية بأن المراد بالإدراك الإحاطة وهو إدراك الكنه وهم يقولون بنفيه أيضاً، ونفي الإحاطة لا يستلزم نفي الرؤية وقال النووي لم تنف عائشة الرؤية بحديث مرفوع ولو كان معها حديث فيه لذكرته وإنما اعتمدت الاستنباط من ظاهر الآية،

وقد خالفها غيرها من الصحابة والصحابي إذ قال قولا وخالفه غيره منهم لم يكن ذلك القول حجة اتفاقا، وقد خالف عائشة ابن عباس فأخرج الترمذي من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: رأى محمد ربه قلت أليس الله يقول ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ قال ويحك ذاك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره وقد رأى ربه مرتين.

وروى ابن خزيمة بإسناد قوي عن أنس قال رأى محمد ربه، وبه قال سائر أصحاب ابن عباس وكعب الأحبار والزهري وصاحبه معمر وآخرون.

وحكى عبد الرزاق عن معمر عن الحسن أنه حلف أن محمد رأى ربه.

وأخرج ابن خزيمة عن عروة ابن الزبير إثباتها وكان يشدد إذا ذكر له إنكار عائشة رضي الله عنها وهو قول الأشعري وغالب أتباعه واستدلوا أيضا بالآية الثانية .

ووجه الاستدلال بها أن الله تعالى حصر تكليمه لغيره في ثلاثة أوجه وهي (الوحي بأن يلقى في روعه ما يشاء)، أو (يكلمه بغير واسطة من وراء حجاب)، أو (يرسل رسولا فيبلغه عنه). فيستلزم ذلك انتفاء الرؤية عند حالة التكلم.

وأجابوا عنه بأن ذلك لا يستلزم نفي الرؤية مطلقا وغاية ما يقتضي نفي تكليم الله على غير هذه الأحوال الثلاثة فيجوز أن التكلم لم يقع حالة الرؤية.

وأقول قول النووي وأن عائشة لم تنف الرؤية بحديث مرفوع ولو كان معها فيه حديث مرفوع لذكرته غريب منه وهو محيي السنة، فإن عائشة تقول فيما رواه مسلم عن مسروق عنها قالت: (أنا أول هذه الأمة سأل ذلك رسول الله ﷺ فقال لا إنما جبريل لم أره على ثورته) إلى آخر ما قدمناه. وهكذا قالت أيضا فيما رواه ابن مردويه عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق عنها كما سبق.

وقد وفق بعضهم بأن عائشة رضي الله عنها لا تنفي الرؤية مطلقا كما شاع عنها ولكنها إنما تنفي رؤية تدل عليها آية النجم التي نحن بصددنا واحتج بها مسروق فحاصل ما روي عنها نفى صحة الاحتجاج بالآية المذكورة على رؤيته ﷺ ربه سبحانه ببيان أن مرجع الضمير فيها إنما هو جبريل ﷺ على ما يدل عليه جواب رسول الله ﷺ إياها وحمل قوله ﷺ في جوابها لا على أنه نفى للرؤية المخصوصة وهي التي يظن دلالة الآية عليها ويرجع إلى نفى الدلالة. ولا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء المطلق ولكن هذا التوفيق لا يلائم استدلال عائشة بالآيتين السابقتين، فالإنصاف أن الأحاديث التي رويت عن عائشة ظاهرة جدا في أنها تنفي الرؤية مطلقا وتستدل بالآيتين السابقتين وقد علمت الجواب عن استدلالها بهما، والظاهر أن ابن عباس لم يقل بالرؤية إلا عن سماع.

وقد أخرج عنه أحمد أنه قال: قال رسول الله ﷺ (رأيت ربي)، ذكره الشيخ محمد الصالح الشامي تلميذ الحافظ السيوطي في الآيات البينات وصححه.

وجمع بعضهم بين قولي ابن عباس وعائشة بأن قول عائشة
محمول على نفي رؤيته تعالى في نوره الذي هو نوره المنعوت بأنه لا
يقوم له بصر، وقول ابن عباس محمول على ثبوت رؤيته تعالى في
نوره الذي لا يذهب بالأبصار بقرينه قوله في جواب عكرمة عن قوله
تعالى لا تدركه الأبصار ويحك ذاك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره
وبه يظهر الجمع بين حديثي أبي ذر .

أخرج مسلم من طريق يزيد بن إبراهيم عن قتادة عن عبد الله
بن شقيق عن أبي ذر قال سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك قال :
(نور أني أراه) .

ومن طريق هشام وهمام كلاهما عن قتادة عن عبد الله قال :
قلت لأبي ذر لو رأيت رسول الله ﷺ لسألته فقال عن أي شيء
كنت تسأله؟ قال : كنت أسأله هل رأيت ربك؟ فقال: أبو ذر قد
سألته فقال: رأيت نورا، فيحمل النور في الحديث الأول على النور
القاهر للأبصار يجعل التنوين للنوعية أو للتعظيم، والنور في الثاني
على ما يقوم به البصر والتنوين للنوعية وإن صحت رواية الأول كما
حكاه أبو عبد الله المازري بلفظ نوراني يفتح الراء وكسر النون
وتشديد الياء لم يكن اختلاف بين الحديثين ويكون نوراني بمعنى
المنسوب إلى النور على خلاف القياس ويكون المنسوب إليه هو نوره
الذي هو نوره والمنسوب هو النور المحمول على الحجاب حمل
مواطأة في حديث السباحات في قوله ﷺ {حجابه النور وهو النور
المانع من الانحراق الذي يقوم له البصر} .

ثم إن القائلين بالرؤية اختلفوا فمنهم من قال أنه ﷺ رأى ربه سبحانه بعينييه ، وروى ذلك ابن مردويه عن ابن عباس وهو مروي أيضا عن ابن مسعود وأبي هريرة وأحمد بن حنبل. ومنهم من قال رآه ﷺ بقلبه وروى ذلك عن أبي ذر.

أخرج النسائي عنه أنه قال رأى رسول الله ﷺ ربه بقلبه ولم يره ببصره. وكذا روى عن محمد بن كعب القرظي، بل أخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عنه أنه قال: قالوا يا رسول الله رأيت ربك قال: رأيت به فؤادي مرتين ولم أره بعيني ثم قرأ ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ (نجم: ١١) .

وفي حديث عن ابن أبي عباس يرفعه (فجعل النور بصري في فؤادي فنظرت إليه بفؤادي) وكان التقدير في الآية على هذا (ما كذب الفؤاد فيما رأى) .

ومنهم من ذهب إلى أن إحدى الرؤيتين كانت بالعين والأخرى بالفؤاد وهي رواية عن ابن عباس، أخرج الطبراني وابن مردويه عنه أنه قال أن محمد ﷺ رأى ربه ﷻ مرتين مرة ببصره ومرة بفؤاده.

ونقل القاضي عياض عن بعض مشايخه أنه توقف أي في الرؤية بالعين وقال أنه ليس عليه دليل واضح، قال في الكشف لأن الروايات مصرحة بالرؤية أما أنها بالعين فلا.

وعن الإمام أحمد أنه كان يقول إذا سئل عن الرؤية: رآه رآه حتى ينقطع نفسه ولا يزيد على ذلك وكأنه لم يثبت عنده ما

ذكرناه، واختلف فيما يقتضيه ظاهر النظام الجليل فجزم صاحب الكشف بأن ما عليه الأكثر من أن الدنو والتدلي مقسم ما بين النبي وجبريل صلاة الله وسلامه عليهما، أي وأن المرتني هو جبريل وإذا صح خبر جوابه ﷺ لعائشة رضي الله عنها لم يكن لأحد محيص عن القول به وكيف لا يصح وقد رواه الشيخان وعلى ذلك يحمل ما قالته عائشة على نفي الرؤية العينية ولذلك لما نفت رضي الله عنها رؤية رسول الله ﷺ ربه بعينه في سؤال مسروق منها عن ذلك استدركت بقولها، لكن رأى جبريل ﷺ في صورته مرتين وأشارت بذلك إلى قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾ (نجم: ١٣) .

قال الثعلبي: أي مرة أخرى وسماها نزلة على الاستعارة وذلك أن النبي ﷺ رأى جبريل ﷺ على صورته التي خلق عليها مرتين مرة بالأرض في الأفق الأعلى ومرة في السماء عند سدة المنتهى.

وهذا قول عائشة وأكثر العلماء وهو الاختيار لأن قرن الرؤية بالمكان فقال عند سدة المنتهى ولأنه قال نزلة أخرى، ووصف الله تعالى بالمكان والنزول الذي هو الانتقال محال. فإن قلت كيف التوفيق بين نفي عائشة والرؤية وإثبات ابن عباس إياها قلت يحمل نفيها على رؤية البصر وإثباته على رؤية القلب والدنيل على هذا ما رواه مسلم من طريق أبي العالية عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾ (نجم: ١٢-١٣) . قال رأى ربه بفؤاده مرتين .

ولّه من طريق عطاء أيضا عن ابن عباس قال: لم يره رسول الله ﷺ بعينه إنما رآه بقلبه . وقد رجح القرطبي قول الوقف في هذه المسألة وعزاه لجماعة من المحققين وقواه بأنه ليس في الباب دليل قاطع وغاية ما استدل به للطائفين ظواهر متعارضة قابلة للتأويل. قال: وليست المسألة من العمليات فيكتفي فيها بالأدلة الظنية وإنما هي من المعتقدات فلا يكتفي فيها إلا بالدليل القطعي. أه .

وأنت تعلم أن الرؤية البصرية لها لوازم ضرورية لا يمكن أن تقع بدونها لاستحالتها في حقه تعالى فإن من لوازمها محاذاة الرائي للمرئي وعدم الحجاب الكثيف وعدم القرب جداً وعدم البعد جداً وغير ذلك، وكل هذه محالة في حقه تعالى فلو فرض صحة روايات أن الرؤية بالعين فلا بد من تأويلها بما يوافق الدليل العقلي . على أن هناك دليلاً صريحاً على عدم وقوع رؤية الله تعالى بالأبصار في الدنيا وذلك بما رواه مسلم من حديث أبي أمامة قال: قال ﷺ : (واعلموا إنكم أن تروا ربكم حتى تموتوا) .

وأما رؤية النبي ﷺ ربه ﷻ ليلة المعراج فلم تكن في الدنيا بل كانت في الملكوت الأعلى، والدنيا لا تطلق عليه كما نقله العيني في (عمدة القاري) عن بعض المحققين، فتكون هذه الرؤية ملكوتية خالية من تلك اللوازم فتتحد قطعاً مع رؤية البصيرة والقلب وعلى هذا يجب حمل كل الروايات التي جاءت فيها أن الرؤية كانت بصرية ويكون الخلاف لفظياً كما هو لفظي بين من قال برؤيته تعالى بالأبصار الخ، وبين من نفاها فإن من نفاها فإنما نفى الرؤية من لوازمها ما قدمناه من

المحالات ولا يستطيع أن يخالفه في ذلك أحد، ومن أثبتها فإنما أثبت رؤية خالية من تلك اللوازم وهذه بالضرورة حقيقة أخرى غير حقيقية الرؤية ذات تلك اللوازم. فخذ هذا التحقيق.

(وأما ما جاء في المعراج من السنة) فقد روى البخاري بسنده^١ عن أنس ابن مالك عن مالك بن صعصعة قال: قال النبي ﷺ (بينما أنا عند البيت بين النائم واليقظان - وذكر بين رجلين - فأتيت بطست من ذهب مليء حكمة وإيماناً فشئت من النحر إلى مرق البطن ثم غسل البطن بماء زمزم مليء حكمة وإيماناً وأتيت بدابة أبيض دون البغل وفوق الحمار - البراق - فانطلقت مع جبريل حتى أتينا السماء الدنيا. قيل: من هذا؟ قال: جبريل. قيل: ومن معك؟ قال محمد. قيل أوقد أرسل إليه؟ قال: نعم. قيل مرحبا به ولنعم المجيء جاء. فأتيت على آدم فسلمت عليه. فقال: مرحبا بك من ابن ونبي. فأتينا السماء الثانية. قيل: من هذا؟ قيل: جبريل. قيل: ومن معك؟ قال: محمد. قيل: أوقد أرسل إليه؟ قال: نعم. قيل: مرحبا به ولنعم المجيء جاء. فأتيت على عيسى ويحيى فقالا: مرحبا بك من أخ ونبي. فأتينا السماء الثالثة. قيل: من هذا؟ قيل: جبريل. قيل ومن معك؟ قال: محمد. قيل: أوقد أرسل إليه؟ قال: نعم. قيل: مرحبا به ولنعم المجيء جاء. فأتيت يوسف فسلمت عليه. فقال: مرحبا بك من أخ ونبي. فأتينا السماء الرابعة. قيل: من هذا؟ قيل: جبريل. قيل: من معك؟ قيل: محمد. قيل: أوقد أرسل إليه؟ قيل: نعم. قيل: مرحبا به ولنعم المجيء جاء.

فأتيت على إدريس فسلمت عليه. فقال: مرحبا بك من أخ ونبي. فأتينا السماء الخامسة. قيل: من هذا؟ قيل: جبريل. قيل: من معك. قيل: محمد. قيل: أوقد أرسل إليه؟ قيل: نعم. قيل مرحبا به ولنعم المجيء جاء. فأتينا على هارون فسلمت عليه. فقال: مرحبا بك من أخ ونبي فأتينا على السماء السادسة. قيل: من هذا؟ قيل: جبريل. قيل: من معك. قيل: محمد. قيل: أوقد أرسل إليه؟ قال: نعم. قيل مرحبا به، ولنعم المجيء جاء. فأتيت على موسى فسلمت عليه فقال: مرحبا بك من أخ ونبي. فلما جاوزت بكى فقبل ما أبكاك قال: يا رب هذا الغلام الذي بعث بعدي يدخل الجنة من أمته أفضل مما يدخل من أمتي. فأتينا السماء السابعة. قيل: من هذا؟ قيل: جبريل. قيل: من معك. قيل: محمد. قيل: أوقد أرسل إليه؟ قال: نعم. قيل: مرحبا به ولنعم المجيء جاء. فأتيت على إبراهيم فسلمت عليه. فقال: مرحبا بك من ابن ونبي. فرفع لي البيت المعمور فسألت جبريل فقال: هذا البيت المعمور يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم، ورفعت لي سدرة المنتهى فإذا نبتها كأنه قلال هجر وورقها كأنه آذان الفيول في أصلها أربعة أنهار: نهران باطنان، ونهران ظاهران. فسألت جبريل فقال: أما الباطنات ففي الجنة، وأما الظاهران النيل والفرات. ثم فرضت عليّ خمسون صلاة فأقبلت حتى جثت موسى فقال: ما صنعت؟ قلت: فرضت عليّ خمسون صلاة قال: أنا أعلم بالناس منك عالجت بني إسرائيل أشد المعالجة وإن أمتك لا تطيق

فارجع إلى ربك فسله فرجعت فسألته فجعلها أربعين ثم مثله ثم ثلاثين ثم مثله فجعل عشرين ثم مثله فجعل عشراً فأتيت موسى فقال مثله فجعلها خمسا فأتيت موسى فقال: ما صنعت؟ قلت جعلها خمسا فقال مثله قلت: سلمت بخير، فنودي: (أني قد أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي واجزي الحسنة عشرا) اهـ .

وهذا الحديث أخرجه البخاري في الحج مختصرا وفي (كتاب الصلاة) بسنده عن أبي ذر وفي بدء الخلق بسنده عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة، وفي الأنبياء بسنده عن أبي ذر أيضا .

وفي آخر كتابه بسند فيه شريك بن عبد الله عن أنس لابن مالك . وجاء فيما أخرجه في كتاب الصلاة قال أنس: فذكر أنه وجد في السموات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام ولم يثبت كيف منازلهم غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السماء السادسة وهذا مخالف لما في الحديث.

وقد قيل في التوفيق بينهما بأنه وجد في السادسة ثم ارتقى هو أيضا إلى السابعة، وكذا اختلف في موسى هل هو في السادسة أو السابعة والتوفيق فيه بمثل ما ذكر. ومراده بقوله "ولم يثبت" أنه لم يثبت فيما كان يحدث به أبو ذر فلا ينافي ثبوته في هذا الحديث.

وقد أخرجه مسلم أيضا في الإيمان بسنده عن معاذ بن هشام. وأخرجه الترمذي في التفسير عن محمد بن بشار عن غندر .

وأخرجه النسائي في الصلاة عن يعقوب عن إبراهيم الدورقي.

وقد روى هذا الحديث جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين مقتصرة على أنس مع اختلاف أصحابه عنه، فرواه الزهري عن أبي ذر كما في هذا الباب. ورواه قتادة عن مالك بن صعصعة ورواه شريك بن أبي ذر وثابت البناني عن النبي ﷺ بلا واسطة وفي سياق كل واحد منهم ما ليس عند الآخر.

وأخرجه النسائي أيضا من طرق كثيرة عن أنس وأصح الروايات في ذلك ما رواه الشيخان عن أنس بن مالك بن صعصعة وهو ما قدمناه ومع ذلك فيمكن التوفيق.

ومعنى (رفع لي البيت المعمور)، أي كشف لي وقرب مني والرفع التقريب والعرض وكأنه أراد أن البيت المعمور ظهر له كل الظهور، وكذلك سدره المنتهى استُبيئت له كل الاستبانة حتى اطلع عليها كل الاطلاع بمثابة الشيء المقرب إليه.

وفي معناه (رفع لي البيت المقدس). (والبيت المعمور) بيت في السماء حيال الكعبة اسمه (الضراح) بضم الضاد المعجمة وتخفيف الراء وبالحاء المهملة وعمرانه كثرة غاشيته من الملائكة.

وقوله: (نهران باطنان). قال مقاتل: هما السلسيل والكوثر، ونهران ظاهران ووجد بيانهما في الحديث بقوله: النيل والفرات، قيل يخرجان من أصلهما ثم يسيران حيث أراد الله تعالى ثم يخرجان من الأرض ويجريان فيها.

وعن ابن عباس أن جميع المياه من تحت صخرة بيت المقدس

ومن هنا يتفرق في الدنيا وقد علمت أن الألوسي قال في هذا : الله أعلم بصحته فتذكر.

قال البدر العيني في (عمدة القارئ) أما النيل فمبدؤه من جبل القمر بضم القاف وسكون الميم وقيل بفتح الميم تشبيهاً بالقمر في بياضه ، وقيل ينبع من اثني عشر عيناً هناك ويجري ثلاثة أشهر في القفار وثلاثة أشهر في العمران ، إلى أن يجيء إلى مصر فيفترق فرقتين عند قرية يقال لها شنطوف فيمر الغربي منها على رشيد وينصب في البحر الملح. وأما الشرقي فيفتق أيضاً فرقتين عند جُوجَر فتتمر الغربية منهما على دمياط من غربيها وينصب في البحر الملح والشرقية منهما تمر على أشمون طنح فينضب هناك في بحيرة شرقي دمياط يقال لها بحيرة تنيس وبحيرة دمياط. وأما الفرات فأصله من أطراف أرمينية قريب من قاليقلا ، ثم يمر على بلاد الروم ثم يمر بأرض ملطية ثم على سُميسَاط وقلعة الروم والبيرة وجسر منبج وبالس وجعبر والركة والرحبة وقرقيسيا وعانة والحديثة وهييت والأنبار ثم يمر بالطغوف ثم بالحلة ثم بالكوفة وينتهي على البطائح وينصب في البحر الشرقي ، قالوا ومقدار جريانها على وجه الأرض أربعمائة اهـ. هذا كله بحسب ما وقفوا عليه في زمانهم.

وأما زماننا فقد اكتشفوا منابع النيل وسائر الأنهار وضبطوها ضبطاً دقيقاً فمن أراد أن يقف عليه فليطلبه في محله وعلى كل حال فالذي رآه ﷺ عند سدة المنتهى إنما هو مثالهما كما مثلت له النار والجنة وسائر الأنبياء وغير ذلك.

قوله في الحديث أما الباطنان ففي الجنة وأما الظاهران النيل والفراة. ولم يقل أنهما في الجنة أو من الجنة كما قال في الباطنين، والأحاديث لا تفيء على خلاف المشاهدات الثابتة بالحس الصادق قطعا فلا تغتر بما يقوله المتشددون المتعولون المتصولحون الذين يريدون أن يكذب الله ورسوله.

هذا وما قدمناه أنه تعالى قال في سورة الإسراء ﴿ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ﴾ (الإسراء: ١) وفي سورة النجم ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾ (النجم: ١٨) فنذكر لك طرفا مما رآه من الآيات.

فقد رأى بينما هو يسير على البراق من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى عفريتاً من الجن أي جنياً متمرداً يطلبه بشعلة من النار كلما التفت رآه فقال له جبريل ألا أعلمك كلمات تقولهن إذا قلتهم طفئت شعلته وخر لفيه أي وقع على وجهه، فقال رسول الله ﷺ : بلى، أي أعلمني، فقال جبريل (أعوذ بوجه الله الكريم وبكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء ومن شر ما يعرج فيها ومن شر ما ذرا في الأرض ومن شر ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار إلا طارقا يطرق بخير الرحمن) فانكب على فيه وطفئت شعلته، والحكمة في ذلك أن تعلم أمته هذه الكلمات فتقولها عند وجود ما يخيفها. ثم سار حتى أتى على قوم يزرعون في يوم ويحصدون في يوم كلما حصدوا عاد كما كان، فقال: يا جبريل ما هذا؟ فقال هؤلاء المجاهدون في سبيل الله تضاعف لهم الحسنة

بسبعمائة ضعف ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ﴾ (سبا: ٣٩). وقال تعالى ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (البقرة: ٢٦١).

والحكمة في هذا أن يشخص الله له المجاهدين من أمته الذين يقاتلون لإعلاء كلمته تعالى وما لهم من الأجر على ذلك وأنه أجر مضاعف غير ممنون ترغيباً لأمته في الجهاد وحضاً لها عليه. ووجد في طريقه أيضاً ريحا طيبة فقال يا جبريل ما هذه الرائحة؟ قال: هذه رائحة ما شطت بنت فرعون وأولادهما بينما هي تمشط بنت فرعون إذ سقط المشط، فقالت: بسم الله تعس فرعون، فقالت بنت فرعون: أولك رب غير أبي، لأن فرعون كان يقول لقومه كما قصه القرآن علينا ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ (النمر: ٣٨) فقالت نعم، فقالت: أفأخبر أبي بذلك، قالت نعم فأخبرته، فدعاها فقال: أولك رب غيري؟ قالت: نعم ربي وربك الله وكان للمرأة ابنان وزوج فأرسل إليهم فراود المرأة وزوجها أن يرجعا عن دينهما فأبيا، فقال: إني قاتلكما، قالت إحسانا منك إن قتلتنا أن تجعلنا في بيت واحد فتدفنا فيه جميعا، قال: ذاك لك بمالك علينا من الحق فأمر ببقرة من نحاس فأحميت ثم أمر بها وبأولادهما ليلقوا فيها فآلقوا واحدا بعد واحد وأخروا المرأة لتتعذب بالتحسر على زوجها وأولادهما حتى إذا بلغوا إلى صغير رضيع فيهم، فقال لأمه: يا أمه قمي ولا تتقاعسي فإنك على الحق، فألقيت هي وزوجها وأولادهما.

وقد مثل الله بهذا التشخيص لنبيه ﷺ صورة من أكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان فإن الرخصة أنه يجوز له أن يجرى كلمة الكفر على لسانه وقلبه مطمئن بالإيمان وأن العزيمة أن يصبر حتى إذا قتل كان شهيدا وكان له لسان صدق الآخرين ويحيا حياة الشهداء عند رب العالمين.

وهكذا كل من صبر على الأمر بالمعروف الذي هو كالإيمان ونحوه والنهي عن المنكر الذي هو كالكفر ونحوه.

وقد ورد عنه ﷺ تكلم أربعة في المهد وهم صغار: (ابن ماشطة بنت فرعون، وشاهد يوسف ﷺ، وصاحب جريج، وعيسى بن مريم)، وتعقب ذلك الطيبي بقوله: يرد دلالة الحصر في حديث الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: {لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة عيسى بن مريم، وصاحب جريج، وصبي كان يرضع فمر ركب حسن الهيئة، فقالت أمه: اللهم اجعل ابني مثل هذا، فترك الصبي الثدي، وقال: اللهم لا تجعلني مثله} اهـ.

ورده الجلال السيوطي فقال: هذا منه على جاري عادته من عدم الإطلاع على طرق الأحاديث، والحديث المتقدم صحيح. أخرجه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وصححه من حديث ابن عباس ورواه الحاكم أيضا من حديث أبي هريرة وقال: على شرط الشيخين، وفي حديث الصحيحين المشار إليه آنفا زيادة على الأربعة الصبي الذي كان

تَكَلَّمُ فِي الْمَهْبَةِ التَّغْلِيغِ وَطَعِيدِهَا لَعْنَةُ أَفْوَاحِهِ وَغَضَبُهَا وَخَطْبُهَا وَمَوْتُهَا
وَمَبْرَى جُرْعَتِهَا فَمَنْ شَهِدَ أُولَئِكَ أَرْحَمَ بِكَ اللَّهُ الَّذِي أَخْبَدَ رِزْقُهَا لِسْتَمَّ الْحَقَّ

[illegible]

يجعل في الهند قيده وتأكيدا لكونه في المباديء الصبا وفي هذه الرواية
يخجل على الإطلاق التي سواء كان في المباديء أو بعينها بحيث تكون

كل منهما وكون كل منهما خيرا لا يحتمل السخ ولا بد من التوفيق
لدفع التناقض المحال في كلام الشارع من احتمال مثل هذا.

وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَغْنَمُ أَهْلُكُمْ مِمَّا كَسَبَ سَابِقُونَكَمْ أَزْوَاجُهُمْ فَلَا يَقْرَبُوا عَلَيْكُمْ فِي أَمْثَلِ السَّعَاتِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ فَمَا كَانَ لَهُمْ عَلَيْهِمْ مِنَ الْكُفْرِ أَغْنَىٰ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا كَانَتْ

فقال: يا جبريل ما هذا ؟ فقال هؤلاء الذين تتناقل رؤوسهم عن الصلاة المكتوبة أي يتركونها كسلا أو يؤخرونها عن وقتها.

وهذا أيضا تشخيص وتمثيل لما سيكون من أمته ﷺ من ترك الصلاة كسلا أو تأخيرها عن أوقاتها وبيان ما يترتب على ذلك من العذاب الشديد المستمر إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا.

ثم أتى على قوم على إقبالهم رقاع وعلى أدبارهم رقاع يسرحون كما تسرح الإبل والغنم ويأكلون الضريع والزقوم ورفض جهنم وحجارتها أي أن عوراتهم مكشوفة فلا يسترون إلا المغلظة منها القبل والدبر والضريع شجر شائك لا تطيق الدواب أكله لخبثه وقيل هو الشوك اليابس والزقوم نبت شديد المرارة يوجد بتهامة .

قال القليوبي: ورفض جهنم بفتح الراء وسكون المعجمة جمرها وهي حجارتها المحماة. فقله وحجارتها عطف تفسير لأن جهنم وقودها الناس والحجارة. فقال يا جبريل من هؤلاء؟ فقال هؤلاء الذين لا يؤدون صدقات أموالهم وما ظلمهم الله شيئا. والغرض من هذا أيضا تشخيص ما نعى الزكاة من أمته ﷺ وتمثيلهم له ﷺ بحالتهم التي يكونون عليها وإنهم إن تمتعوا في الدنيا بالملابس الفخمة الناضرة والأطعمة اللذيذة لكن يكون حالهم في الآخرة على ما وصفه الله في هذا التمثيل.

ثم أتى على قوم بين أيديهم لحم نضيج في قدورهم ولحم آخر نىء خبيث فجعلوا يأكلون من النىء الخبيث ويدعون النضيج

الطيب. فقال ما هذا يا جبريل؟ قال هذا الرجل من أمتك تكون عنده المرأة الحلال الطيبة فيأتي امرأة خبيثة فيبيت عندها حتى يصبح، والمرأة تقوم من عند زوجها حلالا طيبا فتأتي رجلا خبيثا فتبيت معه حتى تصبح. فهذا تشخيص آخر مثل فيه ترك الرجل امرأته الحلال وإتيان المرأة حرام، وترك المرأة زوجها الحلال وإتيان الرجل حرام، باللحم النضيج الطيب وتركه واللحم النيء الخبيث وأكله مع وضوح حصول الفائدة دنيا وأخرى فيما ترك وضوح حصول الضرر دنيا وأخرى فيما أكل. فمثل الزنا يأكل اللحم النيء والخبيث للإشارة إلى أن ذوي الطباع السليمة والنفوس المستقيمة ينفرون من هذا ويستقبحونه لما فيه من الضرر والخيب.

ثم أتى على خشبة على الطريق لا يمر بها ثوب ولا شيء إلا خرقتة فقال ما هذا يا جبريل؟ قال هذا مثل أقوام من أمتك يقعدون على الطريق فيقطعونه. وتلا استدلالا على ذلك قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ﴾ (الأعراف: ٨٦) أي لا تقعدوا بكل طريق كان حسيا أو معنويا تخوفون الناس بتوعدهم بإيقاع الضرر بهم وتصرفون عن إتباع طريقه وشرعه ودينه من آمن به فيشمل قطع الطريق الحسي بإخافة الناس وأخذ أموالهم وقتلهم وقطع الطريق المعنوي بأنه يثبط همم الناس الذين يريدون الإيمان بالله ورسوله ويضلهم بطريق الإلحاد والقاء الشبه عليهم وإيقاع الشكوك في قلوبهم. فمثل قطاع الطريق هؤلاء بالخشبة المعترضة في الطريق لإشارة إلى أن الإنسان لا يصل إلى ذلك إلا من

بعد أن يخرج بطغيانه وضلاله عن الحيوانية فضلا عن الإنسانية ويصير كالجماد الموضوع في الطريق لإيذاء الناس فصار عقله تابعاً لنفسه الأمارة بالسوء كأنه لا اختيار له فيما يصنعه من الشر كالخشبة المعترضة في الطريق التي يضعها لإيذاء الناس.

ورأى رجلاً يسبح في نهر من دم يلحم الحجارة فقال ما هذا يا جبريل قال هذا مثل أكل الربا فشبه أخذ أموال الناس بطريق الربا بالسباحة التي هي السير مع الانبساط وعدم وجود عائق كالسباحة في النهر فهو بظاهره سهل لكن النهر من دم فهو نجس ملوث للجسم ويلحم الحجارة التي لا تنهضم ولا تصلح للغذاء للإشارة إلى أن أخذ الربا وإن كان فيه ربح ومنفعة في الظاهر لكن ذلك شبيه بالسباحة في نهر من دم مع أنه يلحم الحجارة فهو ضرر وخسارة في الباطن قال تعالى ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ (البقرة: ٢٧٦) وقال عز من قائل ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِّيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ﴾ (الروم: ٣٩).

ثم أتى على رجل قد جمع حزمة حطب لا يستطيع حملها وهو يزيد عليها فقال ما هذا يا جبريل؟ قال هذا الرجل من أمتك تكون عنده أمانات الناس لا يقدر على أدائها ويريد أن يتحمل عليها. فمثل في هذا التشخيص الرجل الذي يكون عنده حقوق الناس من ديون وودائع وغير ذلك ويكون عاجزاً عن أدائها فيسوقه الطمع في أموال الناس إلى أن يأخذ غيرها أيضاً لا يقصد بذلك إلا أكل أموال الناس بالباطل فهو يحمل أوزار الناس على ظهره مع

أوزاره فيأتي يوم القيامة وقد أفلس من حسناته كما أفلس في الدنيا من أمواله.

وأتى على قوم تقرض ألسنتهم وشفاههم بمقاريض من حديد كلما قرضت عادت كما كانت لا يفتر عنهم. فقال: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء خطباء الفتنة، خطباء أمتك يقولون ما لا يفعلون. مثل في هذا التشخيص خطباء الفتنة الذين يخطبون على الناس ولأجل أن يقضوا لباناتهم ويصلوا إلى أغراضهم يقولون مثلاً للناس إذا أعنتمونا على كذا صنعنا معكم من الخير والمنافع ما هو كذا وكذا ودفعنا عنكم من المضار ما هو كذا وكذا ويغررون بالناس فيظهرون أنهم يأمرونهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر وهم لا يريدون إلا الظهور لهم بمظهر الصلاح والتقوى ليقضوا لباناتهم الدنيوية الدنية ويصلوا إلى ملء جيوبهم من الذهب والفضة. وهم في زماننا هذا كثيرون والجميع ﴿يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ (النمر: ٢٢٦) ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَتَى يُؤْفَكُونَ﴾ (المنافقون: ٤) خصوصاً الذين يغررون بالناس ليصلوا إلى المناصب العالية ومتى وصلوا إليها سعوا في الأرض بالفساد وأهلكوا الحرث والنسل وأوقعوا الضرر بالبلاد والعباد فمأواهم جهنم وبئس المهاد.

ومر يقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون بها وجوههم وصدورهم فقال: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أغراضهم. فمثل بهذا التشخيص الذين يغتابون الناس ويخوضون في أغراضهم فيذكرونهم بمكرهونه ولو

كانوا صادقين فيما ذكروا إن لم يكونوا متجاهرين بما يصنعون يقوم لهم أظفار من نحاس الخ، للإشارة على أن ضرر الغيبة إنما هو عائد على هؤلاء الذين يغتابون الناس فإنه يؤخذ من حسنات هؤلاء إن كان لهم حسنات فتعطي لمن اغتابوهم فإن لم يكن لهم حسنات اخذ من سيئات هؤلاء فوضع على هؤلاء الذين يغتابوهم قال تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَابَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ (الحجرات: ١٢) والغيبة أن تذكر أخاك المؤمن بما يكره ولو كنت صادقاً فتذكره بما فيه وهو يكره، وأما إذا كان متجاهراً بما هو فيه جاز ذكره بذلك والتشنيع عليه ليرتدع، أما إذا ذكرته بما ليس فيه فذلك بهت من القول قبيح مذموم. قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَكْتِيبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ (النساء: ١١٢) .

ومر على جحر صغير يخرج منه ثور عظيم يريد أن يرجع من حيث خرج فلا يستطيع فقال: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الرجل من أمتك يتكلم بالكلمة العظيمة ثم يندم عليها فلا يستطيع أن يردها. فهذا مثل وتشخيص للشخص الذي يتكلم بالكلمة العظيمة الأثر في الدين بأن يقول كلمة كفر أو فسق، أو في الدنيا بأن يقول كلمة سب أو عيب لشخص آخر، فيريد أن يتدارك الكلمة فلا يمكن.

وقد جاء في الحديث ما معناه: إن الرجل ليتكلم الكلمة لا يلقى لها بالاً فيهبوي في النار سبعين خريفاً. وقد جاء في شعر الحكيم:

فما جرح السهام له التثام ولا يلتام ما جرح اللسان

وقال الشاعر الحكيم أيضا :

يموت الفتى من عثرة في لسانه وليس يموت المرء من عثرة الرجل

فعثرته بالقول توجب قتله وعثرته بالرجل تبرأ على مهل

فالواجب على العاقل أن لا يتكلم إلا بميزان وبعد أن يعلم
عواقب ما يقول فإذا تكلم تكلم بالحكمة وإلا سكت.

وبينما هو يسير إذ هو بامرأة حاسرة عن ذراعيها وعليها من
كل زينة خلقها الله تعالى. فقالت يا محمد انظرنى أسألك فلم
يلتفت إليها. فقال: من هذه يا جبريل قال: تلك الدنيا، أما أنك لو
أجبتها لاختارت من أمتك الدنيا على الآخرة. ففي هذا التشخيص
مثل الدنيا بأنها تظهر للناس بمظهر التغيرير، فمن أخذها بحقها
وأنفقها بحقها كانت مطيته إلى النعيم المقيم، ومن أخذها بغير حقها
وأستعملها في غير حقها كانت مطيته إلى العذاب الأليم.

والنبي ﷺ لم يلتفت إليها لا برأسه ولا بعينه ولا بقلبه ولو
التفت إليها لاختار كل أمة الدنيا على الآخرة ولكن لما لم يلتفت
لم يختار جميع أمة ذلك بل منهم من غرته الحياة الدنيا فاغتر بها
واختارها فملكته وسكنت قلبه فغلبته. ومنهم من لم يغتر بها فلم
يملكها ولم تملكه أو ملكها ولم تملكه والويل كل الويل لمن ملكته
ملكها أو لم يملكها إلى غير ذلك من الآيات التي رآها في طريقه إلى
المسجد الأقصى مما هو مذكور في المطولات .

ومن الآيات التي رآها في عروجه على بعض الروايات كما ذكره العلائي في تفسيره أنه كان للنبي ﷺ ليلة الإسراء خمسة مراكب:

(الأول) البراق إلى بيت المقدس.

(الثاني) المعراج منه إلى السماء.

(الثالث) أجنحة الملائكة منها إلى السماء السابعة.

(الرابع) جناح جبريل عليه السلام منها إلى سدره المنتهى.

(الخامس) الرفرف منها إلى قاب قوسين. وعلى رواية أنه لم يكن إلا البراق من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ثم المعراج إلى ما شاء الله تعالى.

ومنها أن المعراج كان له عشر مراقي: سبعة إلى السموات، والثامن إلى السدرة، والتاسع إلى المستوى الذي سمع فيه صريف الأقلام، والعاشر إلى العرش.

والبراق كما ذكره ابن أبي حامد في كتابه (الأمثال في أسماء الخيل وصفاتها) أنه ليس بذكر ولا أنثى ووجهه كوجه الإنسان وجسده كجسد الفرس وقوائمه كقوائم الثور وذنبه كذنب الغزال.

وقال ابن إسحاق أنه أبيض وفي فخذه جناحان يحفز بهما رجله يضع حافره عند منتهى بصره.

وقال الزبيدي وصاحب التحرير: هي دابة كان يركبها

الأنبياء. وعلى كل حال فهو من عالم الملكوت لا من دواب الدنيا.
ومما رآه أيضاً منها أنه اجتمع في كل سماء مع نبي من
الأنبياء عليهم السلام كما سبق واطلع ﷺ على أحوال الجنة والنار
ورأى من الملائكة ما لا يعلم عدتهم إلا الله تعالى.

ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام
رأى ليلة المعراج في مملكة الله تعالى خلقاً كهيئة الرجال على خيل
بلق شاكين السلاح طول الواحد منهم ألف عام والفرس كذلك يتبع
بعضهم بعضاً لا يرى أولهم ولا آخرهم. فقال: يا جبريل من هؤلاء؟
فقال: ألم تسمع قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ (الدثر: ٣١)
. فأننا أهبط وأصعد أراهم هكذا يمرون لا أدري من أين يجيئون ولا
إلى أين يذهبون.

ومنها أيضاً أنه ﷺ قد صلى بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام
في بيت المقدس. قال في (الحقائق) وكانت صلاته ﷺ بهم ركعتين
قرأ في الأولى ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ (الكافرون: ١) ، وفي الثانية
(الإخلاص). وقال بعضهم كانت دعاء وذكر أن الأنبياء كانوا سبعة
صفوف: ثلاثة منهم مرسلون، وأن الملائكة صلت معهم وهذا من
خصائصه ﷺ كما قاله القاضي زكريا في (شرح الروض).

والحكمة في ذلك أنه إمام الكل ﷺ. وهل صلى بأرواحهم
خاصة أو بها مع الأجساد خلاف. والذي يظهر هو الأول لأن إعادة
الأرواح للأجساد وحياة الأجساد بها إنما هي لميقات يوم معلوم.

وكذلك اختلف في أن صلاته بهم كانت قبل العروج أو بعده فصحيح الحافظ ابن كثير أنه بعده وصحيح القاضي عياض وغير أنه قبله وهذا هو الذي يظهر من الآثار الواردة في ذلك وجاء في رواية أنه ﷺ صلى في كل سماء ركعتين يوم أملاكها.

ومن الآيات أيضا أن العروج كان في بعض ليلة واحدة وكان رجوعه ﷺ على ما كان ذهابه عليه ولم يعين مقدار ذلك البعض.

وكيفما كان فوقع ما وقع فيه من أعجب الآيات وأغرب الكائنات.

وفي بعض الآثار أنه ﷺ لما رجع وجد فراشه لم يبرد من أثر النوم. وإنما أسرى به ﷺ إلى بيت المقدس وعرج به ثانيا منه ليكون وصوله إلى الأماكن الشريفة على التدريج فإن شرف بيت المقدس دون شرف الحضرة التي عرج إليها ما قيل. وقيل توطينا له ﷺ لما في المعراج من الغرابة العظيمة التي ليست في الإسراء وإن كان غريبا أيضا وقيل لتتشرف به أرض المحشر ذهابا وإيابا وفي النفس من هذا الأخير شيء، ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ﴾ (إبراهيم: ٤٨)

وليست آية الإسراء نصا في المعراج بل هي نص في الإسراء دونه إذ يجوز حمل قوله تعالى ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ (الإسراء: ١) على ما حصل له ﷺ ليلة الإسراء بل قال بعضهم ليس في آيات القرآن مطلقا ما هو نص في ذلك، ومن هنا قالوا: الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى قطعى ثبت بالكتاب فمن أنكره فهو كافر

والعياذ بالله. والمعراج ليس كذلك فمن أنكره ليس بكافر بل مبتدع وكان سبحانه إنما لم يصرح به كما صرح بالإسراء رحمة بالقاصرين على ما قيل.

والمراد بقولهم من أنكر الإسراء فهو كافر. إن من أنكر الإسراء بالكلية لا يقظة ولا مناماً ولا روحاً ولا جسداً كان كافراً لكون النص في مطلق الإسراء قطعياً ولم يخالف فيه أحداً من المسلمين.

أما من أنكر كونه يقظة بالجسم والروح فهو ليس بكافر لأن العلماء قد اختلفوا فيه على ثلاث مقالات، فذهبت طائفة إلى أنه كان في المنام على اتفاقهم على أن رؤيا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وحي وحق.

وحكى عن الحسن والمشهور عنه خلافة واحتجوا لذلك بما روى عن عائشة رضي الله عنها (ما فقد جسد الرسول ﷺ). ويقولون في بعض روايات حديث القصة بينما أنا نائم ويقول أنس وهو نائم في المسجد الحرام وذكر القصة وقال في آخرها فاستيقظت وأنا بالمسجد الحرام وذهب معظم السلف إلى أنه كان بجسده وفي اليقظة وهذا هو الحق وهو مذهب ابن عباس فيما صححه الحاكم.

وعد في الشفاء عشرين نفساً قالوا بذلك من الصحابة والتابعين وأتباعهم وهو مذهب أكثر المتأخرين من الفقهاء والمحدثين والمفسرين والمتكلمين.

وذهبت طائفة إلى أن الإسراء بالجسد يقظة إلى البيت المقدس

وإلى السماء بالروح والصحيح أنه أسرى بالجسد والروح في القصة كلها ويدل عليه قوله تعالى ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ (الإسراء: ١) كما قدمناه إذ لو كان مناما لقال بروح عبده ولم يقل بعبده ولا يعدل عن الظاهر والحقيقة إلى التأويل إلا عند الاستحالة وليس في الإسراء بجسده وحال يقطعه استحالة أصلا.

وقال ابن عباس: لاهي رؤيا عين رآها لا رؤيا منام.

وأما قول عائشة: (ما فقد جسد الرسول ﷺ) فلم تحدث عن مشاهدة لأنها لم تكن حينئذ زوجته ولا في سن من يضبط فإذا كان ذلك فقد حدثت بذلك عن غيرها فلا يرجح خبرها على خبر غيرها، وقال الحافظ عبد الحق في الجمع بين الصحيحين: وما روى شريك عن أنس أنه كان نائما فهو زيادة مجهولة.

وقد روى الحافظ المتقنون والأئمة المشهورون كابن شهاب وثابت البناني وقتادة عن أنس ولم يأت أحد منهم وشريك ليس بالحفاظ من أهل الحديث. وقد تقدم تحقيق هذا فتذكره. وعلى كل فالمسألة خلافية اجتهدية فلا يكفر من يقول بقول من هذه الأقوال الثلاثة. وهذا لا ينافي أن الحق ما عليه أكثر السلف وأكثر الخلف عملا بظواهر النصوص.

ولنذكر ما يستنبط من حديث الإسراء من الأحكام والفوائد فنقول:

منها أن البخاري روى هذا الحديث في كتاب (الصلاة) وقال

أولا كيف فرضت الصلاة ثم أورد الحديث فيه فعرج بي إلى السماء، وظاهر هذا أن الإسراء والمعراج واحد وظاهر إيراد البخاري لهذا الحديث في أحاديث الأنبياء وأنه ترجم الإسراء بترجمته وأخرج فيها حديثا ثم ترجم المعراج بترجمة أخرى وأخرج فيها حديثا ثم ترجم المعراج بترجمة أخرى وأخرج فيها حديثا يقتضي أن الإسراء غير المعراج واحدا وباعتبار أن الإسراء بصريح القرآن كان من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وأن المعراج بمقتضى الأحاديث الصحيحة كان من بيت المقدس إلى ما شاء الله أنهما متغايران فلا تناقض.

ومنها أن قوله فنزل جبريل، وقوله فعرج بي إلى السماء يدلان على رسالة النبي ﷺ وعلى خصوصيته بأمر لم يعطها غيره. ومنها أن جبريل ﷺ هو الذي كان ينزل على النبي ﷺ من عند الله وبأمره تعالى.

ومنها أن فيه دلالة على إثبات الاستئذان وبيان الأدب فيما إذا استأذن أحد بدق الباب ونحوه وأنه إذا قيل له من أنت يجب بالاسم الذي هو مشهور به ومعروف عند السائل ولا يقول أنا مثلا مما يكون فيه الإبهام.

ومنها أن أذن الرسول يقوم مقام أذن مرسله لأن خازن كل سماء لم يتوقف في الفتح له على الوحي إليه بذلك بل عمل بلازم الإرسال إليه وأن الله الذي أرسل جبريل إذن بذلك.

ومنها أنه علم أن للسماء أبواباً حقيقية وحفظة موكلين بها.
ومنها علم أن الرسول ﷺ من نسل إبراهيم حيث قال له:
والابن الصالح بخلاف غيره من الأنبياء المذكورين فيه فاتهم قالوا له
الأخ الصالح ما عدا آدم وإبراهيم عليهما السلام.
ومنها جواز مدح الإنسان في وجهه إذا أمن عليه الإعجاب
وغيره من أسباب الفتن.

ومنها أن فيه شفقة الوالد على ولده وسروره بحسن حاله.
ومنها ما قالت الشافعية: أن فيه عدم وجوب صلاة الوتر
حيث عين الخمس. قلنا نحن أيضاً نقول بذلك وأن الوتر لم يجب
ليلة الإسراء، وإنما كان وجوبه بعد ذلك بقوله ﷺ (أن الله زادكم
صلاة) الحديث. فلذلك انحطت درجته عن القرض اعتقاداً.
وقال أبو حنيفة: أنه فرض عملاً لأن ثبوت القرائن الخمس
بدليل قطعي وهو بدليل ظني.

ومنها أن في ظاهره أن أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في
السماء ولكن في هذا كلام طويل وخلاف عظيم يطلب من المطولات.
والحق أن الأرواح مثلت له كما مثل آدم.

ومنها أنه أفاد أن الجنة والنار مخلوقتان. قال ابن بطال وفيه
دليل على أن الجنة في السماء.

ومنها أنه استدل به بعضهم على جواز تحلية المصحف ونحوه بالذهب وهذا استدلال بعيد لأن ذلك كان فعل الملائكة واستعمالهم وليس بلازم أن يكون حكمهم كحكمنا ويحتاج أيضا إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفنا به ومع هذا كان هذا على أصل الإباحة، وتحريم استعمال الذهب والفضة كان بالمدينة.

ومنها أن قوما استدلوا بنقص الصلوات من خمسين إلى خمس على جواز نسخ العبادة قبل العمل بها، وأنكر أبو جعفر النحاس هذا القول من وجهين :

أحدهما: البناء على أصله ومذهبه أن العبادة لا يجوز نسخها قبل العمل بها لأن ذلك عنده مكن البدء والبدء على الله تعالى محال.

الثاني: أن العبادة إذا جاز نسخها قبل العمل بها عند من يراه فليس يجوز عند أحد نسخها قبل هبوطها على الأرض ووصولها على المخاطبين.

قال وإنما ادعى النسخ فيها القاشاني ليصح بذلك مذهبه في أن البيان لا يتأخر .

قال أبو جعفر: وهذا إنما هي شفاعة شفعتها رسول الله ﷺ لأمته ومراجعها راجعها به ليخفف عن أمته ولا يسمى نسخاً.

وقال السهيلي: قول أبي جعفر لك بدء ليس بصحيح لأن

حقيقة البدء أن يبدو للأمر رأي يتبين له الصواب فيه بعد أن لم يكن تبينه وهذا محال في حقه تعالى، والذي يظهر أنه نسخ ما وجب على النبي ﷺ من أدائها ورفع عنه استمرار العزم واعتقاد الوجوب، وهذا نسخ على الحقيقة والنسخ عنه ما وجب عليه من التبليغ فقد كان في كل مرة عازماً على تبليغ ما أمر به، ومراجعته وشفاعته لا تنفي النسخ، فإن النسخ يكون عن سبب معلوم فشفاعته ﷺ لأمة كان سبباً للنسخ لا مبطلة لحقيقته ولكن المنسوخ ما ذكرناه من حكم التبليغ الواجب عليه قبل النسخ وحكم الصلوات في خاصته.

وأما أمته فلم ينسخ عنهم حكم إذ لا يتصور نسخ الحكم قبل وصوله إلى المأمور وتبليغه الخطاب وفهمه وهذا أحد وجهين في الحديث.

والوجه الثاني: أن يكون هذا خبراً ولا تعبداً فإذا كان خبراً لا يدخله النسخ. ومعنى الخبر أنه ﷺ أخبره ربه أن على أمته خمسين صلاة ومعناه أنها في اللوح المحفوظ خمسون، فتأولها النبي ﷺ على أنها خمسون بالفعل فبينها له ربه عند مراجعته أنها في الثواب لا في العمل. ولا يخفى ما في هذا الوجه من مخالفته ظاهر الحديث، فإن مراجعته وتنزيلها خمساً خمسا على رواية أو عشرة عشرة ثم خمسا على رواية ينافي هذا.

ومنها فرضية الصلوات الخمس، قال ابن بطال: أجمعوا على أن فرضية الصلاة كانت ليلة الإسراء.

قال ابن اسحق: ثم إن جبريل عليه السلام أتى فهمز بعقبه في ناحية الوادي فانفجرت عين ماء مزن فتوضأ جبريل عليه السلام ومحمد عليه السلام ينتظر فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيد خديجة رضي الله عنها ثم أتى بها العين فتوضأ كما توضأ جبريل عليه السلام، ثم صلى هو وخديجة ركعتين كما صلى جبريل عليه السلام.

وقال نافع بن جبير: أصبح النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء فنزل جبريل حين زالت الشمس فصلى به وقال جماعة لم تكن صلاة مفروضة قبلها إلا ما كان أمر به من قيام الليل من غير تحديد ركعات وأوقات حضور وكان يقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه، وعلى هذا فما صلاه جبريل مع النبي صلى الله عليه وسلم أولاً وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم مع خديجة ثانياً كان حين زالت الشمس فلا خلاف بين ما قال ابن اسحق وبين ما قال نافع بن جبير سوى أن الأول فصل القصة دون الثاني ولا خلاف بينهما وبين ما قاله جماعة من أنه لم تكن صلاة مفروضة قبلها. وهذا الحمل متعين جمعا بين الروايات^(١).

ومنها أن أعمال بني آدم الصالحة تسر آدم الصالحة تسر آدم وأعماله السيئة

تسوءه.

(١) ولكن مقتضى الجمع ما قاله ابن اسحق وبين ما قاله بن جبير بأن ما صلاه جبريل مع النبي صلى الله عليه وسلم أولاً، وبين ما صلاه النبي صلى الله عليه وسلم مع خديجة ثانياً، كان حيث زالت الشمس .. الخ، ينافي ما قدمناه من أن خديجة لم تصل الخمس وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين، فإن هذا يدل على أنها ماتت قبل المعراج فلا يمكن أن تكون الصلاة التي صلاها جبريل مع النبي صلى الله عليه وسلم أولاً وصلاها النبي صلى الله عليه وسلم مع خديجة ثانياً حين زالت الشمس من ليلة الإسراء، فتعين أن ما قاله ابن اسحق ضعيف أو محمول على صلاة أخرى كانت قبل الإسراء وقبل وفاة خديجة.

ومنها أنه يجب أن يرحب بكل أحد من الناس في حين لقائه
بإكرام النازل وأن يلاقيه بأحسن صفاته وأعمها بجميل الثناء عليه.

ومنها أن أرواح المؤمنين يصعد بها إلى السماء.

ومنها أن أوامر الله تكتب بأقلام شتى وأن العلم ينبغي أن
يكتب بأقلام كثيرة تلك سنة الله في سماواته فكيف في أرضه؟ فرآها
ﷺ في السماوات ليجعلها في الأرض وقد فعل ﷺ.

ومنها أن ما قضاه الله وأحكمه من آثار معلومة وآجال
محدودة وشبه ذلك مما لا يبدل لديه سبحانه. وأما ما نسخه رفقا
بعباده فهو الذي قال فيه ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ (الرعد: ٣٩)
والأول هو الذي قال فيه ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (الرعد: ٣٩) وهي
المحكمات التي لا تقبل النسخ بحال كما قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي
أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (آل عمران: ٧)
وقد أورد هنا أسئلة وأجابوا عنها.

فمنها ما قيل: ما وجه اعتناء موسى ﷺ بهذه الأمة من بين
سائر الأنبياء عليهم السلام الذين رآهم النبي ﷺ ليلة الإسراء؟

وأجيب عن ذلك بأنه قد ورد أن موسى ﷺ قال: يا رب
اجعلني من أمة محمد، لما رأى من كرامتهم على ربهم فلذلك اعتنى
بأمرهم وأشفق عليهم كما يعتني بالقوم من هو منهم.

وقال الداودي: إنما كان ذلك من موسى لأنه أول من سبق

إليه حين فرضت الصلاة فجعل الله في قلب موسى عليه السلام ذلك ليتم ما سبق من علم الله تعالى. وهذا إنما يصح إذا كان مقابلة النبي ﷺ لموسى في السماء السابعة وإلا فأول من يستقبله إبراهيم إذا قلنا أنه قابله في السابعة وقد قدمنا الخلاف في ذلك والتوفيق بين الروایتين فتذكره.

ومنها ما قيل: ما معنى نقص الصلاة عشرا بعد عشر؟ .

وأجيب بأنه ليس كل الخلق يحضر قلبه في الصلاة من أولها إلى آخرها، وقد جاء أنه يكتب له ما حضر قلبه فيه منها وأنه يصلي فيكتب له نصفها أو ربعها حتى ينتهي إلى عشرها فهي خمس في حق من يكتب له عشرها وعشر في حق من يكتب له أكثر من ذلك وخمسون في حق من كملت صلاته بما يلزمه من تمام خشوعها وكمال سجودها وركوعها .

ومنها ما قيل: لماذا جعلت خمسين في الأجر وخمسا في الفعل ولم تجعل ستين في الأجر مثلا وخمسا في الفعل؟

وأجيب عن ذلك بأن المواقف يوم القيامة خمسون موقفا مدة كل موقف ألف سنة، فمجموع مدة المواقف خمسون ألف سنة وهو المشار إليه بقوله تعالى ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (السجدة: ٥)، وليبيان مدة كل موقف جاءت إشارة في الآية الأخرى التي ذكر فيها أن مقدار اليوم ألف سنة فجعلت الصلوات على خصوص ذلك العدد للإشارة على أن الصلوات الخمس تساعد بإذن الله تعالى إذا أقامها

على وجه ما أمره الله تعالى في تلك المواقف ويسهل الله عليه أمره فيها بسبب الصلاة إذا حافظ عليها وعلى أدائها في أوقاتها على تمام خشوعها وكمال سجودها وركوعها.

ومنها ما قيل: كيف رأى النبي ﷺ من رآه من الأنبياء في السماء مع أن مقرهم في الأرض؟ .

والجواب: أن الله تعالى شكل أرواحهم على هيئة أجسامهم كما ذكره ابن عقيل. وكذا ذكره ابن التين وقال: وإنما تعود الأرواح إلى الأجساد يوم البعث كما قدمناه، إلا عيسى ﷺ فإنه حي لم يمت وينزل إلى الأرض.

وقال بعضهم: أن الأنبياء أحياء في قبورهم، وقد رآهم النبي ﷺ حقيقة وقد مر على موسى ﷺ وهو قائم يصلي في قبره ورآه في السماء السادسة.

ولا يخفى أن هذا لا ينافي ما قاله ابن التين من أن الأرواح إنما تعود إلى الأجساد يوم البعث، لأن عود الأرواح إلى الأجساد يوم البعث هو الذي يقتضي أن تعود الأجساد إلى الحياة المشاهدة التي يترتب عليها الحركات والسكنات وجميع الأفعال الاختيارية بأقوى مما كانت عليه في الحياة الدنيا. وأما حياة الأنبياء في قبورهم فهي حياة ملكوتية بها يقدر على حركات وسكنات وأفعال ملكوتية لا يشاهدها ولا يراها إلا من يشاهد عالم الملكوت، مثل نبينا ﷺ. فما ذكره ابن التين شيء وما قاله هذا البعض شيء آخر. وبالجمله فما

قاله ذلك البعض حياة برزخية وهي للأنبياء فوق حياة الشهداء، وللشهداء فوق حياة الأولياء غير الشهداء، وللأولياء غير الشهداء فوق حياة من عداهم من الناس أجمعين من أهل البرزخ.

ومنها ما قيل: ما الحكمة في انه ﷺ عين من أنبياء آدم وإدريس وإبراهيم وموسى وعيسى فيما رواه البخاري في كتاب الصلاة وذكر أيضا يحيى ويوسف وهارون وهم ثمانية؟ .

والجواب: في أن الحكمة في الاختصار على المذكورين إشارة إلى ما سيقع له ﷺ مع قومه من نظير ما وقع لكل منهم.

فأما آدم ﷺ فإنه خرج من الجنة بعداوة إبليس له وتحيله عليه، فكذاك نبينا ﷺ خرج من مكة بأذى قومه له ولمن أسلم معه، والجامع بينهما ما حصل لكل منهما من المشقة وكراهة فراق ما ألفه من الوطن ثم كان عاقبة كل منهما أن يرجع إلى وطنه الذي خرج منه فأدم رجع إلى السماء بعد أن هبط منها، والمصطفى رجع إلى مكة لما فتحها وصارت في يده.

وأما لقياء لعيسى ويحيى فللتنبيه على ما وقع له أول الهجرة من عداوة اليهود وتماديهم على البغي عليه وإرادتهم وصول السوء إليه فرأى في الثانية عيسى ويحيى وهما المتحنان باليهود.

أما عيسى فكذبته اليهود وآذوه وهموا بقتله فرفعه الله .

وأما يحيى فقتلوه.

ورسول الله ﷺ بعد انتقاله إلى المدينة صار إلى حالة ثانية من الامتحان وكانت محنته فيها باليهود وظاهروا عليه وهموا بإلقاء الصخرة عليه ليقتلوه فنجاه الله كما نجي عيسى. ثم سموه في الشاه فلم تزل تلك الأكلة تعاوده حتى قطعت أبهره.

وأما لقاءه ليوسف في الثالثة فيؤذن بحالة ثالثة تشبه حال يوسف وذلك انه ظفر بأخوته بعد إخراجهم من بين ظهرائهم فصيح عنهم وقال: ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ ﴾ (يوسف: ٩٢)، وكذا نبينا ﷺ أمر يوم بدر جماعة من أقاربه الذين أخرجوه فيهم عمه العباس وابن عمه عقيل فمنهم من أطلق ومنهم من فدى، ثم ظهر عليهم عام الفتح، فقال: أقول كما قال أخي يوسف ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ ﴾.

ثم لقاءه لأدريس في الرابعة وهو المكان الذي سماه الله مكانا عليا، وهو أول من خط بالقلم، وكان ذلك مؤذنا بحالة رابعة وهو علو شأن ﷺ حتى أخاف الملوك، وكتب إليهم يدعوهم إلى طاعته حتى قال أبو سفيان وهو عند ملك الروم حين جاءه كتاب النبي ﷺ ورأى ما رأى من خوف هرقل: لقد أمر ابن أبي كبشة حتى أصبح يخافه ملك بني الأصفر وكتب عنه بالقلم إلى جميع ملوك الأرض فمنهم من اتبعه على دينه كالنجاشي وملك عمان ومنهم من هاده وأهدى إليه وأتحفه كهرقل والمقوقس ومنهم من تعصى عليه فأظفر الله به، كذا في (الروض) للسهلي. ولا تفهم من قوله بحالة رابعة أن كتابته ﷺ إلى الملوك كانت في السنة الرابعة كما ظن ذلك ابن المنير، فإنه سهو عجيب فإن كتابته ﷺ للملوك كانت في أول السنة السابعة.

ولقاؤه في الخامسة لهرون المحبب في قومه يؤذن بحب قریش
 وجميع العرب له بعد بغضهم فيه ، وقال ابن دحية : نال هرون من
 بني إسرائيل من الأذى ثم الانتصار عليهم والإيقاع بهم وقصر التوبة
 فيهم على القتل دون غيره من العقوبات المنحطة عنه وذلك أن
 هرون عند ما تركه موسى في بني إسرائيل وذهب للمناجاة تفرقوا
 عليه هارون وتحزبوا عليه وداروا حول قتله ونقضوا العهد واخلفوا
 الموعد واستصغروا جانبه كما حكى الله تعالى ذلك عنهم وكانت
 الجنابة العظمى الصادرة منهم عبادة العجل فلم يقبل الله منهم
 التوبة إلا بالقتل فقتل في ساعة واحدة سبعون ألفا كان نظير ذلك في
 حقه ﷺ ما لقيه في خامسة الهجرة من يهود قريظة والنضير وقينقاع
 فأنهم نقضوا العهد وحزبوا الأحزاب وحشدوا وحشروا وأظهروا
 عداوة النبي ﷺ وأرادوا قتله ، وذهب إليهم قبل الوقعة بزمن يسير
 يستعينهم في دية قتيلين فأظهروا إكرامه وأجلسوه تحت جدار ثم
 تواعدوا أن يلقوا عليه رchy ، فنزل جبريل فأخبره بمكرهم الذي
 هموا به فمن حينئذ عزم على حريهم وقتلهم ، وفعل الله تعالى ذلك
 وقتل قريظة بتحكييمهم سعد بن معاذ فقتلوا شر قتلة وحاك المكر
 السيء بأهله ، ونظيرا استضعاف اليهود لهارون استضعافهم
 للمسلمين في غزوة الخندق.

ويؤذن لقاؤه لموسى في السادسة بمعالجه قومه فإن موسى
 ابتلى بمعالجة بني إسرائيل والصبر على أذاهم وما عالجهم المصطفى
 في السنة السادسة لم يعالج قبله ولا بعده مثله ففيها افتتح خير

وفدك بجميع حصون اليهود وكتب الله عليهم الجلاء وضربهم بسوط البلاء، وعالج ﷺ في هذه السنة كما عالج موسى من قوله أراد أن يقيم الشريعة في الأرض المقدسة وحمل قومه على ذلك فتقاعدوا عنه وقالوا ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنُتَدَخَّلُهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾ (الأنعام: ٢٢) وفي الآخر جاهروا بالقنوط وقالوا ﴿إِنَّا لَنُتَدَخَّلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾ (الأنعام: ٢٤) فغضب الله عليهم وحال بينهم وبيننا وأوقعهم بالتية وكذلك أراد ﷺ في السادسة أن يدخل بمن معه مكة يقيم بها شريعة الله وسنة إبراهيم فصدوه فلم يدخلها في هذا العام فكان لقاءه لموسى تنبيها على التأسي به وجميل أثر السنة القابلة .

ثم لقاءه في السابعة لإبراهيم أنه ﷺ اعتمر عمرة القضاء في السنة السابعة من الهجرة ودخل مكة هو وأصحابه ملبين معتمرين محييا لسنة إبراهيم ومقيما لرسمه الذي كانت الجاهلية أمانت ذكره وبدلت أمره ورؤيته لإبراهيم مسندا ظهره إلى البيت المعمور إشارة إلى أنه يطوف بالكعبة في السابعة وهي أول مرة دخل مكة بعد الهجرة والكعبة في الأرض قبالة البيت المعمور .

وفي قوله فإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألفا لا يرجعون إليه إلى آخر الدهر إشارة إلى أنه إذا دخل البيت الحرام لا يرجع إليه لأنه لم يدخله بعد الهجرة إلا عام الفتح ثم لم يدخله في حجة الوداع. كذا يؤخذ من (المواهب اللدنية وشرحها) .

وأعلم أن ما أبديناه من هذه المناسبات قد أشار إليه الحافظ بن

حجر وأصله للسهيلي في (الروض) ولتلميذه ابن دحية وقال: هي مناسبات لطيفة، وقد أقتصرنا عليها وأعرضنا عن غيرها خوفاً من التطويل وفيما أوردناه الكفاية .

ومنها: ما هي الحكمة في أنه رفع إليه ﷺ البيت المعمور وسدرة المنتهى قلنا انه منتهى الرفع كما تقدم أنه كشف له البيت المعمور له و ظهر له كل الظهور وكذلك سدرة المنتهى التي رأى في أصلها أربعة أنهار أثنان باطنان وأثنان ظاهران والبيت المعمور في السماء حيال الكعبة في الأرض وذلك يدل على أنه ﷺ بعد فتح مكة تدين له جزيرة العرب ويدخل الناس في دين الله أفواجا وتنتشر شريعته المشتعلة على الظاهر والباطن فليست ظاهرة فقط كشريعة موسى ولا باطنة كشريعة عيسى، بل هي شريعة علم وعمل تشتمل على سياسة الدين دنيا وآخره ونظام الخلق في المعاش والمعاد وبذلك يتم الغرض المقصود

ومنها: ما الحكمة في أن التكليف من أوامر ونواهي أنزلها الله تعالى بواسطة جبريل عليه السلام إلى رسول الله ﷺ في الأرض إلا الصلاة المكتوبة فإن الله عز شأنه فرضها على النبي وأمرته فوق السموات وبدون واسطة جبريل ففي بعض روايات البخاري ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى فأوحى إليه فيما أوحى خمسين صلاة (الحديث) .

والجواب: بأن الصلاة لما كانت ركن الدين الأعظم وهي الركن الثاني من أركان الإسلام بعد الشهادتين وعمود الإسلام خصت بهذه المزية قال الإمام أحمد في كتاب الصلاة جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال (الصلاة عمود الإسلام) ألتست تعلم أن الفسطاط إذا سقط عموده سقط الفسطاط لم ينتفع بالإطناب ولا بالأوتاد، وإذا قام عمود الفسطاط انتفعت بالإطناب والأوتاد فكذلك الصلاة من الإسلام، إلى أن قال ﷺ: وأعلموا أن الله ﷻ قد عظم حظ الصلاة في القرآن وعظم أمرها وشرف أهلها وخصها بالذكر من بين الطاعات في مواضع من القرآن كثيرة ووصى بها خاصة أهـ .

قال ابن القيم في كتاب الصلاة وأحكامها ما نصه: والصلاة ركن الدين الأعظم . قال الإمام أحمد وقد جاء في الحديث { لاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة } .

وقد كان عمر بن الخطاب يكتب إلى الآفاق أن من أهم أموركم عندي الصلاة فممن حفظها دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ولاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة. قال فكل مستخف بالصلاة مستهين به وإنما حظهم في الإسلام على قدر حظهم من الصلاة ورغبتهم في الإسلام على قدر رغبتهم في الصلاة فاعرف نفسك يا عبد الله وأحذر أن تلقى الله ولا قدر للإسلام عندك فإن قدر الإسلام في قلبك كقدر الصلاة في قلبك.

فقد جاء في الحديث (أن أول ما يسئل عنه يوم القيامة من

عمله صلاته فإن تقبلت منه صلاته تقبل منه سائر عمله وأن ردت عليه صلاته رد عليه سائر عمله) فصلاتنا آخر ديننا وهي أول ما نستل عنه غدا من أعمالنا يوم القيامة فليس بعد ذهاب الصلاة إسلام ولا دين إذا صارت الصلاة آخر ما يذهب من الإسلام. هذا كله كلام الأمام أحمد أنتهى .

ومنها: ما قيل أن قوله في الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الصلاة جاء فيه قوله لم يثبت كيف منازلهم وهذا يخالفه كلمة ثم التقي للترتيب.

والجواب: أنه أما أن يقال أن أنساً لم يرو هذا عن أبي ذر، وأما أن يقال لا يلزم منه تعيين منازلهم لبقاء الأيهام فيه لأن بين آدم وإبراهيم ستة من الأنبياء وأربعة من السموات أو خمسة إذ جاء في بعض الروايات أنه رأى إبراهيم في السماء السابعة وقد تقدم هذا الاعتراض والجواب عنه بأن معنى قوله لم يثبت كيف منازلهم أنه لم يثبت من طريق أبي ذر فلا ينافي أنه من طريق آخر.

ومنها ما قيل أن قوله تعالى ﴿ مَا يُبْدِلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ ﴾ (٢٩:٥) لم لا يجوز أن يكون معناه لا ينقص عن الخمس ولا يبدل عن الخمس إلى أقل من ذلك والجواب أن معناه لا تبدل الأخبار مثل أن ثواب الخمس خمسون لا التكليفات أو لا يبدل القضاء المبرم لا القضاء المعلق الذي يحو الله ما يشاء منه ويثبت، أو معناه لا يبدل القول بعد ذلك .

ومنها: ما قيل أن الإسراء كان ليلا بالنص فما الحكمة في أنه كان ليلا .

والجواب من أوجه:

- (الأول): أنه وقت الخلوة والاختصاص ومجالسة الملوك وهو أشرف من مجالستهم نهارا لأنهم لا يجالسهم ليلا إلا الخواص وهو وقت مناجاة الأحبة .

(الثاني): أن الله تعالى كرم جماعة من أنبيائه بأنواع الكرامات ليلا فقال تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا ﴾ (الأنعام: ٧٦) . وفي قصة لوط عليه السلام ﴿ فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ (هود: ٨١) . وفي قصة يعقوب عليه السلام ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي ﴾ (يوسف: ٩٨) . وكان آخر دعائه إلى وقت السحر من ليلة الجمعة، وقرب الله موسى عليه السلام نجيبا ليلا وذلك كما قال تعالى ﴿ قَالَ لِأَهْلِيهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا ﴾ (القصص: ٢٩) . وقال ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ (الأعراف: ١٤٢) . وقال له لما أمره بخروجه من مصر بني إسرائيل ﴿ فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ ﴾ (الدخان: ٢٣) .

وأكرم نبينا ﷺ ليلا أيضا بأمر: منها أنشقاق القمر وإيمان الجن به ورأى الصحابة آثار نيرانهم كما ثبت في صحيح مسلم وخرج إلى الغار ليلا عند الهجرة إلى المدينة .

(الثالث): أن الله قدم ذكر الليل على النهار في غير ما آية فقال ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ ﴾ (الإسراء: ١٢) . وقال ﴿ وَلَا اللَّيْلُ

سَابِقُ النَّهَارِ ﴿يَس:٤٠﴾ . والوقوف ليلة النحر يغني عن الوقوف نهارا دون العكس.

(الرابع): أن الليل أصل ولذلك كان أول الشهور العربية من الليل وسواد الليل يجمع ضوء البصر ويحد كليل النظر ويستلذ فيه بالسمر ويجتلي فيه ضوء القمر.

(الخامس): أنه لا ليل إلا ومعه نهار وقد يكون نهار بلا ليل وهو يوم القيامة الذي مقداره خمسون ألف سنة .

(السادس): أن الليل محل استجابة الدعاء والغفران والعطاء فإن قلت ورد في الحديث خير يوم طلعت عليه الشمس يوم عرفة ويوم الجمعة، قلت قالوا ذلك بالنسبة إلى الأيام فإن ليلة القدر خير من ألف شهر وقد دخل في هذه الليلة أربعة آلاف يوم جمعة بالحساب الجملي فتأمل هذا الفضل الخفي .

(السابع): أن أكثر شعاره ﷺ كان ليلا وقال (عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوي الليل) .

(والثامن): لينفي عنه ما ادعته النصارى في عيسى ﷺ من البنوة لما رفع نهارا تعالى الله عن ذلك .

(التاسع): أن الليل وقت الاجتهاد في العبادة وكان ﷺ قام حتى تورمت قدماه وكان قيام الليل في حقه واجبا وقال الله تعالى في حقه ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ ۖ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (المزمل: ١-٢) . فلما

كانت عبادته ليلاً أكرم بالإسراء فيه وأمره الله بقوله ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ ﴾ (الإسراء: ٧٩) .

(العاشر): ليكون أجر المصدق به أكثر ليدخل فيمن آمن بالغيب دون من عاينه النهار

ومنها: ما قيل أنه ذكر في الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الصلاة أن صدره غسل بماء زمزم وفي غيره غسل قلبه بالثلج ؟

والجواب: أن الغسل كان مرتين مرة بالثلج ومرة بماء زمزم . والمراد من الصدر القلب فغسل بالثلج أولاً ليثلج اليقين في قلبه وهذا لدخول الحضرة القدسية . وقيل غسل قلبه بالثلج كان في صغره ليصير قلبه مثل قلوب إخوانه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الانشراح وغسل ثانياً بماء زمزم ليصير حاله كحال الملائكة .

ومنها ما قيل: ما هي الحكمة في الإسراء والمعراج؟

والجواب: أنه إنما كان للمناجاة ولهذا كان من غير مواعدة وهذا أوقع وأعظم، وكان التكليم مع موسى عن مواعدة وموافاة فأين ذاك من هذا، وشتان ما بين المقامين وبين من كلم على الطور وبين من دعي إلى أعلى البيت المعمور وبين من سخرت له الريح مسيرة شهر وبين من ارتقى من الفرش إلى العرش في ساعة زمانية . وأيضاً الحكمة فيما ذكر أن يشاهد عالم السماوات العلى وما فوق ذلك كما شاهد الأرض حين طيف به فتمتم سياحته في العالمين العلوي والسفلي والله أعلم .

ومنها ما قيل: أنه ﷺ عرج به على دابة يقال لها البراق كما جاء في بعض الروايات فما الحكمة في ذلك مع أن الله قادر على رفعه في طرفة عين بلا براق؟ .

والجواب: أن ذلك كان للتأنيث كالمعتاد في سفر العباد، والقلب إلى ذلك أميل، وعرج به لكرامة الراكب على غيره ولذلك لم ينزل عنه على ما جاء في حديث حذيفة بل مازال على ظهر البراق حتى رجع. وإنما لم يذكر في الرجوع العلم به من قرينة الصعود. وسمى براقاً لسرعته تشبيهاً ببرق السحاب .

ومها ما قيل: لم كان البراق على شكل البغل دون الخيل مع أن الخيل أفضل وأحسن؟ .

والجواب: كان الركوب في السلم والأمن لا في الخوف والحرب ولإسراعه عادة وتحقيق ثباته وصبره وقوته ولذلك كان ﷺ يركبه في الحرب كما في قصة حنين لتحقيق ثباته في مواطن الحرب، وأما ركوب الملائكة الخيل فلأنه المعهود في الحروب، وما لطف من البغل وأستدار واعتاد الكر والفر أحسن من الخيل في الوجوه التي ذكرناها.

ومنها ما قيل: كيف يتصور الصعود إلى السموات وما فوقها والجسم الأنساني كثيف؟ .

والجواب: أن الأرواح أربعة أقسام:

(الأول): الأرواح الكدرة بالصفات البشرية وهي أرواح العوام غلبت عليها القوى الحيوانية فلا تقبل العروج أصلا مع أجسادها .

(والثاني): الأرواح التي لها كمال القوة النظرية للبدن باكتساب العلوم وهذه أرواح العلماء .

(والثالث): الأرواح التي لها القوة المدبرة للبدن باكتساب الأخلاق الحميدة وهذه أرواح المرتاضين إذ كسروا قوى أبدانهم بالارتياض والمجاهدة.

(والرابع): الأرواح التي حصل لها كمال القوتين فهذه غاية الأرواح البشرية وهي أرواح الأنبياء والصديقين فكلما ازدادت قوة أرواحهم ازداد ارتفاع أبدانهم من الأرض وغلبت ملكيتهم على بشريتهم وصارت أبدانهم تابعة لأرواحهم ولهذا لما قويت أرواح الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين على وجه ما ذكر عرج بهم إلى السماء ولم تكن أبدانهم مانعة من ذلك، وأكملهم قوة في ذلك نبينا ﷺ فخرج به إلى قاب قوسين أو أدنى .

وهذا آخر ما يسر الله كتابته في قصة المعراج أخذا من صحيح البخاري وشراحه وغيرها من الكتب الصحيحة . جعله الله مقبولا لديه نافعا للمسلمين خصوصا طلبية العلم المحصلين على يد كاتبه (محمد بخيت المطيعي الحنفي) غفر الله له ولسائر المسلمين آمين .
تم بحمد الله تعالى كتاب (الكلمات الطيبات)